الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الشعبة: العلوم السياسية
التخصص: تنظيم سياسي واداري

مطبوعة (أعمال موجهة)
موجهة لطلبة: السنة ثالثة ليسانس

الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

من إعداد: د.خالد صولي
أستاذ محاضر قسم.ب - جامعة الأغواط
الإيميل: k.saouli@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2025/2024

فهرس المحتويات

تمهيد: 01

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للاصلاح السياسي 05

المبحث الأول: تعريف الاصلاح السياسي..... 05

المبحث الثاني: مجالات الاصلاح السياسي 17

المبحث الثالث: مداخل الاصلاح السياسي 20

الفصل الثاني: الخلفية التاريخية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية 27

المبحث الأول: الموجة الأولى من الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 27

المبحث الثاني: الموجة الثانية من الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 29

المبحث الثالث: الموجة الثالثة من الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 32

الفصل الثالث: المبادرات الخارجية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية 39

المبحث الأول: المبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير) 39

المبحث الثاني: المبادرة الأوروبية (الشراكة الأورو– متوسطية) 55

الفصل الرابع: المبادرات الداخلية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية 66

المبحث الأول: المبادرة الاصلاحية في اطار جامعة الدول العربية 66

المبحث الثاني: المبادرة الاصلاحية غير الحكومية 71

الفصل الخامس: تقييم عملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 78

المبحث الأول: واقع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 78

المبحث الثاني: نتائج المسار الاصلاحي السياسي العربي 83

الفصل السادس: تحديات عملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 87

المبحث الأول: التحديات الداخلية لعملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 87

المبحث الثاني: التحديات الخارجية لعملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية 91

الخاتمة: 97

قائمة المراجع: 98

تمهيد:

تعتبر قضية الاصلاح من القضايا التي شغلت حيزا هاما في الفكر الانساني على مر التاريخ، ولا يزال الاهتمام بها في تزايد ولا سيما في الفكر السياسي المعاصر، ولهذا فان مقولة الاصلاح مقولة قديمة قدم الانسان؛ جاءت بها الرسالات السماوية لهداية البشر، وتعديل سلوكهم وابعادهم عن حياة الضلال والفساد، وذلك مصداقا لقول الله تعالى: ((وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)).[1]

وكذلك عرف المفكرون والفلاسفة فكرة الاصلاح في الحضارات القديمة، على غرار الحضارة الصينية التي نادى فيها المفكر "كونفشيوس" بضرورة انتهاج الأفكار الاصلاحية حتى تستقيم أمورها، والحضارة اليونانية التي نادى فيها "سقراط" و"أفلاطون" و"أرسطو" بالأفكار الاصلاحية المتعلقة بترسيخ قيم الحرية والعدالة، وبضرورة اجراء الاصلاح السياسي، وفي الحضارة الرومانية كذلك تبنى فيها "شيشرون" و"سينيكا" الأفكار والمبادئ الاصلاحية.[2]

وفي العصور الوسطى تضمن كتاب "الأمير" لمؤلفه "ميكيافيللي" جملة من الاصلاحات في شكل نصائح وجهها للأمير من أجل توحيد أجزاء من ايطالي واعادة مجد الامبراطورية الرومانية، بالاضافة الى الثورة الفرنسية وقبلها الثورة الأمريكية، وغيرها من الحركات التغييرية التي نادى منظروها الى ضرورة اصلاح الفساد ومحاربة الطغيان والحكم الفردي المطلق في أوروبا....[3]

وفي الاسلام (كل الشرائع السماوية) ارتبط الاصلاح فيها أولا بمفهومه الديني، المتعلق باصلاح العقيدة والعبادة، وحث الناس على الانتقال من عبادة الأوثان الى عبادة الله وحده لا شريك له، والانتقال من اتباع الهوى الى اتباع شريعة الله تعالى، باعتبار أن الله

---

[1] – القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 48

[2] – هدفي العيد، **مصطلح الاصلاح السياسي في المرجعية الغربية والتراث الاسلامي**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، جوان 2016، ص67

[3] – نفس المرجع، ص-ص. 67-68

تعالى هو من خلق الخلق والبشر ويعلم ما يصلح حالهم في الدنيا والآخرة، ثم انتقل هذا المفهوم ليشمل شتى مناحي الحياة؛ الاقتصادية، الاجتماعية العسكرية، الفكرية، وحتى السياسة، حيث بدأت الأصوات المنادية بالاصلاح تبرز على السطح في عهد الدولة العثمانية، بعد انهزامها أمام روسيا القيصرية عام 1774م، لتتوالى الاصلاحات الاجتماعية والادارية والعسكرية في عهد "عبد الحميد الأول"، وتتنامى جهود الاصلاح والمصلحين، على شاكلة المفكر "رفاعة الطهطاوي" و"محمد عبدو" في مصر، و"رشيد رضا" و"عبد الرحمان الكواكبي" في سوريا، و"خير الدين التونسي" في تونس، وكثير من الذين لحقوا بهم من تلامذتهم وغيرهم الذين حاولوا وضع أسس لمرحلة مابعد الدولة العثمانية، التي لم تعد صالحة في نظرهم لأن تكون دولة الاسلام.[1]

ولقد أسهمت جهود مفكري المد القومي الذي برز على يد عديد من المفكرين والكتاب على رأسهم "ساطع الحصري" وغيره، في انفصال المنطقة العربية عن الدولة العثمانية، لكن سرعان ما سقطت بلدان هذه المنطقة في يد الاستعمار الأوروبي الغاشم، وهي المرحلة التي عرفت بزوغ نجم جيل جديد من المفكرين والأدباء والشعراء الذين شكلوا تيارا اصلاحيا يدعوا الى ضرورة انتهاج السياسات الاصلاحية المفضية الى استقلال هذه البلدان من نير الاستعمار ووحشيته.[2]

ففي الجزائر على سبيل المثال كان للتيار الاصلاحي الذي شكله وقاده كل من العلامة "عبد الحميد ابن باديس" و"محمد البشير الابراهيمي" تحت غطاء **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** الدور الكبير في الحفاظ على الهوية والشخصية الجزائرية العربية الاسلامية، التي عمل الاستعمار الغاشم ومنذ وضع خطوته الأولى في التراب الجزائري المبارك على مسخها وصبغها بالصبغة الأوروبية.[3]

---

[1] – نفس المرجع، ص68

[2] – نفس المرجع، ص68

[3] – نفس المرجع، ن ص

ولهذا عد الاصلاح بمفهومه العام مطلبا انسانيا وضرورة حضارية فرضتها الطبيعة البشرية المجبولة على الحركة وحب التغيير والتجديد.

ومع بروز ظاهرة التحرر من نير الاستعمار وبزوغ فجر الاستقلال في ربوع المنطقة العربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول بلدان المنطقة معترك بناء الدولة الوطنية وتنمية المجتمع، اتجهت النخب الحاكمة في كثير من البلاد العربية نحو التمكين لنفسها على النحو الذي يبقيها في السلطة ولأطول فترة ممكنة، وهو الأمر الذي ادى الى تغييب الأفكار والمقولات الاصلاحية، وذلك بحجة الحفاظ على أمن واستقرار هذه الدول حديثة الاستقلال، وبهذا تزايد الاهتمام لدى الأوساط الفكرية الآكاديمية والسياسية الغربية والعربية، – الغربية منها على وجه الخصوص– بموضوع الاصلاح الذي يجب أن ينصب على احداث تغيير في البنية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، من خلال التركيز على التطوير والاصلاح السياسي، الذي يعد بمثابة المدخل الأساس نحو التحول الحضاري المنشود، كون السياسة تشرف على الشأن العام وتكون موجها ومرشدا له فتكون بالتالي بؤرة قابلة للفساد وللاصلاح.[1]

لكن ونظرا لعدة أسباب ومتغيرات داخلية وخارجية برزت أطروحة الاصلاح السياسي من جديد، وأصبحت حتمية تفرض نفسها وأكثر من أي وقت مضى، وباتت تشكل هم الساعة في الأوساط العربية بمختلف أشكالها وتياراتها.

وما يثير الجدل في هذا الموضوع هو أن مفهوم **الاصلاح السياسي** وكغيره من كثير من مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية يثير عديد من الاشكالات الفكرية والمعرفية، حول تحديد مفهومه و ضبط دلالته وتبيين الحدود الفاصلة التي تفصل بين معناه وبين دلالة غيره من المفاهيم المشابهة له، ولا سيما بعدما طرح موضوع الاصلاح نفسه كضرورة أو حتمية أمام النخب الأكاديمية والسياسية في دول المنطقة العربية، فالبرغم من الأهمية المنهجية لعملية ضبط المفاهيم الا أن جل الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الاصلاح

[1] – نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1986، ص18

السياسي، تناولته بمصطلحات مختلفة، ولعل ذلك راجع لشدة تقارب المفاهيم وتداخلها من جهة، ولارتباط هذه المفاهيم بالمنظومة الفكرية الغربية وبارثها التاريخي المتعلق بحركات الاصلاح الديني في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي من جهة ثانية، وبهذا فان مفهوم الاصلاح السياسي الذي احتوته الأدبيات الغربية يختلف في مرجعيته عن المفهوم الذي ساد المنطقة العربية في نهاية القرن التاسع عشر بزعامة رواد الاصلاح "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" وغيرهم، وهو اختلاف يتعلق بالمرجعية الفكرية وبخصوصية البلدان العربية الاسلامية، التي أراد الغرب أن يطبق عليها مقارباته الاصلاحية، والتي قد لا تتوافق بالضروورة مع هذه الأطروحة الاصلاحية الغربية.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للاصلاح السياسي

كما هو معتاد في البحوث العلمية لا بد من البدء بتحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع وتبيان الحدود التي تفصل بين معانيها، حتى يتسنى للطالب فهم مواضيع الدراسة ومعرفة العلاقة التي تربط بين عناصرها، وفي هذا الفصل سيتم تحديد أهم المفاهيم والمعاني التي تتعلق بمصطلح الاصلاح السياسي، سواء كان ذلك بالمعنى العربي للمصطلح، أو كان بالمعنى الغربي له، بالاضافة الى التطرق الى أهم مجالات الاصلاح السياسي وأهم مداخله، باعتبار أن قضية الاصلاح السياسي هي مقاربة طرحها الفكر الغربي أمام الدول العربية لاصلاح حالة الاضطراب والاختلالات الهيكلية التي تشهدها مؤسساتها وأجهزتا السياسية.

المبحث الأول: تعريف الاصلاح السياسي:

أولا – الاصلاح لغة:

1 – الاصلاح في اللغة العربية: ورد مفهوم **الاصلاح** في معاجم اللغة العربية كنقيضا لمفهوم الفساد، حيث يرى الامام "محمد بن ابي بكر الرازي" في قاموسه "**مختار الصحاح**" أن **الصلاح** ضد **الفساد**، و**الصلاح** بالكسر مصدر المصالحة، و**الصلح** اسم يذكر ويؤنث، ويقال قد **اصطلحا**، و**تصالحا**، و**اصّلاحا**، و**الاستصلاح** ضد **الاستفساد** [1].

والاصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء، أي أن الشيء كان يحتوي على فساد وأعطاب فتم ازالة الفساد والعطب عنه بإصلاحه، فالاصلاح هو ازالة التلف والضرر عن الشيء وجعله صالحا ذا قيمة وفائدة، واذا كان الفساد هو التلف والخلل في الأمور والانحلال في المجتمع، فان الصلاح هو سلامته من العيوب والاستقامة في أموره، وزوال الفرقة والشقاق والخصومة عنه[2] .

---

[1] – محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة–الجزائر، 1990، ص–ص. 238–239

[2] – مسلم بابا عربي، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2015/2014، ص22

و لقد جاء مفهوم الاصلاح في القرآن الكريم بصيغ متعددة ومعان ثرية، فجذر **صلح** الذي يعتبر أصل كلمة **الاصلاح** ذكر في القرآن الكريم بصور متنوعة ومتعددة؛ **الصالحات – الصالحين – أصلح – اصلاحا .... في 170** موضع[1].

– فقد جاء ليدل على معنا من معاني الاصلاح الاجتماعي، **وذلك في قول الله تعالى: ((لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا))**[2]، والمقصود هنا هو عدم استخدام النجوى في المجالس الا اذا كان الهدف منها أمر بفعل الخير، أو أمر بصدقة، أو اصلاح ذات البين بين الناس.

– وقد جاء ليدل على معنا شاملا للاصلاح، وذلك بقوله تعالى :((وَلَا تُفْسِدُوا **فِي** الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ **مِّنَ** الْمُحْسِنِينَ))[3]، وهو أمر ينهى عن جميع الأفعال التي من شأنها أن تفسد علاقة العبد بربه أو بأرحامه أو بمجتمعه أو بجميع الخلائق، أي باجتناب جميع مظاهر الفساد في الأرض...، ولا سيما بعد اجراء عملية الاصلاح فيها.

– وبالاضافة الى المعاني السابقة وغيرها فقد جاء ليدل على الاصلاح الاقتصادي، وذلك بقوله تعالى: **((وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ))**[4]، ففي هذه الآية الكريمة دعا النبي شعيب عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام قومه ليصلحوا أولا ما فسد من عقيدتهم بالشرك والكفر، ودعا قومه الى الرجوع الى جادة الصواب بتوحيد الله تعالى وافراده بالعبادة، كما حث قومه على عدم افساد معاملاتهم الاقتصادية بالبخس(التطفيف) في الكيل والميزان، والامتناع

[1] – نفس المرجع، ن.ص

[2] – القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 114

[3] – القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 56

[4] – القرآن الكريم، سورة سورة الأعراف، الآية 85

عن أكل أموال الناس بالباطل، وعدم الجور والظلم والافساد في الأرض بعد اصلاحها، ففي الآية اشارة الى معان عديدة من الاصلاح الديني والاجتماعي والاقتصادي..[1]

فهذه المعاني المتنوعة للاصلاح وغيرها كثير ورد في القرآن الكريم وفي الاحاديث النبوية الشريفة وفي الدراسات العربية والاسلامية، ان دلت على شيء انما تدل على أن قضية الاصلاح (بجميع أبعاده ومستوياته) هي قضية محورية في الشريعة الاسلامية، وما مهبط الوحي على أنبياء الله ورسله الا لاحداث الاصلاح في الأرض بعد افسادها ولارجاع الناس الى صراط الله المستقيم.

2 – الاصلاح في اللغة اللاتينية: تكاد تجمع معظم المعاجم والقواميس على أن ما يقابل الاصلاح في اللغة الفرنسية réforme وما يقابله في اللغة الانجليزية هو reform غير أنه اذا أجرينا مقارنة بين اللفظين نجد أن هناك نوع من الاختلاف في معنى كل لفظ بين اللغتين وبين اللغة العربية، ففي اللغة الانجليزية تشير كلمة reform الى العمل الذي يحسن الظروف، أو التغيير الذي يطرأ على الشيء نحو الأحسن، أو تغيير شيء لجعله أحسن، أما في اللغة الفرنسية فان كلمة réforme تتكون من لازمة ré التي تفيد معنى الاعادة، ومن لفظة forme التي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو اعادة تشكيل شيء أو اعطاء صورة أخرى للشيء.[2]

وبناءا على ما سبق فان اجراء مقارنة بين اللغة العربية واللغة اللاتينية يتبين أن الاصلاح في المرجعية العربية مقترن بحصول فساد في الشيء، ومن ثم تفضي قضية الاصلاح فيه الى الرجوع به الى الحالة التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه، أما في اللغة اللاتينية فان اللفظ المستخدم في هذا المعنى ليس réforme, reform بل réparer, repair هو معنى الاصلاح الصحيح الذي يقابل معناه في اللغة العربية، أي اعادة الشيء

[1] – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص23

[2] – نفس المرجع، ص24

الى وضعه السابق، أما اذا استخدمنا كلمة reforme فان المعنى يصبح اعطاء الشيء صورة جديدة و شكلا آخر غير الشكل الذي كان عليه ويكون ذلك التغيير نحو الأحسن.[1]

من هذا يتضح أن هناك اختلاف وتباين جلي بين المدلول اللغوي لكلمة الاصلاح ومدلول المصطلح الذي يقابله في اللغة اللاتينية، فالاصلاح في معناه اللغوي العربي الذي يعني "اعادة الأمر الى أصله بإزالة ما شابه من فساد وانحراف" يظهر كديناميكية أقل عمقا من اللفظ اللاتيني الذي يدل على "اعادة تشكيل الشيء من أجل اعطاءه صورة أحسن وأفضل، بغض النظر عن صورته الأولى، وهذا الاختلاف قد يتجاوز المستوى اللغوي لينسحب على المعنى الاصطلاحي حين يوظف اللفظ في حقل العلوم السياسية الذي لا يزال يعاني من الاشكالات الاصطلاحية الناجمة عن النقل والترجمة دون تمحيص من اللغات الأجنبية، بالإضافة الى اختلاطه بالاعتبارات الايديولوجية الغربية التي غالبا ما تكون حاضرة وبقوة في بناء المفاهيم في هذا الحقل الحساس من العلوم الاجتماعية.[2]

ثانيا – الاصلاح اصطلاحا: ارتبط مصطلح الاصلاح السياسي بمفهومه الحديث بحركة الدمقرطة والتحول الديمقراطي التي ظهرت في منتصف سبعينيات القرن العشرين سنة 1974 جنوب القارة الاوروبية بالبرتغال، لتمتد فيما بعد الى اليونان واسبانيا والعديد من الدول في مختلف القارات...،[3] وقد برز مصطلح الاصلاح السياسي بشكل واضح في الأوساط الاكاديمية الغربية مع انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة، وهي الفترة التي شهدت تماهي كثير من النظم السياسية الشمولية التي كانت سائدة مع المنظومة السياسية الديمقراطية الغربية المنتصرة في الحرب الباردة.[4]

---

[1] – نفس المرجع، ن.ص

[2] – نفس المرجع، ص25

[3] – مرزود حسين، **الاصلاح السياسي في المنطقة العربية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ل.م.د، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2021، ص2

[4] – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص25

تعرف الموسوعة السياسية الاصلاح السياسي Réforme, Reform على أنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأصلها، والاصلاح حسب الموسوعة السياسية هو خلاف الثورة أي هو تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام.[1]

وبهذا فان الاصلاح هو عملية تتم داخل النظام القائم وفق مؤسساته دون المساس بأركانه وأسسه، من أجل تفادي انفجار الوضع، وبتعبير آخر هو عملية استباقية تقوم بها النظم التسلطية من أجل تفادي حدوث ثورة قد تفضي الى تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم.[2]

ومع بداية تسعينيا القرن العشرين طرأ شيء من التغيير في مفهوم الاصلاح السياسي، حيث عرفه Samuel Huntington على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها احداث تغيير في القيم وفي أنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل التعليم والاتصال، وتوسيع دائرة الولاء ليتعدى العائلة والعشيرة والقبيلة الى الأمة، **وابعاد الدين عن الحياة العامة(علمنة الحياة)**، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واعتماد معايير الكفاءة بدل معايير المحاباة في التكليف، والعدالة في توزيع الموارد المادية والرمزية، وعقلانية البنية المؤسسية في السلطة، أي أنه "تحول من نظم سياسية غير ديمقراطية الى نظم سياسية أخرى ديمقراطية،" ومن هنا يتضح أن للاصلاح أبعاد عديدة تشمل منظومة القيم وبنية مؤسسات الحكم، بالاضافة الى أنماط السلوك، وعلاقات السلطة، وهو ما يعطي انطباعا واضحا على أن عملية الاصلاح المقصودة في الحقيقة هي تلك التي تتم من خلالها تحول جزء من دول أوروبا الشرقية الى نظم سياسية مماثلة للنظم الديمقراطية الغربية، وما رافق تلك العملية من تحول وتغيير متعدد الجوانب أدى الى قيام نماذج حكم تحاكي نمط الحكم الغربي.[3]

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي(محرر رئيسي) وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985، ص206

[2] – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص25

[3] – نفس المرجع، ص26

أما بالنسبة للدراسات العربية التي اهتمت بموضوع الاصلاح السياسي؛ فان تردد مفهوم الاصلاح وتكرره في الخطاب الرسمي، ولا سيما الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أعطى للمضوع أهمية بالغة خصوصا في الوسط الاكاديمي، مادفع نحو تعجيل صياغة تعريف للمصطلح، سواء كان ذلك بالرجوع الى المرجعيات الغربية للموضوع، أو استحضار المعاني القديمة للنصوص التاريخية، أو البحث عن صيغة توافقية بين المضامين والدلالات الغربية، وبين الخصوصية المجتمعية لبلدان المنطقة العربية.[1]

يعتبر الأستاذ "علي الدين هلال" الاصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه على أنه "أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الاطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما".[2]

لكن مفهوم الاصلاح السياسي الذي طرح عقب نهاية الحرب الباردة أصبح يدل على نوع من الانتقال من نظم سياسية غير ديمقراطية الى نظم أخرى تقوم أسس من سيادة القانون والدستور، والمواطنة القائمة على المساواة بغض النظر عن الاختلاف في العرق أو الجنس أو الدين، وانتخابات حرة ونزيهة ودورية، وتعددية حزبية وحرية سياسية، واستقلال القضاء...، أي أصبح مفهوم الاصلاح السياسي السائد حاليا هو تلك الاجراءات والخطوات التي ترمي الى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي الى نظام حكم يرتكز على قاعدتي المشاركة والتمثيل، وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته الداخلية الاقليمية والدولية، فالاصلاح ديناميكية تنبع من داخل النظام تتميز بالشمول والواقعية، وتتبع مسلك الشفافية والتدرج ووتركز على المضون والشكل معا.[3]

في هذا الصدد يشير الاستاذ "مصطفى كمال السيد" الى أن الاجماع الحاصل وغير المسبوق بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الآكاديميين حول

---

[1] – نفس المرجع، ن.ص

[2] – نفس المرجع، ن.ص

[3] – نفس المرجع، ص27

استخدام مفهوم الاصلاح السياسي لوصف التغييرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية، هو مايؤكد نسبية المفهوم ومرونته، وبالتالي فأي تحسين في الأوضاع السياسية في الوطن العربي، على غرار حماية حرية التعبير أو تنظيم المواطنين يعد اصلاحا ، فليس شرط من وجهة نظر هؤلاء القادة أن يكون هناك تطور ديمقراطي في الدول العربية، وأنه يكفي أن يكون فيها اصلاح سياسي.[1]

وعلى النقيض من ذلك هناك اتجاه أكاديمي عربي يصر على ضرورة ضبط مفهوم الاصلاح السياسي واعطاءه دلالة ومعنا واضحا يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي أو الخطاب السطحي الذي يهدف الى الالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الاصلاح، فالاصلاح يعتبر عملية معقدة وصعبة وتتبني على فهم عميق ومعالجة مجال واسع من التحديات، ولا يمكن للاصلاح أن يتحقق بمجرد تعديل أوتغيير القوانين واللوائح التنظيمية، ولا يمكن أن يؤتي ثماره بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة السياسية أو بدون اعطاء واحترام حرية الشعوب في الموافقة عليها، وعلى هذا فان برنامج الاصلاح ينبغي أن يتضمن اصلاح جوهر نظام الحكم(نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون، المشاركة، الشفافية)، وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني، الاعلام الحر والمستقل).[2]

وما تجدر الاشارة اليه في هذا الباب هو أن هناك اشكالات يثيرها تعدد العوامل والدوافع المؤدية للاصلاح السياسي، حيث تشير الاستاذة "ثناء فؤاد عبد الله" أن تعدد العوامل المؤدية للاصلاح السياسي؛ سواء كان الدافع ناتج عن ادراك النخبة السياسية لأهمية مسار الاصلاح، أو كان تآكل النظام السلطوي هو السبب المباشر للسير نحو الاصلاح، أو كان المحرك الاساسي للإصلاح هو توافق النخب المختلفة، فان ذلك لا يمنع من صياغة تعريف جامع شامل للإصلاح

---

[1] – مفس المرجع، ن.ص

[2] – نفس المرجع، ص28

السياسي، "فالاصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يتضح أن (التحول الديمقراطي) هو أحد أوجه الاصلاح الشامل.[1]

كما أنه يمكن القول بأنه ليس هناك وصفة واحدة جاهزة لعملية الاصلاح السياسي، وانما هناك لكل حالة طابعها الايديولوجي الذي يرتبط بطبيعة كل مجتمع وبنيته الاجتماعية والثقافية، وتوجهاته السياسية، ومنظومته القيمية والعقدية، غير أنه هناك صفات وملامح عامة للمؤسسات والأبنية والأدوار والتفاعلات والسلوكيات والقيم يمكن أن تفضي الى حالة من الديمقراطية، لكن لكي يتحقق مشروع الاصلاح السياسي لابد من أن يمتلك النظام السياسي القابلية وآليات التطوير الذاتي المستمر، التي ترفع من مستوى كفاءته وتمكنه من استيعاب القوى والفواعل السياسية الأخرى، بما يحقق الاستقرار المنشود، بالإضافي إلى ضرورة ارتباط عملية الاصلاح بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تدفع نحو تحقيق معادلة دعم الثقة بين المواطن والنظام من ناحية، وتضمن حق المواطن في المشاركة في تصحيح توجهات السلطة السياسية من ناحية أخرى.[2]

ومما سبق يمكن تعريف الاصلاح السياسي على أنه تلك التعديلات الجزئية التي تجرى على مستوى مؤسسات النظام، وبنيته الاجتماعية وأطره القانونية، وآلياته وسلوكياته، وفي الثقافة السياسية السائدة، بهدف الرفع من الكفاءة في أداء مؤسساته على الصعيد الداخلي، ومن قدرته على التكيف الايجابي مع بيئته الخارجية، وجعله يستجيب للتطلعات المجتمعية بالكيفية التي تضمن توسيع دائرة المشاركة السياسية للمواطنين في صناعة السياسة العامة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، والتداول الدوري والسلمي على السلطة، وتحقيق العدالة والرفاهية لجميع أفراد المجتمع، معتمدا في ذلك على مرجعية وطنية تحتوي خصوصية المجتمع ومعتقداته.

---

[1] – نفس المرجع، ن.ص

[2] – نفس المرجع، ص28

ثالثا: التمييز بين مفهوم الاصلاح السياسي وغيره من المفاهيم المشابهة له

هناك من يعتبر أن الصلاح السياسي هو حلقة جديدة في مسار زمني تتنافس فيه المفاهيم وتتداخل، بحيث يتصدر كل مفهوم مرحلة زمنية معينة، يكون فيه محل اهتمام من قبل الباحثين، ثم يفسح المجال لمفهوم آخر يحتل صدارة الاهتمام، وقد لا يضيف الشيء الكثير على صعيد التحليل الآكاديمي والسياسي، ولا على قدرة الفهم وتفسير الظاهرة السياسية، ومن هذا المنطلق نجد أن هناك بعض المفاهيم كمفهوم الاصلاح السياسي، التنمية السياسية، التحديث السياسي، التحول الديمقراطي، تختلف في مبناها وتتقارب في معناها حيث أنها تعنى بتلك المعاني والقضايا التي ترتبط بالأنظمة السياسية في مرحلة تتطورها.[1]

فمن شيوع مفهوم التنمية والتحديث السياسي في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، الى الاحتفاء بمفهوم التحول والانتقال الديمقراطي في ثمانينيات نفس القرن، الى التبشير والتشهير لمفهوم الاصلاح السياسي مع مطلع الألفية الثالثة، ولعل تقارب وتداخل هذه المفاهيم التي تدل جميعها على تلك العملية السياسية المتعلقة بتحولات النظام السياسي، وتلك التغييرات البنيوية أو العملية في آليات عمل النظام السياسي، الا أن هناك اختلاف دلالي ومعرفي بين هذه المفاهيم، على الأقل من حيث السياق الذي طرحت فيه.[2]

1- الاصلاح السياسي والتحديث

اذا كان المقصود من الاصلاح السياسي هو اجراء عملية تعديلية في هيكل النظام السياسي وفي مؤسساته وأطره القانونية، فان التحديث مفهوم يختلف عن ذلك، من حيث أن التحديث أشمل من سابقه وأعم، فالتحديث في سياقه التاريخي يشير الى عملية التغيير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية مابين القرنين السابع عشر والقرن التاسع عشر ، ثم امتدت الى دول أوروبية أخرى،

---

[1] – مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ن.ص

[2] – مسلم بابا علي، **محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد09، جوان 2013، ص-ص. 241-242

لتنتشر بعد ذلك في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ويعتبر التحديث عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف ملائمة للطموح العلمي والتجديد العقلاني والاتجاه نحو الانجاز، ومن هنا يصبح التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي الى وضع جديد هو الحديث، أي عملية تتضمن انتقالا جذريا من القديم الى الحديث، وتشمل كل النظم الاجتماعية؛ من التصنيع والتحضر والحراك الاجتماعي وانتشار الوسائل التقنية، وصولا الى ارتفاع مستوى معدلات التعليم وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية، والتحديث عملية نسقية وعامة، أي أن احداث التغيير في عنصر فيها يؤدي الى التغيير في العناصر الأخرى، وهو عملية طويلة المدى ومستمرة، أي تدرجية تتم عبر مراحل، وتحدث وفق مستوى معين من الانسجام بين أبنية المجتمع المختلفة.[1]

2- الاصلاح السياسي والتنمية السياسية

هنا ك من يعرف التنمية السياسية على أنها برنامج عمل يهدف الى تخليص المجتمع من التخلف السياسي بكافة سماته المتمثلة في: افتقار المجتمع الى الاستقرار السياسي وغياب فكرة المواطنة، وتدني مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تفعيل قوانينها وسياساتها داخل اقليمها، وعدم كفاءتها فيما يتعلق بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا عادلا، والتفرد بالسلطة وافتقادها الى الشرعية وعدم استنادها على أساس قانوني فيما يتعلق باعتلاءها وممارستها وتداولها، وتركز الوظيفتين السياسيتين في هيئة واحدة وعدم الفصل بينهما، فضلا عن اتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.[2]

من خلال التعريف السابق يمكن القول أن الاصلاح السياسي يختلف عن التنمية السياسية من حيث أن هذه الأخيرة تتعلق بقضية أكثر اتساعا وعمقا، فهي تشمل تأهيل

---

[1] – بومدين طاشمة، **اشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلم السياسية، قسم العلوم السياسية، د. ت. ن، ص3

[2] – أحمد وهبان، **التخلف السياسي غايات التنمية السياسية"رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، كتب عربية، د.ب.ن، د.ت.ن، ص204

جميع المجالات والقطاعات داخل الدولة بما يستجيب لحاجات الأفراد ومتطلباتهم، في حين أن الاصلاح السياسي يتعلق باجراء بعض التحسينات والتعديلات في بنية النظام وهياكله.

3- الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي

ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بتلك التغييرات المهمة التي حدثت في العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد كان هناك قليل من النظم التي تعرف بالنظم الديمقراطية في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية، في مقابل عديد من النظم كانت توصف بالنظم العسكرية، والديكتاتورية، حيث شهد العالم ما يعرف بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على حد تعبير "صامويل هنتنجتون"، فبدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين، في البرتغال وإسبانيا اليونان في 1974م، ثم انتشرت بعد ذلك في بلدان أمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية في الثمانينيات، لتمتد بعد ذلك الى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وبعض أجزاء أفريقيا أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من نفس القرن.[1]

يعرف التحول الديمقراطي على أنه عملية الانتقال من نظم غير ديمقراطية الى نظم ديمقراطية على النمط الغربي، حيث يدل مفهوم التحول على تلك العمليات التي يمر بها النظام التسلطي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية الى الحالة الديمقراطية، وبالتالي فان التحول الديمقراطي يقوم على مجموعة من المنطلقات تتمثل في:[2]

- الانتقال من النظام التسلطي الى النظام الديمقراطي يتم عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي الى ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

- أن هناك أنماط متعددة للتحول، فهناك التحول السلمي، والتحول العنيف، والتحول التدريجي الاصلاحي، كما أن هناك التحول الجذري عن طريق الثورة.

- أن للتحول الديمقراطي نهايات محددة تصل الى اقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط مختلفة.

---

[1] - مسلم بابا عربي، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص35

[2] - نفس المرجع، ص-ص. 35-36

ومن خلال تحديد دلالة التحول الديمقراطي يمكن تبيان المسافة التي تفصل بين المفهومين، وذلك من حيث أن الاصلاح السياسي يتضمن فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء كان ذلك على شكل استراتيجية تدرجية تراكمية، أو باعتباره عملية تطوير مجتمعي مستمرة لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد، في حين أن التحول الديمقراطي يرتكز على مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، على عكس الاصلاح السياسي الذي يدل على آلية دائمة التحسين والتطوير لأداء النظام السياسي وبشكل مستمر .

كما يتميز مفهوم التحول الديمقراطي ببعده القيمي والأيديولجي، ومعنى ذلك أن التحول يتم وفق مقاربة محددة المعالم والمرجعية، يهدف من خلالها الوصول الى نظام ديمقراطي فق نموذج معين، بشكل يجعل نجاح مسار التحول متوقف على مدى استنساخ مقومات ومرتكزات الديمقراطية الغربية من ممارسات ومؤسسات وقيم وثقافة سياسية، في حين أن الاصلاح السياسي بالرغم من أنه مفهوم لا يخلو أيضا من البعد القيمي؛ الا أنه يحتوي على مضامين متعددة، بحيث لا يستبعد مسار الاصلاح المقومات الذاتية والمكونات الثقافية المحلية، ويستفيد من الخبرات الأجنبية المختلفة، كما لا يحدد بشكل نمطي نهايات العمل الاصلاحي.[1]

في هذا السياق تشير الدراسات التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي الى أن هناك عديد من المداخل لمسار

التحول الديمقراطي، منها ما يعرف بالمدخل الاصلاحي، حيث يبدأ مسار التحول الديمقراطي من اجراء اصلاحات سياسية تباشرها النخبة السياسية تحت طائلة ضغط قى المعارضة الداخلية أو القوى الخارجية وتفضي تلك الاصلاحات في النهاية الى وصول قوى ديمقراطية الى سدة الحكم، لتباشر مرخلة أخرى من مراحل التحول الديمقراطي، وهذا ما يبين مساحة التداخل بين المفهومين، حيث قد يكون الاصلاح السياسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي، أو مدخلا من مداخله دون أن يحيل ذلك الى التزام بينهما، ومن الناحية النظرية قد يحدث

[1] – نفس المرجع، ص36

اصلاح دون تحول ديمقراطي، لكن غالبا ما ينطوي التحول في مرحلة من مراحله على مبادرات ومساعي اصلاحية، ومن هنا يبدو أن مفهوم الاصلاح السياسي أكثر تعددية من مفهوم التحول الديمقراطي الذي يشير الى تحولات نمطية وفق أجندة محددة سلفا.[1]

المبحث الثاني: مجالات الاصلاح السياسي

تشير التعاريف السابقة الى أن الاصلاح السياسي يتضمن مجموعة من الاجراءات والعمليات التي تهدف الى تعديل أو تغيير ،أو عملية التحسين التدريجي التي تستهدف بنية نظام الحكم وهياكله، والجدير بالذكر أن ذلك يتم داخل النظام وعبر قنواته، وهي عملية تشمل ثلاثة مكونات رئيسية مترابطة ومتداخلة وتتمثل في:[2]

1 – اصلاح المؤسسات السياسية

يعد اصلاح الهياكل والمؤسسات السياسية محور برنامج الاصلاح السياسي، ويتم ذلك من خلال اصلاح بنية المؤسسات التي تدير الحكم، حيث ترتبط عملية التقدم الديمقراطي باصلاح وتغيير بنية المؤسسات السياسية، فالاصلاح السياسي الذي يعبر عن عملية التحديث لابد أن يعمل على زيادة فاعلية النظام من خلال مؤسسات تزيد من مشاركة الأفراد وتضمن حقوقهم، وبذلك فان التطوير في مضمون ممارسة العملية السياسية لايمكن أن يتم خارج أطر وأبنية ومؤسسات تستوعب وتعبر عن تغيير مضمون ممارسة العملية السياسية من خلال تفعيل المشاركة الشعبية في صناعة القرارات.

يتقاطع مسار اصلاح المؤسسات أحيانا مع مفهوم مشابه وهو اصلاح الدولة أو اصلاح هياكل الدولة، وهو مفهوم يركز على عنصر الخدمات الادارية التي يقدمها المرفق العام أو الادارة العمومية، حيث يعبر هذا المفهوم على معاني عديدة تختلف باختلاف أوضاع الدولة، فهو قد يعني اصلاح الادارة الحكومية بكاملها أو في بعض قطاعاتها، وقد يشمل أيضا اصلاح المؤسسات السياسية، لكن على العموم هناك اتفاق على النظر الى أن اصلاح الدولة يندرج ضمن مسار تحديث أساليب تسيير المرفق العام، بترقية وسائل تسيير

---

[1] – نفس المرجع، ن.ص

[2] – نفس المرجع، ص–ص. 56–61

الموارد البشرية للادارة، وتبسيط الاجراءات الادارية واضفاء المرونة على نظم العمل، وتحديث الهياكل الادارية وتحسين الخدمات.[1]

وترتبط قضية الاصلاح المؤسسي بطبيعة المجتمع ونمط المؤسسات القائمة فيه، فقد يتجسد الاصلاح في تعديل أو تغيير في هيكل المؤسسات القائمة في المجتمعات التي تملك سلفا بنية مؤسسية، لكنها لم تبنى على أسس ديمقراطية، فهي لا ترسخ مفهوم المشاركة ولا تعزز مبدأ الرقابة، كما قد ينصب موضوع الاصلاح المؤسسي على استحداث مؤسسات سياسية تمثيلية في المجتمعات التي تفتقد أساسا للبنية المؤسسية.

وتركز أدبيات الاصلاح المؤسسي على أهمية وأولوية المؤسسة التشريعية في مسار اصلاح مؤسسات الحكم، حيث يعد البرلمان منطلق المسار الاصلاحي، وبالتالي فانه يجب أن يستهدف الاصلاح أولا تفعيل دور المجالس النيابية بما يسهم في سن القوانين، وتمكينها من آليات رقابية فعالة في مواجهة المؤسسة التنفيذية، فاصلاح المؤسسة التشريعية يتصدر مسار الاصلاح المؤسسي، وذلك لأهمية دور هذه المؤسسة في التمثيل والتشريع.

وعلى العموم يعتبر اصلاح وتطوير الهياكل والمؤسسات السياسية جزء أساسي في مشروع الاصلاح، كون اصلاح المؤسسات هو من يوفر البيئة الملائمة لترسيخ مفاهيم سيادة القانون، الشفافية، الرقابة، والمشاركة، ويسهم في رفع مستوى الأداء العام للهيئات الحكومية وأجهزة صنع القرار داخل الدولة، فتحديث هياكل الدولة وتعميق مفهوم العمل المؤسسي داخلها من شأنه أن يرسي قواعد موضوعية للعمل والأداء العام، تتجاوز المعايير التقليدية المرتكزة على المحسوبية والقبلية والزبائنية، كما يمكن لهذا المدخل أن يساهم في ترقية آليات المساءلة الرأسية والأفقية على نحو يمنع تمركز السلطة السياسية، اذ من المهم استخدام الآليات المؤسساتية لتفعيل نماذج التمثيل والمساءلة المستقلة، – ومن الحلول المؤسساتية في هذا الصدد القيام بتأسيس منظمات حقوق الانسان وهيئات ادارة الانتخابات وهيئات مكافحة الفساد... – ، بالاضافة الى توفير بيئة مؤسسية تستوعب مشاركة كامل

[1]– نفس المرجع، ص57

أطياف المجتمع، ويمكن لهذا النمط من الاصلاح أن يجري بشكل متلاحق وفقا للظروف السياسية المتغيرة، وبناءا على الآليات الدستورية والقانونية.

2 – الاصلاح الدستوري[1]

يرتبط تعديل بنية وهيكل المؤسسات السياسية في الدولة بضرورة تعديل النصوص القانونية الأساسية المنظمة لعمل تلك المؤسسات، فالاصلاح الدستوري والقانوني يعتبر مكون وركيزة أساسية لمسار الاصلاح السياسي، حيث يرتكز مدخل الاصلاح الدستوري والقانوني على تطوير الأليات القانونية والقواعد التشريعية المؤسسة لمنظومة الحكم، فإرساء دولة القانون متوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر اطار دستوري وقانوني متكامل يعكس مبادئ التسيير الديمقراطي لمؤسسات الحكم، ففي الكثير من التجارب التاريخية ساعد مدخل تعديل الدستور وتكييف المنظومة القانونية مع متطلبات الممارسة الديمقراطية على تعزيز آليات الرقابة على مؤسسات الحكم، وتوفير الضوابط القانونية المكرسة للحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وشكل مدخلا ملائما لبناء مسار تدريجي نحو ارساء ديمقراطي.

وتكمن أهمية الاصلاح الدستوري في كونه المسلك الذي من شأنه أن يقحم المواطن في دائرة السلطة، حيث يتيح له الحق في المشاركة في القرارات وصنع السياسات، ويساهم في توفير بيئة سياسية جديدة ترد للمواطن اعتباره من خلال اقامة العدل وضمان الحقوق والحريات والكرامة وحق التعبير والمشاركة، هذه البيئة تمثل حكومة دستورية غير مطلقة، تخضع لرقابة ومشاركة الشعب، وبالتالي فلا بد من أن تعبر المواثيق الدستورية الجديدة عن قيم: الحرية، التعددية، والديمقراطية، وذلك من أجل اسهام عملية انتاج القواعد الدستورية في تقليص مساحة الاستبداد وشخصنة السلطة وضعف التمايز بين المؤسسات ومسييريها.

من هنا يمكن القول أن هناك تأكيد متزايد على أن هناك علاقة ارتباطية بين الاصلاح الدستوري القانوني وبناء منظومة الحكم الدستوري، أي يجب أن تصب عملية اصلاح قواعد

[1]– نفس المرجع، ص59

الحكم في انتاج دستور ديمقراطي يركز على ضمان سيادة الشعب، ويفصل بين السلطات، ويضمن الحقوق والحريات، ويعترف بالتداول السلمي على السلطة.

3 – حماية الحريات وبناء الثقة[1]

على الرغم من أهمية قضية حماية الحقوق والحريات وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم؛ الا أن الدراسات التي ارتبطت بالإصلاح السياسي لم تعط هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها، حيث أن اصلاح البنية المؤسسية وتعديل الدساتير لا يعد كافيا لإحداث التغيير المرجو واقامة الحكم الديمقراطي، بل يتطلب نجاح عملية الاصلاح السياسي تهيئة بيئة ومناخ سياسي ايجابي، مبني على الثقة في الاجراءات والترتيبات والخطوات التي تنتهجها السلطة، ولا سيما في المجتمعات التي لديها خبرة اصلاحية سطحية أو شكلية، بل من المؤكد أن ترافق عملية تغيير البنية المؤسسية والقانونية تغييرات على مستوى الأفكار والثقافة السياسية، حيث تعتبر الاجراءات الميدانية المجسدة من قبيل توسيع هامش الحريات السياسية الفعلية، – كالعفو عن سجناء الرأي، و تعميق مسار الحوار الوطني بين مختلف مكونات المجتمع – وتعبر عن بوادر لحسن النوايا من شأنها أن تسهم في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، اذ لا بد من برنامج الاصلاح السياسي أن يحتوي على ذلك الجانب المتعلق بتنمية ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية، بل من الواجب لإنجاح خطوات الاصلاح لابد من اعتماد جملة من الاجراءات المتشابكة والهادفة لاستعادة الثقة بين المواطن والحكومة.

المبحث الثالث: مداخل الاصلاح السياسي

يقصد بالمدخل هنا مصدر مبادرة الاصلاح أو مطلقها، وهي تتمثل في ثلاثة مداخل:[2]

1 – مدخل مبادرة النخبة الحاكمة: بمعنى أن المبادرة تكون من قبل النخبة الحاكمة(مبادرة فوقية)، وفي أغلب الأحوال تكون هذه الأخيرة هي محدد مضمون مشروع الاصلاح ومدته الزمية ومستوياتها، ويتميز هذا المدخل بأن النخبة الحاكمة اقتنعت بضرورة اجراء عملية

[1]– نفس المرجع، ص– ص. 60– 61

[2] – نفس المرجع، ص64

اصلاحية في نظام الحكم، كون الطرق القديمة لم تعد مجدية في ادارة الحكم، وبالتالي تجري العملية من خلال قناعة النخبة الحاكمة بفكرة الديمقراطية، أو بروز تيار اصلاحي داخل هذه النخبة، ففي هذه الحالة يكون دور قوى المعارضة محدود الى حد ما، مقارنة بدور الجناح الاصلاحي صاحب المبادرة، وهنا يتوقف نجاح العملية الاصلاحية على الدور الفعال للحاكم المؤمن والمقتنع بضرورة انتقال الحكم نحو الديمقراطية، أو بالدور الحيوي الذي يلعبه الجناح صاحب المبادرة الاصلاحية.

وتختلف أساليب وصول الاصلاحيين الى السلطة، بين أسلوب موت وفناء مؤسسي الأنظمة القديمة، أو من خلال بروز صراع بين النخب المحافظة – المتمسكة بالنمط التسييري القديم – وقوى الاصلاح داخل جهاز الحكم، لا سيما منها الجهاز العسكري، أو سلوك سبيل الانقلابات العسكرية.

أحيانا يتوقع أصحاب المبادرة الاصلاحية أن يكون سلوك الانفتاح السياسي مجرد عملية انتقال محسوبة تحافظ على بقاءهم في الحكم، فضلا عن أنها ستمدهم بمشروعية قانونية جديدة عن طريق صناديق الانتخابات، لكن ما يحصل فعليا هو أن تتجاوز نتائج عملية الانفتاح المحسوبة حدود توقعاتهم، ويكون مستوى الاصلاح أعلى.

وتمثل التجربة الاسبانية النموذج الحي لحالة الاصلاح الفوقي الذي تبادر به النخبة الحاكمة، وذلك بعد موت الملك "فرانكو" في 1975م، حيث مثل خليفته الملك "خوان كارلوس" فرصة تاريخية لقوى الاصلاح لمباشرة مشروعهم الاصلاحي داخل النظام السياسي، وهو ما أفضى الى ارساء تجربة ديمقراطية ناجحة، كما تعبر التجربة البرازيلية منتصف ثمانينيات القرن العشرين عن نمط اصلاحي آخر داخل دواليب الحكم، وذلك من خلال الصراع الذي جرى داخل المؤسسة العسكرية بين الجناح المحافظ والجناح الاصلاحي، والذي أدى في النهاية الى اعتماد جملة من الاصلاحات تحت رعاية وبضامانات مؤكدة من المؤسسة العسكرية.

2 – مدخل التوافق السياسي:[1] يعبر هذا المدخل عن تلك الحالة التي تجد فيها السلطة السياسية نفسها مضطرة لسلوك طريق الانفتاح السياسي في مواجهة المعارضة، ما يعطي لهذه الأخيرة مساحة أكبر لتوسيع نشاطاتها وبسط نفوذها على الساحة السياسية، لكن على الرغم من الحضور القوي لقوى المعارضة في الساحة السياسية الا أن حضورها هذا لا يرقى الى مستوى فرض أجندتها على النظام، وفي المقابل يصل النظام بدوره الى مستوى معين من الوعي لا يستطيع فيه ممارسة أساليبه القمعية القديمة، كما لا تستطيع الأجنحة الاصلاحية داخله من فرض منطقها على باقي الشركاء السياسيين بخصوص الاستمرار في الانفتاح وتقديم المزيد من التنازلات، ومع تراجع قوة النظام في مقابل تصاعد قوى المعارضة، واستغلالها لمساحة الانفتاح السياسي، يضطر النظام السياسي الى اجراء عملية تفاوضية تفضي في الأخير الى عقد اتفاق مع المعارضة حول عملية الانتقال الديمقراطي.

وما يميز هذا المدخل الاصلاحي هو فكرة التوافق الذي يحصل نتيجة التفاوض بين السلطة الحاكمة وبين قوى المعارضة، وبالتالي فان مسار العملية الاصلاحية وترتيباتها لم تفرضها أي جهة، وانما جاءت نتيجة توافق أطراف العملية السياسية، وهو الأمر الذي حصل في جنوب افريقيا في ثمانينيات القرن العشرين، أين تم اعتماد جملة من الاصلاحات السياسية نتيجة توافق جميع القوى الفاعلة في الساحة السياسية.

3 – مدخل ضغط قوى المعارضة:[2] في هذا المدخل تأتي المبادرة الاصلاحية من قبل قوى المعارضة، وذلك من خلال ضغط هذه الأخيرة على النخبة السياسية من أجل اعتماد أطروحتها الاصلاحية، معتمدة في ذلك على قدرتها المتنامية على تعبئة وحشد الجماهير الى صفها في مواجهة السلطة السياسية، حيث تستغل قوى المعارضة مساحة الانفتاح السياسي الموجودة مسبقا، والتي تفرضها ظروف المرحلة لتمارس أساليب الضغط والمناورة لتحقيق مطالبها، كما تركز على توسيع دائرة المؤيدين من جميع فئات المجتمع، المطالبين بضرورة التغيير الديمقراطي، وبذلك تستخدم قوى المعارضة كافة وسائل الضغط السلمية

---

[1]– نفس المرجع، ص65

[2]– نفس المرجع، ص66

المتاحة من أجل دفع النخبة الحاكمة نحو الاستجابة لمطالبها الاصلاحية وتقديم المزيد من التنازلات لصالح تنفيذ مشروعها.

وفي هذا المدخل يبرز الدور المحوري للنخب المثقفة داخل المجتمع في عملية التغيير السياسي، كون النخبة المثقفة على اختلاف مشاربها وتوجهاتها تتبنى في الغالب وتقود مطلب التغيير ، وذلك لمكانتها المجتمعية المهمة لدى النظام السياسي، ولقدرتها على بلورة مطالب الجماهير، وحشد مختلف القوى المجتمعية في اتجاهها، وتوسيع دائرة الداعمين لمشروع الاصلاح السياسي، ما يجعل النخبة السياسية تستجيب لمطالب الاصلاح والتغيير .

وما يمكن ملاحظته في هذا الباب أن التفاف قوى المعارضة حول مطلب التغيير، وقدرتها على حشد جميع أطياف المجتمع حول هذا المطلب الاصلاحي، واستخدامها لكافة وسائل الضغط السلمية على السلطة الحاكمة؛ يجعل من هذه الأخير تستجيب حتما لمطالب قوى التغيير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجعلها تفقد الكثير من الدعم الخارجي الذي يشكل في أغلب الأحيان عائقا أمام تقدم مسار الاصلاح السياسي.

4 – مدخل عامل الضغط الخارجي:[1] ويقصد بهذا المدخل مجمل التفاعلات الدولية التي تؤثر على التغيير السياسي في الدول، لا سيما منها تلك القضايا التي أصبحت ذات اهتمام عالمي، على غرار قضيتي الديمقراطية وحقوق الانسان، اللتان اصبحتا تحتل موقعا مهما في أجندة الدول الغربية بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وخروج الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها كقوة منتصرة في الحرب الباردة، واعلان جورج بوش الأب في بداية تسعينيات القرن العشرين عن ميلاد نظام دولي جديد، مبني على الديمقراطية الغربية –الواجب تعميمها على باقي بلدان المعمورة–، ومنه أصبحت قضية الاصلاح السياسي والتحول نحو النظم الديمقراطية أحد الشروط للحصول على الدعم الدولي ودعم مؤسساته المالية والنقدية، ناهيك عن تأثير الثورة التكنلوجية على كافة مجالات الحياة، وعجز الدول عن التحكم في التدفقات المعلوماتية التي تدخلها.

[1]– نفس المرجع، ص–ص. 67– 68

وبالنظر الى تأثير العامل الخارجي على عملية الاصلاح السياسي في النظم السياسية اختلفت الآراء الى اتجاهين اثنين:

اتجاه يرى أن للعامل الخارجي تأثير نسبي، وله دور مساعد في نشر الديمقراطية، في حين هناك اتجاه آخر يرى أن للبيئة الخارجية وخصوصا الدول الكبرى دورا مهما في عملية الاصلاح السياسي، بحيث تبدو التوجهات الاصلاحية لكثير من الدول النامية، كانعكاس لمفهوم "التوسع" وحرص الدول الكبرى على ضم المزيد من الدول الى الديمقراطية الغربية، فالضغوط الدولية المؤيدة للاصلاح يراها البعض عاملا تفسيريا مهما، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات المتخصصة في تشجيع الديمقراطية الليبرالية في آسيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين، وقبلها قدمت تجربة اليابان وألمانيا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية أدلة تاريخية داعمة لأصحاب هذه الأطروحة.[1]

لكن ما يمكن قوله في هذا الباب المتعلق بدور العوامل الخارجية في دعم عملية الاصلاح السياسي في بلدان العالم النامي، هو أن التدخلات الأجنبية لم تساهم لا في الاصلاح السياسي ولا في نشر الديمقراطية في البلدان النامية، ولا سيما منها العربية، فلم تجلب التدخلات الأجنبية لهذه الدول التي تدخلت فيها الا الخراب والدمار والنهب لثرواتها، وهذا ما تثبته السوابق التاريخية، فلو استحضرنا التدخل الأجنبي في ليبيا في 2011م على سبيل المثال، الذي كان هدفه المعلن هو نشر الديمقراطية في ليبيا وحماية حقوق الانسان فيها، لأدركنا أن لهذا التدخل أهداف أخرى غير معلنة، حيث لم يجلب هذا التدخل لليبيا غير الفوضى وعدم الاستقرار، كون أن ليبيا تحتل موقعا اقتصاديا وأمنيا مهما في أجندات واستراتيجيات الدول الغربية وسياساتها الاقليمية في المنطقة العربية، فليبيا تعتبر همزة وصل بين مناطق هامة من افريقيا – شمال الصحراء وجنوبها – كما أنها تزخر بموارد طبيعية حيوية، وهي منصة استراتيجية لمحاربة التهديدات التي تواجه المصالح الغربية في المنطقة،

[1] – نفس المرجع، ص63

كالارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وغيرها.... وبالتالي فعلى الرغم من أن الشعار الكبير للتدخل الغربي في ليبيا كان هدفه تكريس الديمقراطية وحماية حقوق الانسان فيها، الا أن واقع الحال يؤكد عكس ذلك، فاستراتيجية الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا تجاه الدول العربية كانت دائما تحمل في جوهرها عنصر تحقيق المصلحة، فلطالما كان هذا الأخير هو المحدد الرئيسي لعلاقتها بهذه المنطقة، ودليل ذلك استمرار دعم أمريكا للانظمة الاستبدادية ولعقود طويلة دون ابداء أي اهتمام يذكر، لا بالديمقراطية ولا بحقوق الانسان في هذه الدول، وهذا ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" في خطاب لها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في 2005م، حين أكدت على أن أمريكا تدعم االأنظمة السياسية العربية غير الديمقراطية في مقابل تحقيق المصالح الأمريكية، ولو كان هذا الدعم على حساب الديمقراطية في هذه المنطقة، وبالتالي فلطالما ارتبطت مصالح الدول الغربية الكبرى بالاستبداد في الدول العربية، الى درجة أنه أضحت لديها حساسية من أي عملية ديمقراطية تفضي الى بناء مؤسسي قد يشكل خطرا على أطماعها في هذه البلدان، ولذلك فبالرغم من حقيقة الأساليب القمعية التي سلكها القذافي تجاه شعبه خلال فترة حكمه وكذا همجيته في تعامله مع الثوار الا أن سلوكاته هذه كانت مجرد حافزا مشجعا وحجة واهية اتخذتها الدول الغربية للتدخل الانساني في ليبيا، بهدف ازاحة نظام ممانع ومحاولة صياغة نظام جديد يضمن الحفاظ على استثماراتها ومصالحها الاقتصادية.[1]

[1] – لزهر عبد العزيز وخالد صولي، **دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية بجامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 01، المجلد04، مارس 2019، ص–ص. 363–364

خلاصة الفصل

من خلال التعرض الى أهم المفاهيم المرتبطة بقضية الاصلاح السياسي، والمجالات التي هي معنية بعملية الاصلاح، وكذا المداخل التي تمكن من معرفة من يبادر بهذه العملية؛ تبين أن الاصلاح السياسي هو مصطلح يقصد به اجراء بعض التعديلات والتحسينات على آليات أداء النظام السياسي، حتى يتمكن هذا النظام من أداء وظائفه على أكمل وجه، ولقد اتفق معظم المتخصصين حول أهم القطاعات المعنية بعملية الاصلاح هاته حتى يتحقق المطلوب؛ على أن تنصب عملية الاصلاح على مؤسسات النظام السياسي، وكذا قوانين عمله، بما يرفع من مستوى الثقة بين الحاكم والمحكوم، وبما يحقق الحريات الكافية للمواطنين، كما أن عملية الاصلاح تأتي اما بمبادرة من النخبة الحاكمة، واما عن طريق التوافق السياسي، واما نتيجة ضغط الفواعل الداخلية، أو الخارجية.

الفصل الثاني: الخلفية التاريخية للاصلاح السياسي في بلدان المنطقة العربية

من المعروف أن قضية الاصلاح السياسي التي عرفتها بلدان المنطقة العربية هي قضية ارتبطت بنشأة هذه الدول في عهدها الحديث، وقد مرت بعدة مراحل تاريخية مختلفة – عرفت عند الأكاديميين والباحثين المتخصصين بموجات الاصلاح السياسي– ، تبعا لظروف هذه الدول التي حددتها علاقاتها في المسرح الدولي، طبعا وهذا التقسيم هو مجرد اجتهاد من قبل الباحثين حتى تسهل عملية تفكيك الموضوع وتبسيطه، وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث؛ مبحث أول يتطرق الى الموجة الأولى من الاصلاح السياسي في بلدان المنطقة العربية، والمبحث الثاني يبين الموجة الثانية من عملية الاصلاح في هذه المنطقة، أما المبحث الثالث فيوضح الموجة الثالثة من الاصلاح السياسي اتي عرفتها المنطقة العربية.

المبحث الأول: الموجة الأولى من الاصلاح السياسي العربي

اقترن الحديث عن الحاجة الملحة لاصلاح الأنظمة السياسية في المنطقة العربية ببداية القرن الواحد والعشرين، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث تزامن الحدث بصدور التقرير الأول المتعلق بالتنمية في العالم العربي الذي أعده المركز الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي عام 2002، وعلى الرغم من أن هذا التقرير لم يكن الاول من نوعه، ولم يمثل الدراسة الأولى التي عنيت بابراز أوجه القصور والعجز التي تعاني منها أنظمة الحكم العربية، ولا سيما منها ماتعلق بتراجع مستويات الحرية السياسية، وضعف مشاركة الشعوب في صنع القرار العام، فان جل المبادرات الاصلاحية قد اعتمدت في اعداد خططها على نتائج هذا التقرير.[1]

ولقد مثلت الديناميكية الدولية التي شهدت تصاعد نسبة انتقال العديد من الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، – والتي امتدت آثارها

[1]– مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص83

الى دول شرق أوروبا–، الوضع الحرج والاستثنائي للدول العربية كحالة عصية عن الديمقراطية، وخصوصا استمرار نفس النخب الحاكمة التي قادت المراحل الأولى من البناء الوطني في مختلف الدول العربية، في اعادة انتاج نفسها ومقاومة أي مبادرة داخلية للتغيير، وهذا ما عزز الصورة النمطية الرائجة عن البيئة العربية كمناخ معادي للديمقراطية، وما دفع نحو التساؤل عن مدى جدوى تواجد مؤسسات ديمقراطية في بيئة غير ديمقراطية.

ماتجدر الاشارة اليه في هذا الفصل هو أن مشروع الاصلاح السياسي لا يأتي اعتباطا وانما يجب أن يبنى على معطيات ومؤشرات واقعية حول طبيعة البنى القائمة ومدى قدرتها على استيعاب الحاجة الملحة والمتزايدة الى توسيع دائرة المشاركة والتمثيل السياسي، ومدى استجابة الهياكل والمؤسسات السياسية الموجودة لتطلعات المواطنين في تجسيد المواطنة الحقيقية الفاعلة، وبالتالي يتوقف قياس درجة حاجة الأنظمة السياسية للاصلاح بشكل عام على قياس مستوى درجة الشرعية السياسية للنظام الحاكم من جهة، ومدى تجسيده لدولة الحق القانون، وقدرته على ضمان حريات المواطنين وحقوقهم من جهة أخرى.

وقبل التعرض للوضع الحالي وتجلياته سيتم التطرق الى أهم المبادرات الاصلاحية التي شهدتها المنطقة العربية، والتي سماها البعض بالموجات الرئيسية للاصلاح السياسي والدمقرطة أو الموجات الثلاثة لليبرالية العربية في العالم العربي، وان كان من الصعب تحديد الحدود الزمنية الفاصلة بين هذه الموجات الا أنه يمكن تحديد نطاقها بوجه عام.[1]

رافقت الموجة الاصلاحية الأولى عصر النهضة العربية وجاءت متزامنة مع الحركة الاصلاحية التي شهدتها الامبراطورية العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، والتي انتهت باعتماد دستور السابع من أكتوبر1876م، وتمثلت في الاصلاحات العثمانية التي اقرتها لجنة "مدحت باشا"، وان اعتبرت في نظر الأقاليم العربية على أنها شأن داخلي يخص فقط الباب العالي دون البلدان العربية الواقعة تحت الحكم العثماني، حيث كان لها انعكاسات كبيرة على واقع البلدان العربية السياسي–حيث كانت كل الدول العربية خاضعة للحكم

[1]– نفس المرجع، ص84

العثماني بخلاف المغرب الاقصى- ومن هنا أسهمت التجربة الاصلاحية العثمانية وبشكل مباشر في انتقال فكرة الدستور من الغرب الى المشرق العربي، حيث عرفت تونس في ظل الحكم العثماني أول نص دستوري في تاريخ المنطقة العربية عام1861، كما شهدت تعيين "المجلس الأكبر" الذي كان بمثابة البرلمان، حيث جسدا أهم الانجازات الاصلاحية في هذه المرحلة الأولى من مراحل الاصلاح العربي، الى جانب الانتخابات التي جرت في مصر ولأول مرة في عهد "اسماعيل الخديوي" عام 1866م لاختيار أعضاء الجمعية النيابية.

ولقد انتهت المرحلة الأولى من الاصلاح العربي بوقوع معظم الدول العربية تحت سلطة الاحتلال الغربي، بشقيه الاستعمار المباشر ونظام الحماية، لكن ماخلفته هذه التجربة الدستورية التي عرفتها تونس ومصر بقيت محل خلاف، حيث يعتقد البعض أن التجربة التونسية والمجلس النيابي المرافق لها، والدور البسيط الذي لعبته الجمعية المنتخبة في مصر خلال عهد الخديوي، بالتطورات عديمة النتائج، بحيث لم يكن لهما تأثير كبير تجاه قيام الحكم الدستوري التمثيلي، فالتجربة الأولى قدمت في نظر البعض مظهرا خادعا دون أي مضمون، كما مثلت التجربة المصرية مجرد اشاعة فارغة، في حين يرى البعض الآخر أن أهمية المرحلة الاصلاحية الأولى في الفكر السياسي العربي الحديث تظهر من خلال اسهامها في اعطاء معاني جديدة للاصلاح، أقرب ماتكون الى المفهوم الغربي منها الى المفهوم التقليدي الذي كان يعني الرجوع الى تجربة الماضي.

المبحث الثاني: الموجة الثانية من الاصلاح السياسي العربي[1]

يقال أن هذه المرحلة بدأت أوائل عشرينيات القرن العشرين واستمرت حوالي خمسين عاما، بداية بانتخاب البرلمان المصري عام 1922م، والى غاية بداية الحرب الأهلية اللبنانيةعام 1975، وتميزت هذه المرحلة ببروز الظاهرة الحزبية وبعض التجارب الانتخابية، وبانتخاب البرلمان المصري، وهي فترة عرفت تعزيز الليبرالية الدستورية في بعض الدول العربية، بانشاء عديد من الدساتير، حيث تم انشاء دستور سوريا عام1920م، والدستور

[1]- نفس المرجع، ص86

الأردني في عام 1922م، والدستور المصري في عام 1923م، ثم الدستور اللبناني في عام 1926، ثم الدستور العراقي في 1930م، وعلى ضوء تلك النصوص الدستورية قامت التجربة السياسية العربية على أسس من المسؤولية الحكومية أمام البرلمان أو الملك أو رئيس الدولة، وتم تكريس الانتخاب فيها، لكن كان انشاء هذه التجربة السياسية في اطار **سيادة وطنية محدودة**، وتحت وصاية خارجية من القوى الاستعمارية **فرنسا وبريطانيا**، وهذا ما جعل من تلك الحكومات تبقى مرتبطة بقوى الاستعمار وبالمصالح الخارجية، ولقد أسهم خضوع هذه الحكومات للضغوطات والاملاءات والنفوذ الخارجي في تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي، والتي كثيرا ما تم فيها تعليق العمل بالدستور أو تعطيل أحكامه، والاعلان عن اعتماد القوانين والتنظيمات الاستثنائية، ناهيك عن التغيير المستمر للحكومات، ففي العراق على سبيل المثال كان معدل عمر الحكومة بين سنتي 1920 و1937 سبعة أشهر، وفي مصر بين سنتي 1924 و1946م تسعة أشهر ونصف.[1]

ان حالة عدم الاستقرار هذه التي عرفتها النظم السياسية العربية في ظل الوصاية والانتداب غذتها أسباب أخرى تتعلق بالانتفاضات والثورات الشعبية التي اججتها قوى المعارضة ضد الانتداب، الأمر الذي أدى الى اضعاف هذه التجربة السياسية الفتية، كما غلبت على البرلمانات نزعة التمثيل العائلي والعشائري، أكثر من التمثيل النيابي الحقيقي القائم على الانتخابات الحرة، وبالتالي سيطر الزعماء والأعيان على البرلمانات، ويعزو البعض فشل هذه الرحلة الاصلاحية الى مجموعة من العوامل، تمثلت في أن تلك التجربة السياسية تأسست على تسويات بين أطراف وأصحاب مصالح متباينة، حيث تم تقديم مصالح الفئات والجماعات على مصلحة الدولة، بالاضافة الى صعود فئة من كبار الموظفين والبيروقراطيين الذين شكلوا طبقة مهيمنة على الحياة السياسية، وتم تدعيم ذلك بالتحالفات الخفية التي قامت بين المسؤولين السياسيين وكبار ملاك الأراضي، أين تحولت الساحة

[1]– نفس المرجع، ص86

السياسية كمجال للتنافس بين ذوي المصالح الشخصية والفئوية المتقاطعة مع المصالح الخارجية على حساب مصالح الشعب والدولة.

ولقد أدت التسويات المصلحية التي استمرت في الساحة السياسية المصرية، وفي العراق وسوريا وعديد من الأقطار العربية مابعد الاستقلال، الى بروز حركات وطنية محافظة ومناهضة للنفوذ الخارجي، وللانظمة السياسية المعبرة عن مصالح القوى الأجنبية، حيث تمكنت من الوصول الى سدة الحكم في منتصف القرن العشرين، مستفيدة من أوضاع مابعد الحرب العربية – الاسرائيلية التي بدأت عقب اعلان قيام دولة الاحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.[1]

ولقد بدأت المرحلة الثانية من الاصلاح العربي في منحى التراجع، بتصاعد موجة الانقلابات العسكرية، حيث شهدت كل من سوريا عام 1948م ومصر عام 1952م والعراق والسودان عام 1958 انقلابات عسكرية أنهت وجود النظم الدستورية التي قامت بعد الاستقلال، حيث سيطرت النخب العسكرية باسم المشروعية الثورية على مؤسسات الحكم، وأقامت نظم سياسية مبنية على قاعدة من الأيديولوجية المختلفة عن المرحلة السابقة، فحل الحزب الطلائعي القائد ومجلس قيادة الثورة محل البرلمان أو الملك.

ولقد جسدت تجربة حكم جمال عبد الناصر في مصر مابين 1952 و1970 النموذج الواضح عن نمط السلطوية العسكرية التي استولت على الحكم عبر الانقلابات وأسست مشروعيتها على أساس من قدرة العسكريين على الانجاز والحسم في مواجهة الخلافات والانقسامات التي ميزت تسيير المرحلة السابقة، وتنصيب القادة العسكريين أنفسهم باعتبارهم أبطال معركة التحرير وحماة الاستقلال والوحدة الوطنية، مبررين توجهاتهم التسلطية هذه بحاجة التنمية الاقتصادية والتحديث الى وجود سلطة سياسية مركزية قوية وحازمة.

يؤرخ لانتهاء المرحلة الثانية من الاصلاح بقيام الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وعلى الرغم من تزامن هذه المرحلة الأخيرة من الاصلاحات العربية مع بناء الدولة الوطنية

[1]– نفس المرجع، ص87

القطرية عقب نيل الاستقلال الوطني؛ الا أن البعض يرى أن هذه الموجة الثانية من الاصلاحات لم تفرز نتائج أكثر أهمية من الطور الأول، باعتبار أن البلدان العربية فشلت في بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، وانتهى الحال في معظمها الى الغاء الدساتير التي تم اعتمادها في المرحلة السابقة، وتعليق عمل المجالس النيابية، وحظر نشاط الأحزاب السياسية.[1]

المبحث الثالث: الموجة الثالثة من الاصلاح السياسي العربي

بدأت الموجة الثالثة من الاصلاح السياسي مع بروز مظاهر الأزمة المجتمعية متعددة الأبعاد التي عرفتها النظم العربية عقب الاستقلال، من خلال فشل النموذج التنموي في بعده الاقتصادي، مع فشل خطاب الوحدة العربية والقومية، بالاضافة الى تتابع الهزائم العسكرية على جبهة الصراع العربي الاسرائيلي، الأمر الذي أفقد النخب العربية الحاكمة مشروعيتها التي بنتها على تركيبة سياسية–اقتصادية، كان تحدي التنمية واستكمال مشروع التحرر يشكل قاعدتها الأساسية، وبرزت الموجة الثالثة من خلال الهزيمة العسكرية التي منيت بها الجيوش العربية في حرب 1967م، التي أفقدت الأنظمة العربية شرعيتها الثورية وأدخلتها في أزمة سياسية وأيديولوجية عميقة، كما أعطت حرب 1973م، وحرب الخليج الثانية عام 1991م دفعا مهما لحركية الاصلاح.

ولقد مثلت قضية استئناف الحياة الحزبية في المغرب عام 1975م نقطة بداية التأريخ لهذه المرحلة الاصلاحية العربية الجديدة، التي لا تزال قيد التشكيل، وقد باشرت مصر قبل ذلك في عام 1974م مسلكا من الانفتاح السياسي والاقتصادي انتهى باحياء الحياة الحزبية والبرلمانية في عام 1976م، غير أن الحدث الأهم في هذه المرحلة تمثل في الانتخابات البرلمانية التي جرت في السودان عام 1986م، والتي خلصت الى وصول المعارضة الى سدة الحكم كسابقة سياسية أولى في بلدان المنطقة العربية، بعد قيام الجيش بقيادة "سوار

[1] – نفس الرجع، ص87

الذهب" بالانقلاب العسكري في أفريل 1985م، وقراره تسليم السلطة للمدنيين من خلال الانتخابات.

كما تزامنت الموجة الاصلاحية العربية الثالثة في بدايتها مع ما يعرف بالموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية التي شملت دول جنوب أوروبا اليونان وأسبانيا والبرتغال، حيث ظهرت الاصلاحات السياسية في المغرب ومصر والكويت، متماهية مع موجة التحولات التي ذكرها "صامويل هنتنجتون" منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كما تميزت هذه المرحلة بتعدد مظاهر الاصلاحات فيها، وشيوع اجراء الانتخابات التعددية، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية واعتماد الدساتير الليبرالية، كما تميزت هذه الموجة الاصلاحية بمدتها الزمنية الطويلة نسبيا، حيث استمرت قرابة الثلاثة عقود من الزمن، فمعظم الدراسات والأبحاث اتفقت على التأريخ لبداية هذه الموجة من عام 1974م لكن لم يحصل الاتفاق على تاريخ نهايتها.

كما تميزت هذه الموجة الاصلاحية بنطاقها الجغرافي الواسع، حيث شملت الاصلاحات السياسية دول المشرق والمغرب العربي وحتى دول الخليج العربي، ماعدا دولة الكويت التي بقيت في منأى من الديناميكية الاصلاحية التي حدثت.

ففي **المغرب** بعد استقلالها عام 1956م تم اقرار التعددية الحزبية وفق أول دستور للبلاد عام 1962م في اطار النظام الملكي الدستوري، وكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1963م حدثا بارزا بالنسبة للتجربة الديمقراطية الفتية بالمغرب، كما أثرت الدورات الانتخابية التي جرت بعدها سنوات 1970م و1977م و1984م المشهد الديمقراطي في بداية الموجة الاصلاحية العربية الثالثة، الا أن هذه التجربة الفتية لم تكن كافية لترسيخ المسار الديمقراطي في المغرب، فالمجالس المنتخبة لم تعكس حقيقة التوازنات السياسية والاجتماعية المجودة وذلك بسبب المقاطعة التي كانت تبديها القوى السياسية الفاعلة في كل استحقاق انتخابي، حيث قاطعت أحزاب المعارضة معظم تلك الاستحقاقات باستثناء انتخابات 1977م، كما أن أسلوب الاقتراع الذي كان معتمدا والذي يتم على مرحلتين؛ مباشرة وغير مباشرة أدى الى تقليص دور الناخب المغربي لصالح نخبة سياسية وسيطة.

لكن أهم ما يميز التجربة الاصلاحية المغربية هو اعتماد مجموعة من الاصلاحات والتدابير التي أعطت نفسا جديدا للمسار الديمقراطي، كتنصيب المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة1990م، واستحداث وزارة حقوق الانسان في سنة 1993م، والمجلس الدستوري سنة1994م، واقرار التعديلات الدستورية في سنة 1992م وسنة 1996م، والتي كانت السبب المباشر في وصول أول حكومة الى سدة الحكم بقيادة زعيم الحزب الاشتراكي المعارض "عبد الرحمان اليوسفي" عام 1998م، ماعرف في ذلك الوقت **بحكومة التناوب**، كما تميزت تلك المرحلة باطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين وعودة بعض المعارضين السياسيين من الخارج.[1]

أما بالنسبة لدولة **الكويت** فكانت السباقة في الانفتاح السياسي عن بقية دول الخليج، حيث أقر الدستور الأول للبلاد سنة 1962م من خلال مجلس تأسيسي منتخب، وتنص المادة السادسة منه على اقرار نظام الحكم الديمقراطي، وأن الأمة هي مصدر السلطات، فأسست تلك الوثيقة الدستورية لنظام حكم قائم على وجود دور فاعل للبرلمان في مجال الرقابة والمساءلة السياسية، وتم انتخاب أول مجلس نيابي في الكويت(مجلس الأمة) عام1963م مكونا من 50 عضوا، وعلى الرغم من التذبذب الذي شهده أثناء عمله من خلال تعليق العمل بمواد الدستور وتعطيل الحياة البرلمانية في أكثر من مناسبة، ولا سيما في فترة ما بين 1976م و1986م، الا أن التجارب الانتخابية أعطت الحياة السياسية في الكويت ديناميكية مهمة، خصوصا في ظل استمرار التجاذبات ما بين الأمير وبين قوى المعارضة الممثلة في البرلمان، وما يلفت النظر في هذه التجربة السياسية في الكويت هو اعادة انتظام الحياة النيابية التي بدأت سنة 1992م، بالاضافة الى الزيادة المعتبرة لتمثيل المعارضة داخلة، بالاضافة الى الاعتراف بحق النساء في التصويت لأول مرة في سنة 1999م.[2]

---

[1] – نفس المرجع، ص89

[2] – نفس المرجع، ص90

أما في مصر فقد عرفت نماذج من التعددية السياسية قبل 1952م وبعد 1976م، حيث عرف عقد الثمانينيات من القرن العشرين تطورا كبيرا في حياة التعددية الحزبية، على الرغم من بقائها في عداد نماذج التعددية المقيدة والمحكومة، حيث ظل الحزب الوطني الحاكم مهيمنا على الساحة السياسية دون فعالية تذكر، وعلى الرغم من انتظام الانتخابات التشريعية فان بنية نظام الحكم بقيت كما هي ولم يتغير فيها شيء، وظلت جوانب الاصلاح محدودة، وهو ما حجم من دور المعارضة وقلل من مكاسبها، وقلص من مساحة تحركاتها، ومكن الحزب الحاكم من الاستمرار في حيازة الأغلبية البرلمانية.

خصائص الحركة الاصلاحية العربية[1]

تميزت الحركية الاصلاحية العربية عبر موجاتها المختلفة بالميل الشديد نحو تبني المواثيق الدستورية، حيث تعد هذه الأخيرة المرجعية الأساسية التي بنيت وتبنى عليها أسس الممارسة السياسية، ولقد شهدت الدول العربية عديد من التجارب الدستورية المختلفة، فمبدأ الحكم الدستوري يعتبر ركيزة من ركائز الديمقراطية، والدستور يقصد به مجموع المبادئ القانونية العامة التي تبين هوية الدولة وشكل الحكم فيها، وتنظم العلاقة بين المؤسسات السياسية فيها، وتحفظ حقوق الأفراد وحرياتهم، ويحتل الدستور من حيث هو القانون الأسمى في الدولة أهمية بالغة، باعتباره أصل التشريعات في دول اليوم ومنطلق كل النصوص القانونية، ويعتبر في ظل النظم السياسية الحديثة المرجعية الأساسية لفهم نمط نظام الحكم القائم وقواعد ادارة وسير المؤسسات في الدولة.

ان توجه الدول اليوم نحو الاهتمام بصياغة الدساتير ، وخصوصا منها تلك الدول الساعية نحو بناء وتكريس الديمقراطية، مرتبط بدراسة التحولات السياسية للنظم الانتقالية ومدى قدرة القواعد الشكلية المتضمنة في الدستور على ضمان انتقال حقيقي نحو الديمقراطية، فالاهتمام منصب على مبدأ الدستورية constitutionalism أكثر منه على الدستور في حد ذاته، والتوجه نحو اقرار الدساتير في بلدان المنطقة العربية يرجع الى القرن

[1]– نفس المرجع، ص– ص. 91– 92

التاسع عشر بظهور أول وثيقة دستورية بتونس عام 1861م، ثم في مصر التي عرفت الفكر الدستوري في عهد الخديوي اسماعيل، وذلك بصدور اللائحة التأسيسية التي أقامت مجلس للنواب عام 1866م، لكن الأهم من تاريخ التجربة الدستورية في دول المنطقة العربية هو مدى استفادة هذه الأخيرة من هذه التجربة التاريخية في ترسخ تلك القيم الدستورية، بمعنى هل أدى تراكم الوثائق الدستورية التي أقرت بطرق متباينة خلال القرنين الماضيين الى تكريس ثقافة احترام المبادئ والقواعد الدستورية، وهل ألجمت المواثيق الدستورية النزعة الشخصية لدى الحكام، وحجمت من فرص تشكل الاستبداد السياسي أم لا، فالدستور حسب البعض هو الحد الفاصل بين السلطة والحرية في المجتمع، و هو الضامن للحريات الفردية والجماعية في مواجهة ممارسة السلطة من قبل الحكام.

بشكل عام تم ظهور الدساتير في البلدان العربية عبر ثلاثة مراحل:[1]

الأولى: مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تبنت بعض الدول كتونس عام 1861م ومصر عام1866م وسوريا عام1920، دساتير وطنية في مرحلة ماقبل الاستعمار أو الانتداب الغربي.

والثانية: أثناء الحقبة الاستعمارية، حيث عرفت بعض الدول مثل العراق عام1930م، تحت سلطة الانتداب البريطاني، والأردن عام1923م كذلك تحت الانتداب البريطاني، ولبنان عام 1926م تحت الوصاية الفرنسية صدور وثائق دستورية، وان كان من غير المعقول وصفها بالدساتير الوطنية، لأن الدستور وثيقة تعبر عن سيادة الدولة واستقلالها، في حين صدرت هذه النصوص تحت سلطة الانتداب وبناءا على اتفاقيات ومعاهدات قيدت مجال هذه المواثيق الدستورية.

أما **المرحلة الثالثة:** فعرفت صدور دساتير في بعض الدول العربية عقب حصولها على الاستقلال، مثل دولة المغرب عام1962م، والجزائر عام 1963م.

[1]– نفس المرجع، ص– ص. 92– 93

وبحلول بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت معظم الدول العربية بما فيها دول الخليج العربي قد شهدت اعتماد مواثيق دستورية، كان آخرها صدور النظام الأساسي المنظم للحكم في المملكة العربية السعوديةعام 1992م، والنظام الأساسي لسلطنة عمان عام 1996م، ودستور السودان عام 1998م.

وباستثناء الوضع الذي عاشته ليبيا في ظل حكم العقيد القذافي مابين 1969م و2011م فقد كانت معظم النظم السياسية العربية تعتبر نظم دستورية،- من الناحية الشكلية على الأقل-، وذلك لتوفرها على مرجعية قانونية محددة وفق نص الدستور أو النظام الأساسي للدولة، وبذلك يفترض أن وجود قواعد دستورية تنظم الحياة السياسية -بقطع النظر عن أسلوب وطريقة اعتمادها، وعن طبيعة النظام السياسي المنبثق عن تلك القواعد-، يسهم في ترسيخ شرعية النظام القائم.

وما تجدر الاشارة اليه هو أنه كان هناك اعتقاد سائد بين المحللين بأن مبدأ الدستورية والديمقراطية عاملان متلازمان، حيث يصعب تصور وجود أنظمة ديمقراطية لا دستورية، أو أنظمة دستورية غير ديمقراطية، غير أن خبرة عديد من الدول غير الديمقراطية في تبني نصوص دستورية تمت كمواكبة للتوجهات العالمية المتسمة بازدياد عدد الدول التي تتبنى دساتير ونظم أساسية للحكم، دون أن يكون لهذه النصوص الأثر الحقيقي في تقييد السلطة السياسية، أو تقديم ضمانات فعلية لحماية الحقوق والحريات، وبالتالي يرى البعض أن التجربة الدستورية الطويلة لبعض الدول العربية لم تسهم سوى في تعود المواطنين والفواعل السياسيين على وجود هذه النصوص، تستند اليها السلطة السياسية في شرعنة وجودها وتبرير أعمالها، دون أن تنجح في تحقيق الغاية المفترضة من اقرارها وهي تحقيق **مبدأ الدستورية** الذي يدل في أبسط معانيه على تقييد السلطة السياسية، وتحديد وسائل ممارستها، وجعل أعمالها خاضعة لضوابط وحدود قانونية معينة.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة أهم المراحل أو الموجات الاصلاحية في بلدان المنطقة العربية؛ يتبين أن عملية الاصلاح السياسي هي أطروحة بالمفهوم الغربي للاصلاح، أريد لها أن تطبق في بيئة عربية واسلامية، وهي عملية عرفتها المنطقة العربية في عصرها الحديث مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي عملية ظهرت مع نشأة دول هذه المنطقة، – مع اختلاف ظروف كل دولة عن غيرها من الدول– ورافقتها طيلة مراحل تموقعها في الساحة السياسية الاقليمية والدولية، حيث عرفت الدول العربية عملية الاصلاح وهي تحت راية الدولة العثمانية، واستمرت معها وهي تحت نير الاستعمار الغربي بمختلف صيغه، وبقيت ترافقها حتى في مراحل استقلالها، وان أهم ماميز هذه الحركة الاصلاحية هو أنها كانت مجرد اجراءات شكلية لم تحقق المطلوب، وأنها اقتصرت في أحسن أحوالها على تأسيس ما يسمى بالدساتير المعاصرة.

الفصل الثالث: أهم المبادرات الخارجية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية قبيل وبداية الألفية الثالثة تحولات سياسية هامة، كان بدايتها بروز مجموعة من المشروعات الإصلاحية التي نادى بها عديد من القوى الاجتماعية الداخلية، ودعم ذلك ظهور ضغوط خارجية تنادي بضرورة إحداث التغيير والإصلاح في سياق عولمة القيم الغربية، ولقد تزامن مع هذا الحراك بروز عديد من المبادرات الخارجية الداعية إلى ضرورة إحداث الإصلاح في الدول العربية، وفتح باب المشاركة السياسية، وتهيئة ظروف التحول الديمقراطي فيها، ومن أهم هذه المبادرات نجد المبادرة الأمريكية التي سميت بالمشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير"،[1] في عام2003م، وقبله مشروع الشراكة الأورو– متوسطية الذي قدمته دول الاتحاد الأوروبي عام 1995م، وهذا ما سيتم التعرض له بالمناقشة والتحليل في هذا الفصل، حيث يخصص المبحث الأول منه لمناقشة الأطروحة الاصلاحية الأمريكية، والمبحث الثاني لدراسة الأطروحة الأوروبية للاصلاح.

المبحث الأول: المبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير)

أولا: مشروع الشرق الأوسط الكبير

هو مشروع اصلاحي أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في08 جوان 2004 أمام قمة G8 في منتجع جزيرة "سي ايلاند" في ولاية جورجيا الأمريكية، وG8 هي اختصار لقمة الثمانية GROUP8، أي الدول الثمانية الكبار:

(الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وايطاليا)

ولقد تمثلت التوجهات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية الاصلاح في المنطقة العربية من خلال أربعة مسارات أساسية:[2]

1 – صدور وثيقة استراتيجية الأمن القومي في سبتمبر2002، التي اعتبرت أن من بين أهم مصادر التهديدات الجديدة التي ينبغي مواجهتها، هي: **التطرف والعنف** الناتج عن غياب

---

[1]– إيمان أيمن حسن الفخراني، **مشروع الشرق الأوسط"من بوش الابن لترامب"**، المركز العربي للبحوث والدراسات http://www.acrseg.org/41330، تاريخ الزيارة: 05جويلية 2020

[2] – مسلم بابا عربي، الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص–ص. 140–143

الديمقراطية والحرية في بعض البلدان، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تتدخل من أجل تشجيع الطموحات الديمقراطية لدى شعوب العالم، والوقوف بحزم الى جانب المطالب الداعية الى تحقيق كرامة الانسان، وحكم القانون، والحد من السلطات المطلقة للدولة، وحرية التعبير، وحرية العبادة والعدالة في توزيع الثروة، واحترام حقوق المرأة والتسامح الديني...

2 – خطاب مسؤول التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية "ريتشارد هاس" أمام مجلس العلاقات الخارجية في ديسمبر 2002، الذي أعلن من خلاله نية الولايات المتحدة الأمريكية دعم مسار الديمقراطية في العالم الاسلامي، كون مناصرة الديمقراطية وتوسيع رقعتها في العالم كانت دائما ولا تزال تمثل قضية مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، وأن التجارب الديمقراطية تؤكد على أن الديمقراطية لا تتعارض مع الاسلام، وعلى الرغم من أن توجهات الادارة الامريكية السابقة لم تجعل من أولوياتها **بناء الديمقراطية** في تعاملها مع الحكومات العربية بقدر تركيزها على أولويات أخرى؛ كضمات تدفق امدادات النفط والغاز، والدفاع عن مصالح حليفها في المنطقة **الكيان الصهيوني**؛ الا أنه لم يعد من مصلحة أمريكا ولا الشعوب الاسلامية تجاهل مسار بناء الديمقراطية في المنطقة.

3 – خطاب كاتب الدولة الأمريكي "كولين باول" في ديسمبر 2002 أمام منظمة **مؤسسة التراث**، الذي أعلن فيه عن اطلاق ما سمي "**بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط بناء الأمل للسنين القادمة،**"[1] حيث صرح بأن الوقت قد حان لوضع أساس متين من الأمل نحو تحقيق التغيير والاصلاح في الشرق الأوسط.

ان المشروع الجديد الذي جاءت به أمريكا حسب المتحدث كان نتاج مجهودات كبيرة قام بها فريق عمل، الهدف منها دعم شعوب وحكومات الشرق الأوسط، لمواجهة التحديات الانسانية الملحة، وذلك من خلال ثلاثة محاور:

أ – العمل بالشراكة مع القطاعين العام والخاص لسد فجوات الوظائف باصلاح الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص.

---

[1]– نفس المرجع، ص142

ب – العمل والتعاون مع قادة المجتمع لسد فجوة الحرية بمشاريع تهدف الى تقوية المجتمع المدني.

ج– توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتمكين المرأة، والعمل على تحسين أداء المدارس لضمان جودة التعليم وفتح فرص أكبر للتعليم العالي.

ولقد ترجمت هذه المبادرة بشيئ من التفصيل من خلال أربعة وثائق مرجعية أصدرها **مكتب الشرق الأدنى** بوزارة الخارجية الأمريكية في شهر جوان 2003م

الوثيقة الأولى: بعنوان **تمكن المرأة من الكفاية:**[1] وتشير الى أن وضع المرأة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يتميز بعدم المساواة الحقوقية والقانونية، وأن مشاركة المرأة في أماكن العمل والحياة العامة هي في حدودها الدنيا، بالاضافة الى نسبة الأمية المرتفعة في أوساط النساء، وبالتالي فان الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في اتجاه دعم تمكين المرأة، ودمجها في تلك المجتمعات من خلال تشجيع الاصلاحات التعليمية، وتمويل البرامج ودعم الحملات التحسيسية.

والوثيقة الثانية: تحمل اسم **دفع عجلة النمو الاقتصادي:** تتضمن سعي الولايات المتحدة من خلال مبادرة الشراكة في المجال الاقتصادي، حيث تضع على رأس أولويات المساعدات وبرامج الدعم الموجهة للمنطقة سد فجوة الوظائف، وتشجيع الاستثمار، وتنمية المشاريع الخاصة.

والثيقة الثالثة: والمعنونة ب**: تحسين المعرفة:**[2] فقد وضع محرروها ثلاثة أولويات لمبادرة الشراكة في مجال التعليم والمعرفة، وتتعلق بدعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية لنشر تعليم القراءة والكتابة، والتركيز على تعليم الفتيات اللائي يشكلن الفئة الأكبر من الأميين، وسد الفجوة الرقمية بتوفير البنية التحتية لمجتمع المعلومات.

---

[1]– نفس المرجع، ص142

[2]– نفس الرجع، ص143

أما الوثيقة الرابعة وهي الأهم: والتي حملت اسم **توسيع آفاق الفرص السياسية:**[1] فقد جاء فيها أن مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط صممت لدعم المساعي نحو تحقيق الديمقراطية، وتعزيز الحريات المدنية وحكم القانون، حيث حددت الوثيقة محاور عدة للمساعدة الأمريكية في هذا المجال، وهي التدريب على خوض الحملات الانتخابية، واصلاح وسائل الاعلام، وبناء مجتمع مدني فعال، وتوطيد حكم القانون، وتحقيق الشفافية والمحاسبة.

4 – خطابات الرئيس جورج بوش في عام 2003، حيث استولت قضية الاصلاح وتحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية على مساحة كبيرة من الخطاب الرئاسي الأمريكي، أين كشف الرئيس الأمريكي في خطابه أمام معهد **المؤسسة الأمريكية** عن خطته لاعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، والعمل على نشر الديمقراطية في المنطقة، واجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واسعة.

وهو الأمر الذي أعاد التأكيد عليه في عديد من المناسبات، أهمها خطابه في احتفالية الذكرى العشرين لانشاء **الصندوق الوطني للديمقراطية** في 06 نوفمبر 2003 – وهي مناسبة لها دلالتها من حيث دور الصندوق الوطني للديمقراطية–، حيث جعل من التزام الولايات المتحدة بالديمقراطية في الشرق الأوسط محور كلمته وقال بأنه يجب أن يكون كذلك محورا للسياسة الأمريكية خلال العشر سنوات القادمة، فطالما بقي الشرق الأوسط بؤرة للفساد لا تتوفر فيها الحرية؛ سيبقى مكانا للركود والغضب والعنف، وعلى استعداد لانتاج الحركات الارهابية والناقمين المهددين لأمن أمريكا وأصدقاؤها، ولهاذا فان أمريكا مصرة على المضي قدما في استراتيجيتها لتحقيق أكبر قدر من الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، وسوف تتحدى أعداء الحرية وستواجه الارهابيين وحلفائهم بمساعدة أصدقائها.

وما يمكن الاشارة اليه هنا في هذا المقام هو أن قضية الاصلاح السياسي والتطوير الاقتصادي وبناء الديمقراطية في منطقة الدول العربية لم تكن تحتل مرتبة أعلى في سلم أولويات واهتمامات الادارة الأمريكية في علاقتها مع دول المنطقة كما سبق ذكره، فمنذ وقت

[1]– نفس المرجع، ص143

قريب كانت تدعم النظم العربية التسلطية التي كانت ترعى مصالح أمريكا، وهو ما يؤكده خطاب الوزيرة السابقة "كوندوليزا رايس" كما سبق ذكره، وكذا الدبلوماسي الأمريكي "مارتن انديك"، حينما أكد أن ادارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" قامت بترتيب صفقة مع حلفاءأمريكا، ظلت قائمة بصورة أو بأخرى حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان هدفها تقديم الدول العربية التي تسمى **بالمعتدلة** الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية في المنطقة، وكذا دعم جهود واشنطن في تسوية الصراع (العربي– الاسرائيلي) مقابل غض طرف واشنطن عن انتهاكات هذه الدول لحقوق الانسان في المنطقة، والواقع أن سكوت الادارات الأمريكية المتعاقبة عن الوضع الا ستثنائي لنظم الحكم في المنطقة العربية، بل ودعمها أحيانا كان يستمد تبريره من تخوف القادة الأمريكيين من امكانية أن تفضي العملية الديمقراطية الحقيقية في دول المنطقة الى وصول قوى معادية – لا سيما منها الاسلامية – لمصالح أمريكا وحليفها الاستراتيجي في المنطقة الكيان الصهيوني، وبالتالي فان أمريكا عملت ومنذ بداية حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي على انشاء أنظمة حكم عربية موالية لمصالح الغرب، بغض الطرف عن مدى مشروعيتها، بل ان افتقاد تلك النظم للمشروعية الشعبية مثل مسألة ايجابية في كثير من الأحيان مكنت من تسهيل وفرض الضغوط على مواقفها وقراراتها.

وما يمكن الاشارة اليه هو أنه لم يكن غائبا على صناع القرار في أمريكا بأن توجهاته ومساعيه قد تلاقي ردود فعل سلبية ومشككة في مصداقيته، أو مرتابة من خلفياته ونواياه غير المعلنة، حيث أشار تقرير لمجلس العلاقات الخارجية وهو هيئة مستقلة، الى أن تاريخ تعامل الولايات المتحدة الطويل مع قادة غير ديمقراطيين في الشرق الأوسط قد ألحق الضرر بمصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، ومع أن السياسات القائمة على التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم العربي تشكل مخاطر قصيرة الأمد على مصالح واشنطن، فان تلك المخاطر تستحق العناء، كما أنالمنافع طويلة الأمد لشرق أوسط أكثر ديمقراطية وأكثر تطورا اقتصاديا تفوق التحديات المحتملة التي قد تواجهها واشنطن في المستقبل المنظور.

ثانيا: نماذج من وثائق محتوى مشروع اصلاح الشرق الأوسط الكبير

تحظى بلدان منطقة الدول العربية بموقع جغرافي متميز في الحسابات الدولية، ما منحة مكانة خاصة لدى أجندات صنع السياسة الخارجية للدول الكبرى التي تعاقب تأثيرها على الساحة الدولية على مر التاريخ، فالمنطقة العربية تعتبر محورا أساسيا من محاور العلاقات الدولية وبمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، الأمنية، والعسكرية، وبحكم هذه الأهمية الخاصة فقد وقع مبكرا ومنذ القرن التاسع عشر فريسة يتكالبها الاستعمار الأجنبي، غير أنه لم يكن منطقة نفوذ تاريخي للولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن تصنف من بين القوى العظمى قبل الحرب العالمية الأولى، وكانت فرنسا وبريطانيا بحكم احتلالهما لمعظم دول المنطقة العربية هما صاحبتا النفوذ التقليدي في المنطقة العربية، وبعد أن قدمت الولايات المتحدة نفسها كقطب ثان مع الاتحاد السوفييتي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ورثت عديد من مناطق نفوذ القوى الاستعمارية التقليدية، وكان منها بلدان المنطقة العربية.[1]

وقد اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تباشر نفوذها في مناطق عربية معينة، حيث ركزت على منطقة بلدان الطوق كونها بلدان لها تماس مباشر مع دولة الاحتلال الصهيوني، كما كان تركيزها على منطقة بلدان الخليج العربي الغنية بمصادر الطاقة، والتي انسحبت منها بريطانيا بشكل نهائي مع بداية سبعينيات القرن العشرين، حيث صرح وزير خارجية هذه الأخيرة مع نهاية النفوذ البريطاني في الخليج العربي قائلا: ان صيغة السلام البريطاني التي سادت العالم قد انتهت، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتولى مسؤولية الدفاع عن العالم الحر، وصد أخطار الشيوعية.[2]

وقد ساعد على توطيد العلاقات العربية الأمريكية؛ أهمية امداد النفط العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أفرز ما يسمى بالتحالف بين الطرفين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من تزعم الدعوة لتشكيل تحالف دولي من أجل تحرير دولة الكويت بعد

---

[1]– مجموعة من الباحثين، **قضايا حقوق الانسانً الطريق الى الديمقراطيةً** ، دار المستقبل العربي، بيروت: 2009، ص19

[2]– نفس المرجع، ص20

احتلالها من قبل دولة العراق في 1990م، كونه احتلالا يهدد عمق المصالح الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج.[1]

ومن جهة أخرى فقد شكلت العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الصهيوني متغيرا سلبيا جوهريا من حيث انعكاسه على مضمون العلاقات العربية الأمريكية، حيث وعلى الرغم من أن العلاقات بين الجانبين(الأمريكي والعربي) كانت تظهر شكليا في مستواها الرسمي جيدة، الا أن الدعم الأمريكي المطلق والصريح لدولة الاحتلال الصهيوني وانحيازها التام لهذا الكيان المحتل على حساب المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني أفرز مناخا عربيا معاديا للسياسات الأمريكية في المنطقة.

وبالاضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية كونها تعتبر نفسها وينظر اليها على أنها نموذجا متفردا للحرية والديمقراطية؛ فانها لم تتورع عن دعم النظم الديكتاتورية التسلطية في بلدان المنطقة العربية من أجل حماية والحفاظ على مصالحها، وهذا العامل كسابقه شوه صورة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج مزعوم للحرية والديمقراطية، ورسم صورة سيئة لهذه الأخيرة في ذهن الشعوب العربية، وهي الصورة التي غذاها في ذات الوقت سعي الولايات المتحدة الأمريكية – عقب انهيار الاتحاد السوفييتي وبقاءها وحيدة على المسرح الدولي– الى بسط هيمنتها ونفوذها على دول العالم أجمع ومحاولة نمذجته وتنميطه وفق القالب الأمريكي متجاهلة بذلك الخصوصية الثقافية والأيدولوجية للشعوب والحضارات المختلفة.

وقد برز الى السطح هذا التوجه الأمريكي للهيمنة مع انتخاب جورج بوش الابن عام 2000م كرئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وتشكيل ادارة يمينية متطرفة لم تعمل على بسط هيمنتها ونفوذها من خلال القوى الناعمة كما كانت تفعل ادارة بيل كلينتون السابقة، وانما سلكت سبيل استخدام القوة السافرة لتحقيق أهدافها.

ولقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولا جوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية، ولا سيما منها سياستها تجاه بلدان المنطقة العربية، ما أدى الى طرح الولايات

---

[1]– نفس المرجع، ص20

المتحدة ما سمته ب: ضرورة الاصلاح السياسي في الوطن العربي، حيث قدمت في هذا الاطار عديد من مبادرات الاصلاح كان أهمها : "مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط – بناء الأمل للسنوات القادمة "

تجسدت المبادرة الامريكية للشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عديد من الوثائق التي أصدرتها الادارة الأمريكية تمثلت في:

1 – نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش الى الكونغرس والمعنون ب:(استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) في 20سبتمبر 2002م،[1] أهم ماجاء في هذا التقرير هو أنه في سعي أمريكا الى تحقيق أهدافها فانه يتوجب عليها أن تدافع عن الحرية والعدالة، لانه حق الجميع بدون استثناء فكل الآباء والأمهات في جميع المجتمعات تسعى لحصول أولادهم على التعليم والعيش الكريم والحرية بعيدا عن الفقر والعنف والظلم والعبودية، وعلى أمريكا أن تؤيد وبحزم متطلبات الكرامة الانسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون، تقييد السلطة المطلقة للدولة، حرية التعبير، حرية العبادة، العدالة المتساوية، احترام النساء، التسامح الديني والاثني، واحترام الملكية الخاصة.

واليوم تبقى هذه المثل حبل النجاة للمدافعين عن الحرية بمفردهم، وعندما تسمح الفرصة يمكننا تشجيع التغييركما فعلنا في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ما بين 1989م و1991 والتي اسرفرت على أننا أصبحنا نرى القادة المنتخبين من الشعب يحلون محل الجنرالات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ونرى أمثلة تشير الى كيفية تمكن الأنظمة المتسلطة أن تتطور لتجمع التاريخ المحلي والتقاليد الوطنية مع المبادئ التي نقدرها جميعا.

وتجسيدا لدروس من ماضينا مع الاستفادة من الفرصة المتاحة اليوم ينبغي لاستراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أن تنطلق من هذه المعتقدات الأساسية وتتطلع حولها الى امكانية نشر الحرية، وفي سبيل ذلك سنتكلم وبصوت مرتفع عن انتهاكات حقوق وكرامة الانسان، وسنستخدم المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية ودعم

[1]– نفس المرجع، ص141

المناضلين سلميا في سبيلها، وسنجعل من الحرية وتطوير المؤسسات الديمقراطية مسائل أساسية في علاقاتنا الثنائية، وسنبذل جهودنا في تعزيز حرية المعتقد والدين وسندافع عنها ضد الحكومات القمعية لها...

2- نص خطاب السفير ريتشارد هاس المعنون ب: نحو مزيد من الديمقراطية في العالم الاسلامي.[1]

يشغل ريتشارد هاس منصب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية، وقد ألقى خطابه هذا أمام مجلس العلاقات الخارجية في العاصمة واشنطن في 04ديسمبر2002، وأم ما تضمنه هذا الخطاب هو عرض فرص تعزيز الديمقراطية في العالم الاسلامي، حيث أن مساندة وتوسيع رقعة الديمقراطية كانت دائما مسألة مركزية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ ظهور نقاط الرئيس وودرو ويلسون الأربعة عشر الى مشروع مارشال، رأت الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع الحرية والديمقراطية مصلحة قومية أساسية، حيث شجعت الولايات المتحدة في عهد أحدث بلدانا مختلفة مثل كوريا الجنوبية والفيليبين والسلفادور وجنوب أفريقيا وتشيلي في مراحل انتقالها الى الديمقراطية كما لعبت الولايات المتحدة دورا قياديا في تأييد انتشار الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية الشيوعية سابقا، ولا تزال الديمقراطية نقطة مركزية في السياسة الأمريكية اليوم، حيث تؤكد استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة أن على أمريكا أن تقف بحزم الى جانب مطالب الكرامة الانسانية غير القابلة للتفاوض: حكم القانون، الحد من السلطات المطلقة للدولة، حرية التعبير، حرية العبادة، المساواة في العدالة، احترام النساء، التسامح الديني والاثني، احترام الملكية الخاصة.

وان تركيز الولايات المتحدة على الديمقراطية بهذه الكثرة هو نابع من صميم ما هي عليه كدولة وما تمثله كشعب عند استلامه ميدالية فيلاديلفيا للحرية في 04ماي2002، ومن هذا تتبع مسؤولية أمريكا كبلد يضم مواطني أعظم ديمقراطية في العالم، في أن تضمن أن

[1]- نفس المرجع، ص144

تكون أمريكا قوة في خدمة الحرية حول العالم، والحقيقة أن الحقوق التي لا تنازل عنها في الحياة قد وهبها الله لكل الجنس البشري، فهي ملك كل رجل وامرأة وولد على وجه الأرض، وسوف تساعد الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأخرى في تحقيق هذه الطموحات الأساسية لأنها كونية، فهذه القيم ليست مجرد نمط حياة تعتقد أمريكا أن من واجبها تصديره.

كما أن ثمة أسباب عملية تدعو الولايات المتحدة الى تعزيز الديمقراطية في الخارج للدلالة على أن الواقعية والمثالية يمكنها التكامل، من أجل تحقيق الازدهار كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات بدلا من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية.

وقد تضمنت هذه الوثيقة بأن هناك تطورات واعدة تحصل في العالم الاسلامي، مع ادراك الولايات المتحدة بالتنوع الكبير الحاصل للبلدان التي يشملها هذا التعبير وباتساعها الجغرافي– من المغرب الى اندنوسيا ون كازاخستان الى تشاد، لكن ضمن هذا التنوع هناك بعض النقاط المشتركة، أي أن المسلمين متى تتوفر لهم الفرص يتبنون القواعد الديمقراطية ويختارون الديمقراطية.

3 – نص مقال لريتشارد هاس نشر في صحيفة انترناشيونال هيرالد تربيون في 2002/12/11م معنونة ب: الهدف هو الديمقراطية الاسلامية(تحول في الأولويات في واشنطن).[1]

هو مقال استند على محتوى تقرير التنمية البشرية العربية الذي وضع لصالح برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي رسم صورة عن عالم عربي متخلف عن المناطق الأخرى في مجالات الحرية الفردية وتمكين النساء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أشار التقرير الى توجهات مقلقة، كتضخم في عدد الشباب تصل نسبته الى اربعين في المائة في بعض الأماكن، مما ينذر بظهور أوضاع اجتماعية تحمل في طياتها احتمال التفجر، كما يواجه العالم العربي مشاكل خطيرة لا يمكن معالجتها الا من خلال أنظمة سياسية أكثر ديمقراطية ومرونة.

[1]– نفس المرجع، ص163

وعلى الرغم من أنه لا يستطيع المسلمون بالقاء اللوم على الولايات المتحدة لافتقارهم الى الديمقراطية الا أن الولايات المتحدة تلعب دورا كبيرا على المسرح الدولي، وهي تسعى الى تشجيع الديمقراطية عبر العالم الاسلامي، احيانا بالتعثر وعدم الاكتمال، حيث لم تعط الحكومات الأمريكية المتعاقبة؛ الديمقراطية والجمهورية على حد سواء، اقامة الديمقراطية أولوية كافية في سياساتها في كثير من أنحاء العالم الاسلامي، وخاصة في العالم العربي.

كما أشار المقال الى أن الولايات المتحدة قد تجنبت في بعض الأحيان تمحيص التشكيلة الداخلية وطريقة عملها في بعض البلدان بغية ضمان تدفق ثابت للبترول، أو احتواء التوسع السوفييتي والعراقي والايراني، أو معالجة مشاكل متعلقة بالنزاع العربي – الصهيوني، أو مقاومة الشيوعية في منطقة شرق آسيا أو ضمان الحصول على حقوق باقامة قواعد للقوات المسلحة الأمريكية، وعلى هذا فقد فات الولايات المتحدة

نتيجة اخفاقها في تعزيز سبل الديمقراطية تدريجيا في الكثير من علاقاتها المهمة عبر خلق ما يمكن وصفه ب: الاستثناء الديمقراطي فرصة لمساعدة هذه الدول على أن تصبح أكثر استقرارا، وأكثر ازدهارا، وأكثر هدوءا، وأكثر قدرة على التكيف مع ضغوط عالم يتجه نحو العولمة، اذ ليس من مصلحة الولايات المتحدة أو المسلمين، أن تواصل أمريكا هذا الاستثناء، وتصبح السياسة الأمريكية أكثر نشاطا من أي وقت مضى في تعاطيها مع دعم التوجهات الديمقراطية في العالم الاسلامي.

كما تضمن هذا المقال أن أمريكا أثناء اعطائها لاقامة الديمقراطية أولوية أكبر في تعاملها مع العالم الاسلامي، عليها أن تتمتثل كالأطباء أولا وفوق كل شيئ أخر ليمين أبقراط ولا تسبب أذى، فالحماسة المفرطة لتحسين العالم يمكن أن تجعله أسوأ، اذ ينبغي على الولايات المتحدة أن تقوم بهذه المهمة بتواضع وادراك بان المخاطر بالنسبة للآخرين تفوق المخاطر بالنسبة لأمريكا، وينبغي عليها أثناء تحرك الدول والشعوب المسلمة نحو مزيد من التنمية الديمقراطية المنفتحة، ألا تقوم بتشجيعها ومساعدتها فقط، بل عليها أن تصغي الى أولئك الأكثر تأثيرا، وان امريكا في سعيها هذا تزعم أنه ليس هناك أي أجندة سرية، فسبب ترويج أمريكا لاقامة الديمقراطية في العالم الاسلامي نابع من روح الايثار عندها، كما أنه

يخدم مصلحتها الخاصة في نفس الوقت، حيث أن مزيد من الديمقراطية في الدول التي يشكل فيها المسلمون غابية سكانها أمر حميد للشعب الذي يعيش فيها، ولكنه أمر حميد لأمريكا أيضا.

4 – نص خطاب وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كولن باول في مؤسسة التراث في 12 ديسمبر2002م، معنون ب: مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط – بناء الأمل للسنين القادمة.[1]

يذكر وزير خارخية أمريكا في هذا الخطاب أن الشرق الأوسط هو منطقة شاسعة فائقة الأهمية للشعب الأمريكي، وأضاف قائلا أن الملايين منا يتعبدون في كنائس ومساجد ومعابد يهودية، مبشرين بالديانات العظيمة الثلاث التي ولدت في الأراضي الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسي، وأن لغتنا وتقاليدنا حافلة باشارات الى بيت المقدس وبيت لحم ومكة المكرمة، وأن دليل الهاتف لدينا يحمل تلك الأسماء، أمثال موسافي، ليفي، وشاهين، التي تحدثت عن جذور عائلات عريقة في الشرق الأوسط، ومزارعونا يزرعون القمح، وعمالنا يصنعون طائرات، وأجهزة كومبيوتر، ومنتجات أخرى عديدة نبيعها لدول المنطقة، بينما الأموال تتدفق من مستثمرين في الشرق الأوسط الى بلدنا، ومن منطلق الفاجعة التي ألمت ببلدنا؛ حيث أن آلافا من رجالنا ونسائنا ماتو في 11سبتمبر2001م على أيدي ارهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين هناك؛ واعترافا منا بأهمية المنطقة، كرسنا دمنا ومالنا لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط على مدى نصف قرن من الزمن وأكثر.

كما ذكر الخطاب سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية شددت على ضرورة كسب الحرب ضد الارهاب، وتجريد العراق من الأسلحة، وانهاء النزاع بين اسرائيل والفلسطينيين، وأضاف قائلا أن الحرب على الارهاب لا تقتصر على الشرق الأوسط طبعا، غير أن أصدقاء أمريكا كناك لهم مصلحة مهمة بها بوجه خاص، فقد عانى كثيرون من بلاد الارهاب مباشرة، حيث سارعوا لمواجهة التحدي بأن منحوا حقوق انشاء قواعد لعملية الحرية المستديمة في

[1]– نفس المرجع، ص166

أفغانستان، ومبادلتهم المعلومات الاستخباراتية وتلك المتعلقة بتنفيذ القانون، واعتقالهم للارهابيين المشتبه بهم، وفرضهم قيودا على تمويل الارهاب، ولهذا على أمريكا بالتعاون مع دول الشرق الأوسط ومع أصدقاء أمريكا وحلفائها، ومجتمع الدول، أن تعالج الخطر الجسيم والمتنامي الذي يشكله نظام صدام حسين العراقي، حيث أعطى مجلس الأمن الدولي، بموافقته الاجماعية على القرار 1441 العراق فرصة أخير للوفاء بالتزاماته ، فالنظام العراقي يمكنه اما أن ينزع أسلحته، أو أنه سيجرد منها، فالخيار خيارهم، ولكنه لا يمكن أن يؤجل بعد الآن.

وأضاف وزير خارجية أمريكا في خطابه هذا أن لدى أمريكا اهتمام قومي عميق وثابت بانهاء النزاع الصهيوني– الفلسطيني، حيث أنها تعمل مع أصدقائها في المنطقة ومع المجتمع الدولي، لتحقيق سلام دائم يرتكز على رؤية الرئيس بوش لدولتين تعيشان جنبا الى جنب، في سلام وأمن، وهذا السلام سيتطلب من الفلسطينيين قيادة جديدة ومختلفة، ومؤسسات جديدة، ونهاية للارهاب والعنف(المقاومة)، واذ يحق للفلسطينيين أن يتقدموا في هذا الاتجاه، ومن جهة أخرى سيكون مطلوبا من دولة الاحتلال الصهيوني(اسرائيل) أيضا أن تجري خيارات صعبة، بما في ذلك انهاء جميع أوجه النشاط المتعلق بالاستيطان، وبذلك فانه كما قال بوش انه بجهد مكثف من قبل الجميع، سيكون ايجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة أمرا ممكنا في عام 2005م، وأن هدف أمريكا النهائي هو تسوية عادلة وشاملة عربية – صهيونية، تكون فيها جميع شعوب المنطقة مقبولة كجيران، تعيش في سلام وأمان، اذ كانت هذه التحديات ولا تزال تتصدر سلم اهتمامات سياسات الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ولأسباب وجيهة فان كل منها يؤثر تأثيرا عميقا على مصالح أمريكا القومية، وعلى مصالح الشعوب التي تعتبر الشرق الأوسط وطنا لها، وأمريكا مازالت ملتزمة التزاما عميقا بمواجهة كل واحد من هذه التحديات بهمة وعزم وتصميم، وهذا ما يتطلب على أمريكا أن توسع تعاطيها مع المنطقة، اذ كان لها أن تحقق نجاحا، وعليها خصوصا أن توجه اهتمامها المتواصل والنشيط الى الاصلاح الاقتصادي، والسياسي، والتعليمي، وعليها أن تعمل مع

شعوب وحكومات المنطقة لسد فجوة بين التوقع والواقع التي دعتها الملكة رانيا ملكة الأردن بصورة بليغة، فجوة الأمل.

5 – نص ًبيان حقائق ً الصادر عن مكتب شؤون الشرق الأدنى في 18يونيو2003 بواشنطن، المعنون ب: الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط: تمكين المرأة من الكفاية.[1]

أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية بيان الحقائق التالي حول مساهمة مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في تمكين المرأة العربية من الكفاية، حيث جاء قي هذا البيان أن النساء تواجه تحديات عديدة حول العالم وخصوصا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد حدد في السنة التي سبقت اصدار هذا البيان فريق من الأساتذة العرب بشكل صريح الفجوات الموجودة على مستوى الانفتاح الاقتصادي، والحريات السياسية، والفرص التعليمية، والمساواة الجنسية، التي تعيق تحقيق القدرات الانسانية الهائلة للشرق الأوسط، حيث أن الحقائق حسب هذا البيان أن أكثر من نصف النساء العربيات مازلن أميات، ومازالت النساء تفتقرن الى المساواة في المواطنة والحقوق القانونية، ولا تزال مشاركتهن في أماكن العمل والحياة العامة في حدها الأدنى، ويظهر ذلك تمثيلهن المحدود في البرلمانات، والحكومات، وفي العمل.

وعلى الرغم من التحسينات المتدرجة التي حدثت في المنطقة أين ترشحت النساء لمناصب حكومية في البحرين، وهو سابقة بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، كما أعلنت سلطنة عمان حق التصويت الشامل، وانتخاب عدد كبير من النساء لعضوية البرلمان في المغرب؛ الا أن مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط ستستمر في تأييد هذه الجهود، وستركز اهتمامها بشكل خاص على حاجات النساء الطالبات، والناشطات في الأعمال الحرة، والمطالبات بالتغيير السياسي، والولايات المتحدة تفعل هذا في المنطقة من خلال مشاريع تتراوح بين اصلاحات تعليمية في المغرب، وتمويلات صغيرة في مصر، والتدريب على

[1]– نفس المرجع، ص177

الحملات السياسية في اليمن والبحرين، وستضيف المبادرة الأمريكية الى هذا النجاح انشاء مدارس حملات اقليمية لتوفير التدريب على القيادة والمهارات التنظيمية للنساء اللواتي يسعين الى شغل مناصب انتخابية في المنطقة.

6 – نص بيان حقائق الصادر في 18يونيو2002م المعنون ب: الولايات المتحدة ومبادرة شراكة الشرق الأوسط: دفع عجلة النمو الاقتصادي.[1]

أصدر مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية بيان الحقائق التالي حول مساهمة مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي حيث تركز مضمونه حول سعي الولايات المتحدة في اطار مبادرة الشراكة الى سد فجوة الوظائف من خلال ترويجها للاصلاح الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص، وستعمل مبادرة شراكة الشرق الأوسط بالاشتراك مع حكومات المنطقة على بناء برامج تعزز الحركة التنافسية في المنطقة وتشجع الاستثمار، وتسهل نمو مشاريع الأعمال الخاصة، وستركز المبادرة عن طريق تنفيذ البرامج المشدد عليها، بما فيها الشراكة من أجل الامتياز المالي، وتدريب المغامرين في المشاريع الصغير، ومبادرة القانون التجاري، وشركة تمويل الشرق الأوسط، عن ايجاد الاطار اللازم لاقتصاد مدفوع من قبل السوق ويقوده القطاع الخاص، وهذا ما سيكفل وجود المشاريع والأعمال الضرورية للمحافظة على نمو وانماء الاقتصاديين، ومن أجل تحسين النمو الاقتصادي فان مبادرة شراكة الشرق الأوسط تسخر مبلغ 7.9 مليون دولار من أجل تمويل المشاريع الرائدة، وقد بدأ العمل بها بتمويل اكمالي طارئ للسنة المالية2002م، وتمويل اكمالي طارئ للسنة المالية 2003م مقدر ب34.5 مليون دولار، وقد طلب الرئيس الأمريكي مبلغ 54.5 مليون دولار لهذه البرامج للسنة المالية 2004م.

[1]– نفس المرجع، ص179

تقييم المشروع الاصلاحي الأمريكي(الشرق الأوسط الكبير)[1]

من خلال قراءة الأطروحة الاصلاحية الأمريكية التي طرحتها كبرنامج اصلاح النظم السياسية العربية والمسمى ب: (الشرق الأوسط الكبير) مايمكن ملاحظته هو المنطق الذي طرحت الأمريكا من خلاله فكرة الاصلاح وأولويته حيث:

1 – تتناول الوثيقة المنطقة العربية في اطار نطاق جغرافي واسع يلغي خصوصية المجتمعات العربية، ومحاولة دمجها في محيط أوسع يضمن أيضا ايجاد مكان للكيان الصهيوني في محيطه الاقليمي الجديد المعروف جغرافيا والمجهول حضاريا وتاريخيا، وبالتالي كان اطلاق تسمية الشرق الأوسط بدل المنطقة العربية مقصودة وغير بريئة وتحمل دلالة استعمارية أرادت أمريكا من خلالها فسخ وتمييع الخصوصية العربية الاسلامية للمنطقة ودمج الكيان الصهيوني في المنضومة الحضارية العربية الاسلامية.

2 – تظهر الوثيقة وبوضوح أن منطلق التحرك الغربي تجاه المنطقة العربية هو منطلق مصلحي بحت، اذ كان هدف أمريكا من طرح مشروعها الاصلاحي هو تجنب جملة من التهديدات التي تضر بالمصالح الغربية بسبب استمرار الأزمات المتشعبة في المنطقة، وهذا ما تبرزه عبارات المشروع وصياغتها، على غرار ساهمت النواقص الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة للتنميو العربية 2002 و2003 في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة ال08، وبالتالي فالمشكلة لا تكمن في الواقع المتأزم الذي تعيشه دول المنطقة، ولا في أن هناك واجب أخلاقي على الدول الكبرى أن تتحمل تبعات ماتبشر به من قيم الكرامة الانسانية العالمية، بل القضية أنه يمكن للشرق الأوسط أن يستمر كل عام في تصدير أعداد هائلة ومتزايدة من الشباب المحروم من التعليم والعمل نحو الغرب، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثمانية.

[1]– مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص–ص. 148–149

3 – ورود ذكر بلدان العالم العربي من خلال الوثيقة المتضمنة في مفهوم الشرق الأوسط بضمير الغائب، حيث يكشف النص المقدم لقمة سي آيلاند، عن مضمون مبادرة تخاطب من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية شركائها في مجموعة الثمانية، ولم يرد فيه ما يشير الى اعتبار أن دول العالم العربي عنصر فاعل أو شريك على الأقل، بل هو في أحسن الأحوال متلقي ومأمور من قبل القوى الكبرى، وهو ما يعكس نظرة هذه الأخير لدول المنطقة العربية.

4 – تركيز الوثيقة وبشكل كبير على بعد الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات المجتمع المدني كبديل للمؤسسات الرسمية للدولة، كونها المسؤولة عن ايصال بلدانها الى حالة غياب الديمقراطية والحرية في المجتمعات العربية، لكن حسب كثير من الباحثين المتخصصين في الشأن الغربي فان هذه المقاربة القائمة على التركيز على دور الشراكة الخاصة مع قطاع الأعمال وقيادات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكمية غايتها تفكيك بنية الدولة الوطنية، وهو ما يجسد فكرة الفوضى الخلاقة، التي تبناها صناع القرار داخل أروقة الادارة الأمريكية لاحقا.

المبحث الثاني: المبادرة الأوروبية (الشراكة الأورو– متوسطية)[1]

ينظر للاتحاد الأوروبي حسب عديد من الملاحظين على أنه أكثر التكتلات الاقليمية تجسيدا للديمقراطية وتمسكا بها، سواء على صعيد مبادئ عمله الداخلية، أو من حيث حرصه على جعل الممارسة الديمقراطية شرطا أساسيا للانظمام الى عضويته، وهو ما انعكس ايجابا خارج نطاقه، خصوصا في دول أوروبا الشرقية خلال مرحلة ما بعد تفكك المعسكر الشرقي، وهذا ما يطرح التساؤل عن مواقفه الخارجية تجاه دعم ونشر الديمقراطية خارج مجاله الاقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بدول المنطقة العربية، وبالتالي تعد الديمقراطية من أهم الأسس التي تقوم عليها أعمال الاتحاد الأوروبي الخارجية، وهذا استنادا لما تقره اتفاقية برشلونة لعام 2006م المعدلة لمعاهدة الاتحاد، التي تعتبر السند القانوني الأساسي

[1]– نفس المرجع، ص161

لالتزام الاتحاد تجاه مسألة الديمقراطية، حيث تلتزم مؤسسات الاتحاد بتعريف وتنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، من أهم أهدافها: ترسيخ ونشر وتطوير الديمقراطية، تجسيد دولة القانون، احترام حقوق الانسان، واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي.[1]

وبناءا على هذا وعلى القرب الجغرافي والارث التاريخي الذي يجمع بين دول الاتحاد وبين المنطقة العربية، كون معظم دول هذه الأخيرة كانت تخضع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لهيمنة دول الاحتلال الأوروبي؛ فقد بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجيته تجاه الدول العربية على اعتبار أن لأوروبا مصالح حيوية في المنطقة العربية، فهي تستمد ما يفوق نسبة 85% من حاجاتها الطاقوية من المنطقة العربية، وبالتالي فان الدول الأوروبية وان اعترفت للولايات المتحدة بحق القيادة؛ الا أنه من الصعب قبول احتكارها وتفردها بخيرات ومصادر الطاقة في المنطقة، لا سيما وقد كانت أوروبا في الزمن القريب هي صاحبة الصوت الأعلى في المنطقة العربية.

وعلى اثر نهاية الحرب الباردة اعتمدت أوروبا استراتيجيتها الجديدة في علاقتها بالمنطقة العربية، وذلك بهدف المحافظة على نفوذها من جهة، ولمواجهة التهديدات التي قد تعترض مصالحها في المنطقة من جهة ثانية، ومن أهم ما تضمنته استراتيجيتها الجديدة هذه؛ جعل خط الدفاع الأول عن القارة الأوروبية خارج حدودها، وكون موقع الدول العربية، لا سيما منها الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط هي ذات أهمية خاصة –مما دفع بالاتحاد الاوروبي الى تسميتها "بالجوار الأوروبي"–، فكان الاطار المؤسسي الذي هيأته أوروبا لتجسيد رؤيتها في اطار علاقتها بمنطقة جنوب المتوسط(الدول العربية+الكيان الصهيوني) هو **الشراكة الأورو – متوسطية**، التي كان مؤتمر برشلونة الذي انعقد في نوفمبر1995م هو أول مسيرتها، والذي كان من أبرز أهدافه أن يكون لأوروبا دورا بارزا في اقرار عملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة الاضطلاع بالدور الذي يتناسب ووزنها في

[1]– نفس المرجع، ص161

المنطقة، ولا سيما في ظل احتكار أمريكا لملف تسوية القضية الفلسطينية، واستبعاد أي دور أوروبي في هذه القضية.[1]

ولقد بين اعلان برشلونة في ظاهره أهداف الشراكة الأورو–متوسطية، حيث أكد على أنها ترمي الى تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي، بين أوروبا والعرب، بالاضافة الى تعزيز الشراكة والتعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية، مع التأكيد على قضايا السلام والأمن والاستقرار في منطقة الحوض المتوسط، وتحقيق ذلك بكافة السبل الممكنة، غير أن هناك من يرى أن أهداف مسار برشلونة الحقيقية هي تعنى بالدرجة الأولى بتحقيق الاستقرار الأمني وتنمية التجارة بين الطرفين، ولم تشكل مسألة الديمقراطية والاصلاح وقضايا الانسان في أحسن أحوالها الا حيزا ثانويا من بنود هذه الشراكة، مما يؤكد أن الاتحاد الأوروبي سلك مسلكا براغماتيا في شراكته هذه، ولم يولي أي اهتمام يذكر لتنمية وترقية البلدان العربية.

وعلى اثر انتقال المجموعة الاوروبية الى الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ستريخت عام 1992م، وتزامن هذا الحدث بعديد من التحولات السياسية والأمنية على الساحة الدولية، على غرار اندلاع حرب الخليج وتفرد أمريكا بملف تسوية القضية الفلسطينية، دفع ذلك بالاتحاد الأوروبي الى بلورة استراتيجية جديدة في علاقته بمنطة الدول العربية، وذلك من خلال اقرار مؤتمر الاتحاد عام 1992م على أن الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط، وكذا منطقة الشرق الأوسط، هما منطقتان تنطويان على أهمية خاصة وقصوى لدول الاتحاد الأوروبي، من حيث البعد الأمني والاجتماعي، ولهذا قرر اعادة النظر في صيغة علاقته ببلدان هذه المنطقة، من خلال اعتماد استراتيجية تعاون وشراكة شاملة تحوي المجال السياسي والاقتصادي.[2]

وتجسيدا لتلك الرؤية الجديدة انعقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية بين 27–و28 من نوفمبر1995م، وبمشاركة 27 دولة، (منها 15 دولة تمثل أعضاء الاتحاد

---

[1]– نفس المرجع، ص162

[2]– نفس المرجع، ص163

الأوروبي حينها، + البلدان العربية المطلة على حوض البحر المتوسط: فلسطين، سوريا، مصر، الأردن، لبنان، الجزائر، تونس، المغرب،+ تركيا، مالطا، قبرص، والكيان الصهيوني)، وتم من خلال هذا المؤتمر بحث سبل تحقيق شراكة متعددة الجوانب بين الدول المشاركة، وذلك من خلال دعم سبل الحوار السياسي عبر قنوات دائمة، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، دون اغفال الجوانب الثقافية والاجتماعية والانسانية، وذلك بهدف تعزيز فرص السلام والاستقرار في منطقة الحوض المتوسط، ومن بين أهم مخرجات البيان الختامي لاعلان برشلونة:[1]

– التأكيد على أن الهدف الأساسي للمبادرة هو جعل من منطقة الحوض المتوسط فضاءا للحوار والتعاون والتبادل الذي يضمن الاستقرار والسلام والرفاه وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان.

– التأكيد على الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط، والرغبة في تنمية التعاون الشامل والعميق بين دوله.

– التأكيد على التحديات المشتركة التي تطرحها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على ضفتي المتوسط، والتي تستدعي التعاون والتنسيق الشامل بين الجميع.

ولقد تضمن اعلان برشلونة برنامجا متكونا من ثلاثة محاور رئيسية جسدت أبعاد الشراكة الأورو– متوسطية، من خلال الجانب الاقتصادي والمالي، والجانب السياسي والأمني، والجوانب الاجتماعية والثقافية والانسانية.

1– الجانب السياسي والأمني

في جانبه السياسي والأمني أكد اعلان برشلونة على:

– العمل وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

– تعزيز الحوار السياسي وفتح قنوات دائمة لذلك.

[1]– نفس المرجع، ص163

– تجسيد وتعزيز حكم القانون والنظام الديمقراطيي، والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي والاقتصادي والاجتماعي الذي يناسبها.

– احترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وتنمية روح التسامح والتعايش، ونبذ الكراهية والعنصرية والعنف والتطرف.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

– الانخراط في دعم الأمن الاقليمي، من خلال المساهمة في منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

2– الجانب الاقتصادي والمالي[1]

مثل الجانب الاقتصادي والمالي الركيزة الأساسية التي يتوقف عليها نجاح استراتيجية الشراكة الأورو– متوسطية، حيث أن هذا الجانب يهدف الى احداث تداخل اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي مع اقتصادات دول الضفة الجنوبية للمتوسط في مجال اقتصادي واسع، كون تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي يعد في نظر دول الاتحاد الأوروبي الوسيلة الأكثر فاعلية لمواجهة ما وصفه الاعلان بالتحديات والتهديدات المشتركة، على الرغم من تباين حدتها من دولة الى أخرى، ومن أجل تحقيق الأهداف بعيدة المدى المسطرة في اطار هذا المسار، والتي تمحورت أساسا حول العمل على تشجيع التعاون والتكامل الاقليميين، وتحسين ظروف السكان وتخفيض فوارق النمو بين دول الضفتين، من خلال تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث ركزت المبادرة على ثلاثة دعائم مثلت الأهداف الأساسية لهذه الشراكة وهذا التعاون، يمكن اجمالها في:[2]

2–1– انشاء المنطقة الحرة: ورد في الفقرة الثانية من البند 14 من البيان الختامي لاعلان برشلونة على تحديد عام 2010م تاريخا عمليا لاقامة منطقة تبادل حر في الفضاء الأوروبي

---

[1] – زكري لامية، **الشراكة الأورو– متوسطية: جوانبها، أهدافها، وآلياتها**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد32، الجزء04، ديسمبر2018، ص93

[2]– نفس المرجع، ص93

المتوسطي، حيث اختار الطرف الأوروبي تمديد فترة اقامة هذه المنطقة لمدة 15 عاما (من 1995 الى 2010) ليضمن قيام كل من الدول المتوسطية الثلاثة(الجزائر، تونس، المغرب) بتحرير اقتصادياتها دون أي صعوبة، ويتم انشاء هذه المنطقة بصورة تدريجية ومرحلية حسب ما نصت عليه الفقرة الأولى من البند 14 من اعلان برشلونة.

– مرحلة أولى يتم فيها تحرير التبادلات التجارية في اطار علاقات دول الاتحاد مع كل دول حوض المتوسط على حدى، وهذا طبقا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

– وفي المرحلة الثانية يتم دخول دول المتوسط في حوار شامل بهدف احداث التبادل التجاري الحر فيما بينها، وهذا بهدف تطوير التجارة بين أقاليم دول جنوب حوض المتوسط، والتي كانت لا تمثل الا ما نسبته 5% من تجارتها الخارجية، بمعنى أن التجارة البينية للدول المتوسطية هي ضعيفة جدا وينبغي تطويرها في اطار تعاون شامل.

وما تجدر الاشارة اليه هو أنه بالرغم من هذه الخطة المرحلية لانشاء هذه المنطقة الا أن الطرفين لم ينجحا في تحقيقها.

2-2- التعاون والتبادل الاقتصادي: اتفق المشاركون على ضرورة تعزيز التعاون في عديد من القطاعات الاقتصادية بدءا:

– بتشجيع الاستثمار في شتى المجالات ولا سيما الطاقة، والتشديد على أهمية البيئة والانخراط في جميع المبادرات الدولية والاقليمية الهادفة الى حماية البيئة، وضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

– الاعتراف بدور المرأة الرئيسي في التنمية الاقتصادية، وبالتالي الاتفاق على تشجيع مشاركة النساء الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص عمل لها.

2-3- التعاون المالي:[1] أكد المشاركون في اتفاقية برشلون أن نجاح مشروع الشراكة الاقتصادية بين الدول المتوسطية مرهون بتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف

[1]– نفس المرجع، ص94

المعيشية لسكان الضفة الجنوبية للمتوسط، وهذا مرهون بدوره بزيادة المساعدات المالية من طرف الاتحاد لشركائه دول جنوب المتوسط، وبهذا جاء في مخرجات هذا الاعلان:

– الموافقة على توفير الاعتمادات المالية الأولية، واسهامات البنك الأوروبي للاستثمار من أجل منح القروض المالية.

– اقامة تعاون مالي فعال يتم تسييره في اطار برنامج متعدد السنوات.

– اعتماد الحوار حول السياسات الاقتصادية للدول الأطراف من أجل ضمان التعاون المالي في أقصى حدوده.

ويمثل برنامج ميدا MEDA الذي تم اعتماده في جويلية عام 1996م الوثيقة المرجعية المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي من أجل تطبيق مشروع الشراكة، حيث يتضمن هذا البرنامج شروط تسيير الشراكة، كونه يحل محل القوانين المعمول بها سابقا، ولقد تم اعتماد هذا البرنامج في اطار تشجيع الاتحاد الأوروبي للاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لدول الحوض المتوسط من أجل اقامة منطقة تبادل حر في حدود 2010م، ولتسيير المساعدات المالية التي تبلغ قيمتها 3.4 مليار أورو، التي تم برمجتها لتغطي الفترة الممتدة ما بين 1996 و1999، كما يحدد هذا البرنامج أسس المساعدات المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لدول الحوض المتوسط، وتحديد القطاعات المعنية بالتمويل وطرق تمويلها، والشروط الواجب توفرها للحصول على التمويل، حيث خصص برنامج ميدا 1 لتمويل أربعة أنواع من العمليات تمثلت في:[1]

أ – التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة14%

ب – التحول الاقتصادي، وتطوير القطاع الخاص بنسبة27%

ج – التنمية الريفية، وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45%

د – تمويل المشاريع الاقليمية بنسبة 14%

[1]– نفس المرجع، ص95

ولضمان استمرار لبرنامج ميدا 1 جاء برنامج ميدا 2 ليخصص ما قيمته 35.5 مليار أورو للفترة الممتدة من عام 2000 وحتى 2006.

3- الجانب الاجتماعي والثقافي

تضمن المحور الثالث لاعلان برشلونة عنوان "**الشراكة في المجالات الاجتماعية، والثقافية، والانسانية: تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية**"، حيث أكد المشاركون في هذا المحور على أن الثقافة والحضارة على جانبي الحوض المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والمبادلات الانسانية والعلمية والتكنلوجية تمثل عنصرا أساسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتحسن من الادراك المتبادل فيما بينهم، وعلى هذا وافق المشاركون على اقامة شراكة بينهم في المجالات الاجتماعية والثقافية والانسانية، ومن تجسيد هذا الهدف تم التأكيد على أربعة عناصر هي:[1]

- **تنمية الموارد البشرية:** حيث أكد الاعلان على ضرورة تنمية الموارد البشرية في مختلف الدول وتحقيق التعاون فيما بينها من أجل تجسيد التكامل على المستوى القاعدي، وهذا من منطلق العلاقة الوثيقة الموجودة فيما بين المجالات الثلاثة؛ الاقتصاد السياسة، الاجتماع، ويدخل في اطار تنمية الموارد البشرية تعليم وتأهيل الشباب، تشجيع التبادل الثقافي وتحسين سبل التواصل كتعليم اللغات، وتسهيل الاجراءات الادارية، واعتماد سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية.

- **تشجيع الحوار بين الثقافات:** حيث أكد المشاركون في اعلان برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات المتوسطية من أجل تحقيق التقارب ما بين شعوب حوض المتوسط، وكذا أهمية وسائل الاعلام في الترويج لهذا الغرض.

- **تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية:** نظرا للدور المهم الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في عملية تنمية الشراكة الأورو- متوسطية من خلال احداثه لتقارب أكبر بين شعوب المنطقة؛ فلقد أقر المجتمعون بضرورة دعمه وتطويره، وتم الموافقة على وضع الآليات

[1]- نفس المرجع، ص96

اللازمة لاقامة تعاون غير مركزي من أجل تشجيع اللقاءات بين المسؤولين عن المجتمع المدني وبين النخب السياسية، من خلال الجامعات والنقابات والشركات الخاصة والعامة، وتشجيع كل ما من شانه أن يكرس الديمقراطية ودولة القانون.

- **مكافحة الآفات الاجتماعية:** حيث أقر المشاركون أن التطور السكاني الحاصل أصبح يشكل تحديا رئيسيا لهم، ولأجل مكافحة الآفات الاجتماعية، والتي تأتي على رأسها مسألة الهجرة غير الشرعية؛ أقر المشاركون بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة من أجل وضع حد لهذه الظاهرة، وذلك من خلال التعاون الوثيق فيما بين الأطراف في مجال الهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون بينهم في تنفيذ تدابير محاربة الارهاب بفاعلية، والحث على ضرورة تضافر الجهود للتصدي للجريمة المنظمة ومكافحة تجارة المخدرات ومحاربة ظاهرة التعصب والعنصرية...

تقييم مشروع الشراكة الأورو- متوسطية

هناك شبه اجماع بين دول الضفتين على أن نتائج مسار الشراكة الأورو- متوسطية لم ترقى الى مستوى المتوقع منها، وعلى الرغم من اختلاف أسباب تعثرها بين دول الطرفين؛ الا أن كل منهما اعترف بأنه لم يحقق المطلوب من تلك الشراكة، وهذا ما أكده مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص الى الشرق الأوسط أنجل موراتينوس في 10سبتمبر2002م، حين صرح قائلا بأنه علينا أن نطوي صفحة فشلنا، لأنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على عقد مؤتمر برشلومة وحتى اليوم تبدو حصيلة القرارات باهتة وشبه عقيمة، وهي نفس الحصيلة التي خلص اليها مؤتمر برشلونة الثاني الذي انعقد في نوفمبر2005م، احتفالا بمرور عشر سنوات على انطلاق المسار، حيث أسفرت نتائج تقييم مسار الشراكة عن أن حصاد السنوات السابقة كان هزيلا ولا يرقى الى مستوى التوقعات، وهذا ما أكده المعهد الأورو- متوسطي المهتم بمتابعة مسار برشلونة، حين صرح بأن الشراكة لم تحقق بعد عشر سنوات أكثر من 5.6% من الأهداف المسطرة، ويعزو الأوروبيون أسباب فشل مسار الشراكة هذا الى مشكلات الفساد وغياب الشرعية والشفافية في دول جنوب الضفة المتوسطية، حيث انعكس هذا سلبا على فاعلية التعاون الاقتصادي والحوار الثقافي، فالدول

الأوروبية كانت متساهلة في فرض مطالب الاصلاح والديمقراطية في الفترة الماضية، حيث لم تكن الاصلاحات السياسية ولا تحقيق معايير دولة القانون من الشروط الضرورية للانخراط في مسار الشراكة الثنائية مع الاتحاد، الأمر الذي أصبح محل مراجعة بعد أحداث ال 11 من سبتمبر، وهذا ما قاد دول الاتحاد الى التفكير في بدائل أخرى أكثر نجاعة على غرار التفكير في دعم آليات مساعدة التحول الديمقراطي في دول المنطقة العربية.[1]

لكن على الرغم من صدق الاتحاد الأوروبي النسبي في ادعائه بالأسباب التي أدت الى فشل مسار الشراكة هذا؛ الا أن هناك أسباب أخرى حقيقية لا تكاد تغيب عن أبسط المتابعين، فبالرجوع قليلا الى خلفية هذا المسار التاريخية نجد أن الهدف الحقيقي من فكرة الشراكة الأورو– متوسطية جاءت أساسا للحد من تنامي الهيمنة الأمريكية في المنطقة، من خلال خلق فضاء متوسطي تنفرد فيه دول الاتحاد – بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية–، بوضع أسس الاستقرار والسلام فيه، واحترام قواعد الديمقراطية وحقوق الانسان، كما شكل البعد الأمني وبجميع تشعباته المحفز الثاني الذي دفع دول الاتحاد لعقد هذه الشراكة، كون أن الرؤية الأوروبية تعتبر أن دول الضفة الجنوبية هي مصدر تصدير التهديدات المختلفة التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي(الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الارهاب،....)، وبالتالي فان لقاء برشلونة وما نتج عنه من تدابير واجراءات لم ينجح في وضع الآليات الكفيلة بدعم بناء الديمقراطية وتعزيز حماية حقوق الانسان في دول الضفة الجنوبية، لا سيما في ظل تحفظ وامتعاض عديد من الدول العربية على هذا المسار، كون الاتحاد الأوروبي كان يصر دائما على اشراك الكيان الصهيوني كطرف في معادلة الشراكة، وكذا انحيازه في الغالب الى أطروحاته، ولا سيما منها ما تعلق بتعريف الارهاب.

[1]– نفس المرجع، ص– ص. 165– 166

خلاصة الفصل

بعد التعرض للمبادرة الاصلاحية الأمريكية "الشرق الأوسط الكبير"، وكذا الأطروحة الأوروبية "الشراكة الأورو- متوسطية" لاصلاح الأنظمة السياسية العربية؛ يتضح أن المشروع الأمريكي هو مشروع وان كان ظاهره مشروعا اصلاحيا بامتياز، شمل جميع قطاعات الحياة في البلاد العربية، الا أنه كان مشروعا ظاهره الاصلاح وباطنه استغلال ثروات المنطقة العربية مجانا، وفسخ وتمييع الخصوصية العربية الاسلامية للمنطقة، ودمج الكيان الصهيوني في المنضومة الحضارية العربية الاسلامية، كما أن مشروع الشراكة الأورو- متوسطية الذي قدمته دول أوروبا كان مشروعا متكاملا هدفه الظاهر تنمية الدول العربية، وتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لكن حقيقته كانت ترمي الى حماية أوروبا من التهديدات المختلفة القادمة من الدول العربية، وكذا محاولة تحجيم تنامي الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية.

الفصل الرابع: المبادرات الداخلية للاصلاح السياسي في المنطقة العربية

حفلت الساحة السياسية العربية مع بدايات القرن الواحد والعشرين بعديد من المبادرات الاصلاحية، المختلفة من حيث الرؤى ووجهات النظر، المتفقة من حيث الهدف من الاصلاح، وهو تحقيق الأداء الأفضل للنظم السياسية العربية، وبالتوازي مع ماطرحته القوى الخارجية من تصورات حول أولويات الاصلاح في البلدان العربية طيلة عقد من الزمان؛ ظهرت أطروحات رسمية وأخرى غير حكومية من داخل الدول العربية، كان هدفها رسم خريطة للمسار السياسي الذي يمكن للأنظمة السياسية العربية أن تتبناه حتى تبلغ هدف الاصلاح والتغيير السياسي المنشود، كون عملية الاصلاح والتغيير هي عملية داخلية بامتياز، ولا يمكن للطرف الأجنبي أن يفرض أجنداته الاصلاحية في بيئة ذات خصوصيات ثقافية واجتماعية مختلفة، وهذا ما سيتم مناقشته والتوقف عنده في هذا الفصل، حيث يخصص المبحث الأول منه للتوقف عند نموذج من نماذج الأطروحة الاصلاحية الداخلية التي جرت تحت وصاية جامعة الدول العربية، والمبحث الثاني نحاول من خلاله التعرف على نموذج اصلاحي داخلي تبنته هيئات غير حكومية في الدول العربية، من أجل التعرف على مدى جدية وفعالية هذه الأطروحات الداخلية في تحقيق المطلوب.

المبحث الأول: المبادرة الاصلاحية في اطار جامعة الدول العربية

أحدث الخطاب الأمريكي الجديد حول قضية الديمقراطية والحرية السياسية في بلدان المنطقة العربية عقب 2001م ردود فعل سلبية على مستوى الحكومات والنخب السياسية العربية، حيث لم يرحب أي منها بما تضمنته الأطروحة الأمريكية لنشر الديمقراطية، حيث صرحت حينها بطريقة غير مباشرة كل من المملكة العربية السعودية ومصر عن رفضهما لهذا المشروع الأمريكي، وأعلنتا في بيان مشترك صدر في 2004/02/24م –عقب زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للرياض– أنهما ترفضان المشاريع المفروضة من الخارج على البلدان العربية والاسلامية، حيث جاء في البيان "**أن الدول العربية تمضي على طريق التنمية والتحديث والاصلاح بما يتفق مع مصالح شعوبها وقيمها وتلبية لاحتياجاتها**

وخصوصياتها وهويتها العربية وعدم قبولها فرض نمط اصلاحي بعينه على الدول العربية والاسلامية من الخارج".[1]

ونفس الموقف تبنته سوريا في رفض المشروع الأمريكي حيث أكد وزير اعلامها حينها "أحمد الحسن" في تصريح له رفض بلاده المطلق اجراء أي اصلاحات باملاءات أو ضغوط خارجية، كما أعرب وزير الخارجية السوداني "مصطفى اسماعيل عثمان" لدى وصوله للقاهرة لحضور اجتماع لجامعة الدول العربية عن رفض بلاده للمبادرة الأمريكية وقال: "**ان كل الدول العربية مع الاصلاح، حيث بدأنا في اصلاح الجامعة العربية وفي اصلاح داخلي في دولنا...لكن العرب يرفضون الاصلاح الذي يفرض من الخارج**"، ونفس الموقف تبنته ايران على لسان وزيرها للدفاع "علي شمخاني" حين قال: "**ان هذه الديمقراطية رأيناها في الأنظمة الدكتاتورية المدعومة أمريكيا**".[2]

ومن جهته هاجم أمين عام جامعة الدول العربية حينها عمرو موسى ما وصفه بالمبادرات الناقصة غير المتوازنة والمثيرة للشكوك اتغيير خرطة الشرق الأوسط، وانتقد عدم تطرق هذه الخطط للقضية الفلسطينية، وأضاف في تصريح له "**أن هناك عدة مبادرات أمريكية لم تبحث مع العرب ولم تجر استشارتهم بشأنها لكي يحددوا موقفهم منها**".[3]

وأما على على صعيد رد الفعل الرسمي من خلال جامعة الدول العربية؛ فقد اعتبرت قمة الجامعة العربية في دورتها السادسة عشر، التي انعقدت في 22 و23 من ماي 2004م موعدا حاسما للتعبير عن موقفها الرسمي من مجمل المبادرات التي طرحت على الساحة العربية من قبل القوى الخارجية، وتردد صداها من خلال عديد من المنتديات والمؤتمرات التي عقدت في 2004م عبر عواصم عربية مختلفة، تم فيها تقديم مقترحات عدة تؤيد فكرة تجسيد عملية الاصلاح السياسي.

---

[1] – سيد محمد الداعور، مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، مجلة الجزيرة، عدد 72، 03/16/ 2004

https://www.al-jazirah.com/magazine/16032004/almlfsais3.htm، تاريخ الزيارة: 2025/04/12

[2] – نفس المرجع

[3] – نفس المرجع

وفي سياق الزخم التي اكتسبته مسألة الاصلاح كان لزاما على قمة تونس أن تقدم الموقف الرسمي العربي تجاه ما طرح من أطروحات اصلاحية أجنبية، حيث وصفت قمة تونس ب: "قمة الاصلاح"، حيث تضمن برنامجها ولأول مرة في تاريخ القمم العربية قضية الاصلاح السياسي، بل ذكرت كأولوية على رأس جدول أعمال الجامعة يناقش القادة العرب المجتمعين من خلالها أولويات تطوير نظمهم السياسية، ولقد بينت كلمة الأمين العام للجامعة العربية خلال هذه القمة حجم الضغوط التي استشعرها المؤتمرون، حيث أكد على أن الدعوة الى الاصلاح والتطوير دعوة حق تدعمها مصلحة أكيدة فيه، مبرزا في المقابل أن مختلف المبادرات التي يتم تداولها في وسائل الاعلام قبل أن تقدم لمناقشتها بشكل رسمي قد أحدثت الكثير من الاضطراب والارتباك في منطق الأمور، حيث بدت تلك المبادرات متناقضة ولا سيما أن بعضا منها قد تعمد خلط المفاهيم واتخذ منحى انتقائي مخالف للموضوعية، على الرغم من رغبتنا نحن في التطوير والتحديث وفي التعاون والتنسيق، قائلا: في هذا الشأن فمعروض على مجلسكم الموقر أفكار ومقترحات عربية تتعلق بموالاة موضوع التطوير والتحديث[1]...الديمقراطية ومسارها، التنمية وخططها، المرأة وتمكينها، حقوق الانسان العربي واحترامها، والجهود المرسومة لاطلاق وتنفيذ استراتيجية عربية للاصلاح الشامل المتفق مع القيم ومع العصر في آن واحد.[2]

ولقد اعتمدت قمة تونس جملة من القرارات ذات الصلة بقضية الاصلاح تضمنتها ثلاث وثائق أساسية:[3]

1- القرار رقم 270، المتضمن تحديث الميثاق العربي لحقوق الانسان: حيث تم تعديل بعض مواد الميثاق العربي لحقوق الانسان المكون من 53 مادة بما يتماشى ومتطلبات الاصلاح والتطوير السياسي في البلدان العربية، وبما يضمن لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها، والسيطرة على ثرواتها ومواردها، واختيار نمط نظامها السياسي، والحق في

---

[1]- مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص177

[2]- نفس المرجع، ص- ص. 177- 178

[3]- نفس المرجع، ص- ص. 178- 179

مواصلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بكل حرية، كما تضمنت المادة الرابعة والعشرون المعدلة تعزيز الحقوق السياسية للمواطن، على غرار اقرار حق المواطن في:

- حرية الممارسة السياسية
- المشاركة في ادارة الشأن العام
- المساواة في الفرص والاختيار على أساس الكفاءة
- حرية تكوين الجمعيات والانضمام اليها
- حرية التجمع والاجتماع بصورة سلمية

2- "بيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي"، والذي تضمن الرؤية العربية المشتركة لمسألة الاصلاح، انطلاقا من ارادة الشعوب العربية في تحقيق النهضة الشاملة وتأكيد الجهود التي تبذلها الدول في سبيل التطوير والتحديث والعزم على المضي في تحقيق المزيد من التقدم في مسيرة الاصلاح...ولقد تضمنت هذه الوثيقة جملة من المبادئ أهمها:

- مواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقا لتقدم ورفاهية المجتمعات العربية النابع من ارادتها الحرة، بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية وظروف كل دولة وامكانياتها.
- تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة السياسية وفي ادارة الشأن العام، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام الحريات وحقوق الانسان وحرية التعبير....
- الاهتمام بالشباب والطفولة ومواصلة العمل على تنمية دور المرأة في المجتمعات العربية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع، واشراكها في عملية التنمية بمختلف أبعادها...
- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بهدف تجسيد مفاهيم الحكم الراشد ومكافحة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة وتوفير العمل وترقية الخدمات الصحية.
- مواصلة العمل في اطار الشرعية الدولية وبشراكة مع الدول العربية والمجتمع الدولي في مكافحة الارهاب، مع التفرقة بين الارهاب وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

3- اعلان تونس: حيث تم التأكيد من خلاله على مواصلة الاصلاح والتحدبث في البلدان العربية، ومواكبة التغييرات العالمية من خلال ترسيخ الممارسة الديمقراطية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية وادارة الشأن العام.

قمة الجزائر، في مارس2005م:[1] مثلت أول فرصة لعرض تقرير الأمين العام حول "مسيرة التطوير والتحديث"، والذي قدم ملخصا لجهود عشر دول(السعودية، تونس، مصر، الجزائر، السودان ، جيبوتي، لبنان، العراق، اليمن، المغرب) أمدت الأمانة العامة للجامعة بتقارير عن الخطوات الاصلاحية التي اتخذتها خلال سنة منذ اقرار وثيقة تونس، وعلى الرغم من ايجابية تقرير الأمين العام حول الجهود التي تم التوصل اليها في مسيرة الاصلاح السياسي في هذه البلدان العربية، على غرار سماح المملكة العربية السعودية بتأسيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في مارس 2004م، وتوسيع دائرة مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، وكذا الجهود الاصلاحية المبذولة في مصر، حيث تبنت هذه الأخيرة برنامجا شاملا للاصلاح السياسي، حيث أشاد باقدام الرئيس مبارك الطلب من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة 76 من الدستور للسماح بانتخاب رئيس البلاد من بين أكثر من مرشح، واعطاء فرصة للأحزاب المصرية على اختلاف مشاربها في المشاركة بمرشحيها،... بالاضافة الى الانجازات التي قامت بها الجزائر، حيث قطعت أشواطا هامة في مسار الاصلاح السياسي واقامة نظام ديمقراطي، واعتماد سياسة الوئام المدني، وسياسة الحوار للخروج من أزمتها الأمنية، وقطعها شوطا كبيرا في مسار الديمقراطية والتطوير والتحديث؛ فعلى الرغم من هذه الانجازات الهامة على صعيد التطوير والتحديث؛ غير أن بيانات التقرير لم تشمل جميع الدول العربية، وبالتالي فان هذه التقارير لا تمثل مجموع الانجازات في المنطقة العربية.

ولقد جاءت قمة الجزائر لتؤكد على أن الاصلاح هو استجابة لحاجة داخلية قبل كل شيئ، وأن هذا المسار الاصلاحي أتى بمبادرة عربية ووفق خصوصياتها الحضارية وقيمها

---

[1]- نفس المرجع، ص181

المجتمعية، ولم يفرض عليها من الخارج، وأن هذا المسعى لايزال بحاجة ملحة للرؤى السياسية المجددة، كما تم ختام قمة الجزائر بتجديد المشاركين حرصهم على مواصلة مسيرة التطوير والتحديث التي تم الاعلان عنها في القمة الماضية.[1]

أما في قمة السودان في 2006م، وقمة الرياض في2007م فقد اقتصرت كلمة الأمين العام فيهما على الاشادة بالمنجزات السابقة، غير أن الخطاب الرسمي العربي سرعان ما عاد ليعترف ببطء مسيرة الاصلاح، وذلك على لسان الأمين العام للجامعة العربية في قمة دمشق 2008م، حيث أقر ببطء المسيرة الاصلاحية العربية، وبظهور تحديات جديدة فرضتها تحولات القرن الواحد والعشرين، في حين أشار الأمين العام للجامعة العربية في قمة الدوحة عام 2009م الى أن ماصدر من قرارات بخصوص قضية الاصلاح مثل صحوة وخطوة هامة لكنها ليست كافية، أما في قمة سرت الليبية سنة 2010م التي انعقدت في الدورة 22 العادية لمجلس الجامعة العربية، وهي آخر دورة قبل الأحداث السياسية والاجتماعية التي اجتاحت عديد من الدول العربية، فقد أظهرت حجم الضغوط التي كانت على عاتق القادة العرب،[2] "**ان هناك تحديات تطالنا جميعا تتعدى الأوضاع المتأزمة بالنسبة لمشاكلنا السياسية، انها تحديات وجودية للمجتمع العربي في مجموعه**"، وكان تعبيرا صادقا حيث أدت الاحداث العربية بعد 2010 الى تغيير جذري على الساحة السياسية العربية.

المبحث الثاني: المبادرة الاصلاحية غير الحكومية

أدرك عديد من المفكرين والمثقفين ومن النخب السياسية العرب في وقت مبكر حاجة النظم السياسية لعملية اصلاحية شاملة للمعضلات المختلفة، التي باتت تواجه المجتمعات العربية برمتها، سيما في مرحلة ما بعد الاستقلال، وما يمكن الاشارة اليه في هذا السياق هو أن وعي المثقف العربي بعمق الحاجة العربية للاصلاح كان أسبق وأصدق من الدعوات

[1]– نفس المرجع، ص182

[2]– نفس المرجع، ص183

والمبادرات الخارجية الزائفة، المدفوعة بمشاريع الاستغلال والهيمنة فيما بعد 2011م، وهذا ما جسدته عديد من المبادرات المجتمعية الاصلاحية غير الرسمية، والتي كان من أهمها:[1]

– في **26 نوفمبر1983م** نجح عدد كبير من المفكرين والناشطين المجتمعيين العرب في عقد أول مؤتمر **بقبرص**، تطرق الى "**واقع أزمة الديمقراطية في المنطقة العربية**"، الذي أسهم في بلورة رؤية واقعية لسبل الخروج من الأزمة التي تعيشها الممارسة الديمقراطية في بلدان المنطقة العربية.

وما يمكن الاشارة اليه هو أن السياق الذي قدم فيه قضية الاصلاح السياسي في البلدان العربية قد فرض على النخب المجتمعية العربية ضرورة التفاعل مجددا مع الأجندات والمشاريع الاصلاحية الغربية، بطرح رؤى ومبادرات اصلاحية بديلة ترجمتها الوثائق التي صدرت عن مجموع المحافل والمنتديات غير الرسمية، التي عقدت بدول عربية مختلفة خلال الفترة التي تلت طرح المشروع الأمريكي "**الشرق الأوسط الكبير**"، وكان أهمها:

أولا– اعلان صنعاء في 12جانفي2004م: هو وثيقة توجت أشغال المؤتمر الدولي المتعلق ب: "**الديمقراطية وحقوق الانسان ودور المحكمة الجنائية الدولية**"، الذي نظمته الحكومة اليمنية بدعم من البرلمان الأوروبي في 11 و12 من جانفي عام 2004م، وشارك فيه حوالي 12 رئيس برلمان، و 22 وزير خارجية، وأكثر من 70 عضوا برلمانيا، والعشرات من ممثلي المنظمات الدولية والأحزاب السياسية والمفكرين والمثقفين من مختلف دول العالم، وقد مثلت **أول مبادرة للدعوة للاصلاح السياسي في المنطقة العربية**، والتي صدرت عن منتدى شارك فيه عديد من النخب السياسية وغير الرسمية.

وكان من أبرز مخرجات هذا المنتدى:[2]

– تعزيز وحماية حقوق الانسان، وحق الشعوب في تقرير المصير، والتعبير عن وجهات نظرها والتمسك بمعتقداتها وخصوصياتها.

---

[1]– نفس المرجع، ص184

[2]– نفس المرجع، ص– ص. 185– 191

– نبذ الاحتلال والاستعمار لتعارضه مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان، والدعوة الى انهاء احتلال الأراضي العربية.

– تمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها، وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال.

– ضمان المساواة أمام القانون، واستقال السلطة القضائية، والفصل بين السلطات.

– دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة، لصلتها الوثيقة بنجاح العملية الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان.

– ترسيخ الديمقراطية والتعددية، وقيام مجالس تشريعية منتخبة تكفل التمثيل لكافة أطياف الشعب.

– تطوير آليات التعاون والحوار بين الحكومات والمجتمع المدني.

ثانيا– وثيقة الاسكندرية في 14 مارس2004م: وتعد من أبرز الوثائق غير الرسمية، أهمية وشمولا، حيث تناولت مختلف جوانب الاصلاح، وتقديمها في شكل رؤية متكاملة حول أولويات المرحلة، وجسدت الى حد كبير تطلعات المجتمع المدني في بلدان المنطقة العربية، في مقابل مختلف الاطروحات الاصلاحية – ولا سيما منها الغربية – المضادة، ويعتبر البعض أن هذه الوثيقة تعد أبرز وأنضج مشروع اصلاحي ديمقراطي عربي صدر حتى الآن.

انبثقت هذه الوثيقة عن أشغال مؤتمر **قضايا الاصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ**، الذي انعقد بمكتبة الاسكندرية، بين 12 و 14 مارس 2004، بمشاركة حوالي 170 مثقفا ومفكرا عربيا، وهو مؤتمر برعاية حكومية لكن سير أعماله وطبيعة النقاش فيه مثل مستوى مهم من الاستقلالية وحرية الطرح والرأي، حيث خلصت نتائج هذا المؤتمر الى أن الاصلاح أمر ضروري وعاجل، وهو عملية تنبع من داخل المجتمعات العربية ذاتها، ويستجيب الى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للاصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكون أن المجتمعات العربية لها من الخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة

على الاسهام في تشكيل الحضارة الانسانية، وتنظيم أمورها واصلاح أوضاعها الداخلية، وبهذا فقد تجسدت مخرجات الأجندة الاصلاحية لهذه الوثيقة في أربعة محاور أساسية:

أ- **الاصلاح السياسي:** عرفته الوثيقة بأنه كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية، وذلك من خلال:

1- الاصلاح الدستوري والتشريعي: بتعديل المواد القانونية التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية للدول العربية تضمن الحرية والعدالة والفصل بين السلطات، وبناء شكل الحكم بما يضمن التداول على السلطة دوريا وبالطرق السلمية، من خلال اقامة انتخابات دورية بحرية تصون الممارسة الديمقراطية، وتمنع احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

2- اصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: من حيث البناء الهيكلي القائم على التناغم والانسجام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالاضافة الى تطوير الصحافة والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل ضمان أدائها الديمقراطي السليم، وهو ما يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، وتحديد الفترات الزمنية المتعلقة بأداء مهامها وقيامها بمسؤولياتها.

3- اطلاق الحريات: ولا سيما منها حرية تشكيل الأحزاب السياسية في اطار الدستور والقانون، وتحرير الصحافة ووسائل الاعلام من تأثير وهيمنة الحكومة، وحرية تأسيس مؤسسات المجتمع المدني.

ب- الاصلاح الاقتصادي: المبني على تحرير الاقتصاد الوطني، والكفاءة في التسيير له وفقا لآليات السوق، وهو ما يضمن انتعاشه وازدهاره، ويسهل تكامله مع الاقتصاديات الاقليمية، واندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث أن الاقتصادات العربية في المرحلة الراهنة تحتاج الى اجراء اصلاح اقتصادي جذري يغير من الأوضاع القائمة، من خلال اصلاح

هيكلي يحسن من بيئة الاستثمار، ويشجع على الخوصصة، ويواجه الفقر، ويشجع على الابتكار، ويساعد على تطوير القدرات التنافسية عبر فرض احترام المعايير القياسية العالمية.

ج- الاصلاح الاجتماعي: وهدفه بناء مجتمع عربي قوي ومتماسك، قادر على مجابهة مشاكله وحلها، بتطوير نمط العلاقات الأسرية بما يخدم بناء الفرد المتميز المستقل القادر على ممارسة حرياته وخياراته بمسؤولية، وتأكيد دور الاعلام في اعادة بناء القيم المساندة للتطوير والتحديث، كقيم المساواة والتسامح وقبول الآخر واقرار الاختلاف، وتوجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وانتاج المعرفة، من خلال تطوير التعليم وتحديث أساليبه.

د- الاصلاح الثقافي: بالعمل على ترسيخ مبادئ التفكير والابتكار ودعم البحث العلمي، ونبذ العنف والتطرف(المقصود هنا بالتطرف الديني) والتعصب واطلاق الحريات الفكرية وفتح باب الاجتهاد أمام العلماء والمتخصصين، وتطوير ثقافة المرأة بما يحقق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل، وتأكيد فاعلية مشاركتها الاجتماعية بجميع معانيها.

ثالثا: وثيقة بيروت، 22 مارس 2004م "الاستقلال الثاني نحو مبادرة للاصلاح السياسي في الدول العربية": جاءت هذه الوثيقة كنتيجة لأشغال لمؤتمر مركز القاهرة لحقوق الانسان، بمشاركة حوالي 50 مؤسسة ومنظمة غير حكومية من 15 دولة عربية، المنعقد في بيروت، وتم في هذا المؤتمر طرح مشروعا بديلا للاصلاح في المنطقة العربية تحت عنوان: **اعلان الاصلاح الثاني**، كون أن المؤتمرين يرون أن الاستقلال الأول للدول العربية من الاستعمار قد سلم الدولة والمجتمع لنخب سياسية لم يكن لديها رؤية ومشروعا ديمقراطيا واجتماعيا واقتصاديا، وبالتالي فان مهمة الاصلاح التي تطرح نفسها الآن وبقوة أكبر على جدول الأعمال، يمكن ادراجها في اطار ما يمكن تسميته "**بالاستقلال الثاني**"، أي استكمال مهمات حيازة الحق في تقرير المصير للشعوب، وحكم نفسها بنفسها، التي لم ينجزها الاستقلال الأول، وبالتالي فان هدف الاستقلال الثاني هو اعادة السلطة والسيادة للشعوب العربية، من

خلال مشروع للاصلاح الثاني يمثل ثورة وطنية سلمية وتوافقية تأتي نتاجا لتحولات ديمقراطية طوعية يشارك فيها الجميع دون استثناء.

وكان من أهم مخرجات وثيقة الاستقلال الثاني هذه؛ استخلاص أهم المبادئ الواجب توفرها لنجاح أية مبادرة اصلاحية، والمتمثلة في:

– حق جميع شعوب العالم العربي في تقرير مصيرها، وحقها في التمتع بالحريات والحقوق الأساسية التي أقرتها المواثيق الدولية.

– رفض التذرع بالخصوصية الحضارية أو الدينية للطعن أو الانتقاص من عالمية مبادئ حقوق الانسان أو تبرير انتهاكها.

– نبذ أساليب التلاعب بالعواطف الوطنية، ومبدأ السيادة، للتنصل من الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان(وعدم توظيف القضية الفلسطينية ومكافحة الارهاب لتبرير نهج تقييد الحريات وانتهاك حقوق الانسان).

– حق الشعوب العربية في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية، وحق المواطنين في المشاركة في ادارة الشؤون العامة، عبر انتخابات حرة ونزيهة، وحق المساواة في تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلدانهم.

– اعتبار حقوق الانسان في كافة المجالات كلا متكاملا غير قابل للتجزئة، بما فيها حقوق المرأة في الكرامة والأهلية القانونية، التي تجعل من النساء قادرات على التحكم في مصيرهن، وحقهن في المساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات، سواء على الصعيد الأسري أو أمام القضاء العام.

– نبذ استخدام العنف في الحياة السياسية، وكل أشكال التحريض من كل الأطراف، سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

خلاصة الفصل

من خلال التطرق لأهم المبادرات الاصلاحية الداخلية، سواء ما كان منها تحت اطار جامعة الدول العربية، أو كان بمبادرة الفواعل الاجتماعية غير الحكومية؛ نستخلص أن الدول العربية ممثلة بجامعة الدول العربية لم تتقبل المبادرات الاصلاحية الخارجية، اعتقادا منها بأن خطة الاصلاح كي تنجح يجب أن تستند في بناءها على الخصوصية الاجتماعية والقيمية الداخلية، وبهذا قدمت العديد من الرؤى والبرامج الاصلاحية الطيبة، التي انعكست آثارها الايجابية على أداء النظم السياسية العربية، كما شاركت القوى الفاعلة غير الحكومية الى حد ما في نسج المبادرات الاصلاحية العربية الداخلية.

الفصل الخامس: تقييم عملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

شهدت المنطقة العربية مع بداية الألفية الثالثة تحولات سياسية هامة، كان بدايتها بروز مجموعة من المشروعات الإصلاحية التي نادت بها قوى اجتماعية داخلية، كضرورة لإعادة تأهيل الأنظمة السياسية العربية، التي باتت متهرئة لا تستجيب لأدنى حاجات شعوبها اليومية، ودعم ذلك ظهور ضغوط خارجية تنادي بضرورة إحداث التغيير والإصلاح في سياق عولمة القيم الغربية، لتنتقل هذه الأصوات فيما بعد من مستوى المطالبات والاقتراحات السلمية إلى احتجاجات شعبية غاضبة، شملت معظم دول المنطقة العربية، سنحاول في هذا الفصل التعرض الى واقع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية، وأهم النتائج التي أسفر عنها هذا الواقع من خلال مبحثين؛ مبحث يتطرق الى ابراز الواقع السياسي العربي في ثوبه المعاصر، والمبحث الثاني يستعرض أهم نتائج مسار الاصلاح في العالم العربي.

المبحث الأول: واقع الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

1 – ملامح المشروع الاصلاحي المعاصر في المنطقة العربية

إن الأوضاع التي وصلت إليها المجتمعات العربية – سواء ما تعلق منها بتدهور مواقف الدول العربية الاستراتيجية، أو تراجع النمو الاقتصادي إلى مستويات سلبية وخلال أكثر من عقدين من الزمن، وما خلفه ذلك من تفاقم ظواهر الفقر وارتفاع نسب معدلات البطالة، وتدهور أداء الإدارة ومستويات التعليم، واهتزاز الروابط الاجتماعية –، قد أدت إلى تأكيد مطالب الإصلاح هذه وضرورة تعجيلها، كما جذبت إليها قاعدة واسعة ومتزايدة من الرأي العام، وذلك نتيجة ما أفضت إليه نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في نهاية التسعينات من الارتباط المباشر بين طبيعة النظم السياسية القائمة، وبين الأداء الاقتصادي والاجتماعي السيئ، مما دفع وبشكل متزايد إلى ربط الإصلاح الذي اقتصر خلال فترة طويلة ماضية على القطاع الاقتصادي والإداري بالإصلاح السياسي، وجعل من الديمقراطية الشعار المركزي في الحركة الإصلاحية العربية القادمة في جميع بلدان المنطقة العربية، بما فيها منطقة الخليج، والتي مستها هي الأخرى مظاهر التدهور الاجتماعي والاقتصادي نتيجة

الحروب المستمرة، سيما بين العراق وإيران، ثم بين العراق والكويت، وتكاليفها الباهظة وانعكاساتها على حركة النمو والاستثمار، الأمر الذي أدى بكثير من الأوساط العربية؛ الفكرية منها والسياسية، التأكيد على الصلة الوثيقة بين الإصلاح السياسي وبين الإصلاح الإداري، ودفع عجلة التنمية والتقدم، وتقليل الفجوة العلمية والتقنية متزايدة الاتساع بين المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات الأخرى.[1]

ومما لا شك فيه أن الحروب والنزاعات الداخلية خلفت دمارا كبيرا، وأعادت البلاد العربية عقودا إلى الوراء، وعلى كافة الصُعُد، الاجتماعية منها والسياسية والإستراتيجية، وأدت إلى استنزاف سياسي ومعنوي للنظم السياسية القائمة، وتراجع شرعيتها وصدقيتها، وهو ما دفع بقطاعات اجتماعية واسعة إلى الانفصال عنها، وقد أجج هذا الشعور العام صعود موجة الديمقراطية التي مست دول أوربا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ومنذ تسعينيات القرن العشرين، وإدراج هذه الدول في مصاف الدول الديمقراطية، وبقدر ما ساهمت التطورات الدولية في تعزيز الوعي بالذي تعانيه الدول العربية من ركود وانسداد للآفاق، فقد شجعت على إعادة النظر في طبيعة الأنشطة السياسية القائمة، وفندت الاعتقاد السائد بأن العالم العربي لا يملك مقومات التحول نحو الديمقراطية.[2]

والجدير بالذكر في هذا السياق التطرق إلى تأثير ما طرأ على البيئة الجيوسياسية والجيوثقافية العالمية من تغييرات، فبعد أن كانت السياسات الغربية ولفترة طويلة تعمل على دعم الأنظمة القائمة وتعزيز مواقع النخب المسيطرة عليها، بحجة الحفاظ على الاستقرار وتجنيب المنطقة الهزات الداخلية، فقد فرضت تحولات ما بعد الحرب الباردة أجندة جديدة على الدول الكبرى، حيث زادت قضية مواجهة الإرهاب– "المزعومة" الذي بدأ يوسع من قاعدة انتشاره في العالم–، من اتجاه الدول الكبرى نحو تعزيز فرص التحول والتغيير في بلدان المنطقة العربية، وعلى ضوء المفاهيم والأطروحات التي نشرها المحافظون الجدد، والتي تجمع بين سياسات الهجوم الاستباقي لتأكيد السيطرة الأمريكية على العالم، وبين

---

[1]– نفس المرجع، ص 29

[2]– نفس المرجع، ص – ص. 29–30

تحويل الديمقراطية إلى أهداف هذه السيطرة، أي إلى مصدر لإضفاء الشرعية عليها، وجعلها سيطرة من أجل إسعاد الإنسانية وضمان استقرار تقدمها.[1]

وفي الحقيقة إن موقف الدول الصناعية الكبرى لم يكن يختلف كثيرا عن موقف أنظمة الحكم في الدول العربية، من النظر إلى الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم كمصلحة إستراتيجية لكلا الطرفين، وبهذا تم اعتبار قضية الديمقراطية مغامرة من الأفضل تجنبها ما أمكن ذلك.

ولذلك لم تكن اتفاقات الشراكة المتوسطية والتعاون والاستراتيجي بين أمريكيا وجل الدول العربية يعتبران وحتى مطلع الألفية الثالثة أية ضرورة لتغيير قواعد ممارسة الحكم والسلطة في المنطقة، بقدر ما كانا يسعيان إلى تحسين الأداء الإداري والسياسي للأنظمة القائمة وتحديثها، من خلال تقديم بعض الامتيازات المادية والسياسية لها، وذلك في ظل اعتقاد الدول الغربية أن توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي وبناء اقتصاد السوق من شأنهما أن يشكلان أفضل ضمانة لدفع الأنشطة القائمة تدريجيا نحو الإصلاح والانفتاح، غير أن أحداث سبتمبر 2001 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى النزوع نحو إعادة السيطرة المباشرة على منطقة الشرق الأوسط، بهدف ضبط ما يحصل فيها من تطورات، لعل هذا يفسر تزايد الضغوط الأمريكية – في إطار الحرب على الإرهاب– من أجل إعادة تأهيل الأنظمة الممانعة، أو استبدالها بأنظمة جديدة، تكون أكثر ارتباطا بها وموالاة لها، كما حصل في العراق سنة 2003.[2]

2 – متطلبات الإصلاح في بلدان المنطقة العربية:

2-1- تنمية المورد البشري:

إن للإنسان – لمجرد كونه إنسان– حقا أصيلا في العيش الكريم ماديا ومعنويا، وهذا ما قررته الشرائع السماوية كلها، وخاتمتها الشريعة الإسلامية **(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا**

[1]– نفس المرجع، ص30

[2]– نفس المرجع، ص– ص. 31-32

تَفْضِيلًا)،[1] ثم ما قرره "إعلان الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة، بموجب القرار رقم 128/41، المؤرخ في 4 ديسمبر 1986، أن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد يمثل المسؤولية الأولى للدول، وأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف.[2]

في الواقع إن أي مشروع للبناء الديمقراطي في العالم العربي يجب أن يكون مقرونا بتحقيق التنمية والتنمية الشاملة، لا سيما أن كل النظريات التنموية الحديثة والتجارية المعاصرة، أكدت على الربط الحتمي بين النمو والرأس المال البشري،[3] وبين التنمية والحرية، ولهذا فإن الثروة الحقيقية وأمل الدول العربية من محيطها إلى خليجها يكمن في تنمية شعوبها، وبكل مكوناتها فالمورد البشري هو الثروة الفعلية "القابلة للتجدد" كما أنها تمثل مرتكزات عملية التنمية العربية وأهدافها المرجوة لها ولشعوبها، وبهذا أصبحت مثل هذه التنمية ترتبط ارتباطا متزايدا بعملية توسيع دائرة خيارات الناس، وإتاحة الفرص أمامهم من أجل اكتشاف قدراتهم الدفينة من دون أن يقف الجوع أو المرض أو الاضطهاد عائقها أمامهم.[4]

2-2- بناء قاعدة اقتصادية عربية قوية:

إن بعض النجاحات التي حققتها اقتصادات عربيّة كثيرة إبان سبعينات وثمانينات القرن العشرين، أو حتى في وقت أقرب، كان أساسها عوائد الصادرات النفطية، والتي غطت العديد من المشكلات البنيوية، ومكنت معظم الدول العربية من "التسلل" إلى الألفية الثالثة، وجعلتهم

---

[1]- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 70

[2]- اعلان الحق في التنمية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b075.html، تاريخ الزيارة: 05جويلية2020

[3]- وداد غزلاني وحنان حكار، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة:استثمار في الفرد وتوفير للقدرات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد03، يونيو 2017، ص14

[4]- مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص67

يمارسون أنماط حياتهم المعتادة، غير مبالين بضرورة إعادة هيكلة اقتصاداتهم أو إصلاحها من أجل دفع عجلة إنتاجيتها نحو الأمام.[1]

غير أن الحقائق المؤلمة التي اقترنت بالألفية الجديدة لم تترك للعرب من خيار التكيف ومواجهة التحديات التي أفرزها الاقتصاد المعولم، أو مواجهة إمكانية التخلف عن الركب، وذلك ببذل جهود جادة وملموسة وعلى جميع الصُّعُد.

إن العالم أصبح عرضة لتغييرات سريعة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، ولم يعد هناك مكان للتراخي وسوء الأداء، في ظل تخطي الحدود الوطنية والجغرافية وتغير مفاهيم المكان، بعد أن ترابطت أماكن العالم في شكل قرية واحدة، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية أو الزمانية أو حتى الاقتصادية والحضارية، وأصبحت تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة تعيد هيكلة أنماط عيش الناس وتفاعلاتهم، مع تراجع دور الحكومات وبروز فضاءات اقتصادية أوسع، باتت متاحة أمام قوى السوق والقطاع الخاص، وفي غضون ذلك تحتدم المنافسة العالمية، وبذلك أصبحت التكنولوجيا والسياسة عاملان على نفس القدر من الأهمية، حيث فعلا فعلهما مجتمعين لإحداث تغييرات مهمة في بنية الاقتصاد العالمي التقليدي، فبات الاقتصاد الجديد اقتصادا كونيا، بعدما كان في صيغته التقليدية اقتصادا وطنيا.[2]

3- 3- إشراك كافة مكونات المجتمع العربي

إن من أركان الحكم الراشد بناء المؤسسات وعملها بكفاءة وشفافية وفق أسس الإدارة العامة الرشيدة، وخضوعها للمساءلة الفعالة في ظل التوازن والتمايز بين السلطات، ولقد وصلت الدول العربية إلى مرحلة أصبح فيها من الضروري الانتقال من نظام الحكم المرتكز

---

[1]- فواز جرجس وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد"الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص- ص. 87- 95

[2]- مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص68

على فئة نخبوية معينة، إلى النظام المستند إلى حكم المؤسسات والمنفتح على المشاركة الشعبية بجميع قطاعاتها.[1]

إن متغيرات المرحلة أصبحت توحي بأن عملية الإصلاح والتغيير الشامل لأنظمة الحكم العربية لم تعد عملية اختيارية، فلقد تقلصت الخيارات إلى حد كبير، وبات العرب أمام خيار قاسي: فإما أن يتولوا بأنفسهم إنجاز عملية الإصلاح، وإما تتدخل أطراف أخرى وتفرضها عليهم قصرا، وسيكون من المفيد كثيرا أن تكون عملية فاعلة واستباقية لا مجرد ردود أفعال مرحلية.

المبحث الثاني: نتائج مسار الاصلاح السياسي العربي:

1- بروز مشروع اصلاحي عربي جديد

أن من أهم نتائج مسار الاصلاح السياسي الذي عرفته المنطقة العربية طيلة عقود من الزمن هو تنامي الوعي المجتمعي بضرورة الاصلاح والتغيير، وهذا ما دفع نحو بروز ملامح مشروع إصلاحي جديد عقب الأحداث العربية في2010م، مستندا على ركيزتين أساسيتين: الأولى تمثلت في تنامي وزن ونضج المجتمع المدني العربي وضغوطه المستمرة من جهة،[2] وتغير سياسات التكتل الغربي المسيطر على المنطقة بغية محاولة التكيف مع تداعيات العولمة الزاحفة، وتحديات الانفجارات السياسية والعنف المرافق لها من جهة أخرى، ولقد ساعد التدهور المتزايد في رصيد الأنظمة السياسية القائمة وشرعيتها، – على ضوء ما عرفته الأوضاع العربية من تخلف في شتى الميادين، وتفاقم الفساد، والاستخدام المفرط للعنف في قيادة المجتمعات والتعامل مع أزماتها المتفجرة، وتوالي الهزائم والتراجعات على الساحة الدولية، وفي مواجهة التحديات والاعتداءات الخارجية –، ساعد كل هذا على بروز تيارا نقديا قويا ومتناميا في أوساط المثقفين والشخصيات السياسية المستقلة، وعلى ضوء هذا التيار تبلورت مطالب مستمرة على ضرورة الإصلاح، ولقد جاءت تقارير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتؤكد هذه المطالب ومنذ

---

[1]– نفس المرجع، ص15

[2]– صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، مرجع سابق، ص34

2002، ولتوسع من دائرة القوى المطالبة بالتغيير، وقد عبرت هذه التقارير نفسها على حالة النضج التي وصلت إليها الفكرة الإصلاحية العربية، وهو ما يفسر التجاوب الواسع مع نتائج تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول على الصعيد العربي والدولي.[1]

2- محاولة إفشال المشروع الإصلاحي العربي الجديد:

ولد الالتقاء بين مطالب الإصلاح الداخلية وسياسات التدخل الخارجية تناقضات والتباسات لم تستطع قوى الإصلاح العربية تجاوزها ولا إيجاد حلول ناجحة لها، حيث اتجهت الضغوط الخارجية، والأمريكية منها بشكل خاص، إلى تخويف النخب الحاكمة من أن أي عملية إصلاح سياسي حقيقي سوف تهدد وجودها نفسه، وفي نفس الوقت أثارت سياسات أمريكا الاستعمارية اتجاه العراق حفيظة قطاعات واسعة من الرأي العام العربي، وعززت من مشاعر الشك التقليدي لديها في نيات القوى الكبرى ومقاصدها.[2]

وانطلاقا من هذا استفادت معظم النظم العربية من الموقف السلبي للرأي العام العربي تجاه السياسية الأمريكية في المنطقة، ومن الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة المدنية في العراق للتشكيك في الخطاب الإصلاحي الغربي، ونجحت بالفعل في تعبئة هذا الرأي العام ضد ما أسمته بالإصلاح المفروض من الخارج، وشكل تدهور الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والإنساني في العراق خلال مرحلة ما بعد 2003 حجة قوية وبرهان ساطع لتأكيد مخاطر التسليم بالتدخل الأجنبي، وإتباع نصائح الغرب، وبهذا بدت فكرة الإصلاح والتحول الديمقراطي الموعود في نظر الرأي العام مجرد مشروع وهمي تبنته الدول الأجنبية، من أجل التغطية على خطة جديدة لعودة السيطرة الغربية الاستعمارية على بلدان المنطقة العربية، ونهب ثرواتها والتلاعب بمصيرها، وبهذا اتجهت القوى الاجتماعية الداخلية المتمسكة بمشروع الإصلاح نحو الارتداد على نفسها والتبرؤ من تهمة العمالة للغرب، أو العمل في سياق الإستراتيجية الدولية الرامية إلى ابتزاز الأنظمة العربية.[3]

---

[1]- نفس المرجع ، ص- ص. 28-29

[2]- نفس المرجع، ص- ص. 32-33

[3]- نفس المرجع، ص 33

وعلى إثر امتعاض الرأي العام العربي من سياسات الدول الغربية في المنطقة؛ اضطرت الدول الغربية التي اعتمدت مبادرة الشرق الأوسط المعدلة في 2004 إلى التخفيف من ضغوطها، والتأكيد على عدم رغبتها في إحداث التغيير بالوتيرة التي يمكن أن تهدد استقرار المنطقة، وأن أفضل طريقة للإصلاح هي فكرة الإصلاح التدريجي الذي اقترحته حكومات هذه الدول، الأمر الذي جعل من النخب العربية الحاكمة تستغل هذا التراجع الغربي الذي حصل تحت ضغط الرأي العام المعادي للتدخلات الأجنبية، وتوظيفه بالكيفية التي تساعد على الالتفاف على مشروعات الإصلاح، سواء عن طريق التشهير بالبنود الإصلاحية التي تمثل خطرا عليها، أو بتحقيق بعض مظاهر الإصلاح الشكلية مع تفريغها من مضمونها السياسي الحقيقي، وهو ما أكدته "مسيرة التطوير الحديث في المنطقة العربية"، التي تبنتها القمة العربية المنعقدة بتونس في ماي 2004، حيث بدت عملية الإصلاح في شكل حصار منظم لمؤسسات المجتمع المدني، يشمل الحد من نشاطها، وتكرار الملاحقات والاعتقالات في حق كوادرها وأعضائها، وكذا التعرض بالضرب للناشطين السياسيين والمدنيين، لمنعهم من الاتصال بالرأي العام وتضييق الخناق عليهم.[1]

وبهذا بدا أن معظم النخب العربية الحاكمة تدرك أن تطبيق البرنامج الإصلاحي المطلوب يعني إلغاء وجوها لفائدة نخب سياسية جديدة، وبالتالي فهو بمثابة الانتحار الذاتي، ولهذا وقفت وبجميع الوسائل ضد برنامج الإصلاح الذي يعتبر في الواقع برنامج انقلاب على الأنظمة القائمة واستبدالها بأنظمة جديدة.

[1]– نفس المرجع، ص– ص. 33–34

خلاصة الفصل

من خلال التطرق الى واقع المشروع الاصلاحي الذي عرفته المنطقة العربية في عصرها الحاضر يمكن استخلاص أن مسار الاصلاح في القرن الواحد والعشرين تميز بعديد من الخصائص، أبرزها ارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بأن عملية الاصلاح والمطالبة بالاصلاح هي عملية مستمرة ومتجددة، وأن عملية الاصلاح يجب أن تكون عملية تنموية شاملة، تعنى بالعامل البشري والاقتصادي والمجتمعي والسياسي، ولا تقتصر على اصلاح المنظومة السياسية فحسب، وأن ما يقدمه الغرب من أطروحات اصلاحية لا يهدف في حقيقة الأمر من ورائه الى اصلاح النظم العربية بما يضمن رفاهية شعوبها؛ وانما هي أطروحات استغلالية يتخذها الغرب كمطية لابتزاز الدول العربية للرضوخ لمطالبه الرامية الى نهب الثروات العربية، والتماهي مع سياساته الاستغلالية في المنطقة، وهذا ما يدفع نحو افشال كل مشروع اصلاحي في المنطقة.

الفصل السادس: تحديات عملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

أفرزت التحولات التي تعرفها الساحة السياسية العربية والدولية كثير من التحديات التي تعترض عملية الاصلاح ومسار النهضة التي يشهده العالم العربي في جميع أقطاره، حيث كان للثورات التي اجتاحت كثير من دول المنطقة العربية آثارا عميقة، دفعت نحو إحداث جملة من التغيرات الجيوسياسية، انعكست آثارها سلبيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسنحاول في هذا الفصل التعرض الى أهم التحديات التي أفرزتها التغيرات الاقليمية والدولية والتي تساهم في تعثر مشروع الاصلاح العربي، من خلال مبحثين؛ المبحث الأول يناقش أهم التحديات الداخلية التي تواجه مسار الاصلاح السياسي العربي، والمبحث الثاني يبين أهم التحديات الخارجية التي تعطل مسار الاصلاح في الدول العربية.

المبحث الأول: التحديات الداخلية لعملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

تمثل التحديات الداخلية تلك الاشكالات داخل الدول نفسها، التي تقف حائلا دون تحقيق الأنظمة العربية لنهضتها، واحداث التغيير والتطوير المطلوب في أجهزتها وهياكلها، وفي أدائها نحو الأفضل، في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وهي وان اختلف مستواها وتأثيراتها من دولة الى أخرى، فانه من الممكن التعرض الى أهم هذه التحديات التي تكاد تواجه معظم الدول العربية، وهي لا تعدو أن تكون اما تحديات سياسية واما اقتصادية أو اجتماعية.[1]

1- التحديات الاجتماعية والاقتصادية:

1-1- أزمة الشباب: تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة الشباب قد زادت في المنطقة العربية بنسبة 60% من مجموع سكان المنطقة، في مقابل عجز معظم الأنظمة السياسية العربية عن احتواء هذه الفئة الحيوية والطاقة الكبيرة المتنامية،[2] حيث تعاني هذه النسبة

---

[1]- سمير رضوان، "التحدي الاقتصادي: ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188، أبريل 2012، ص 66

[2]- حسن محمد الزين، **الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013، ص 147

الكبيرة من الشباب شتى ألوان الإقصاء، السياسي الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع بهم إلى تصدر قاطرة الفئات الاجتماعية المطالبة بضرورة تحسين أوضاعهم، سيما وأن هذه الفئة تعاني من نسبة عالية من البطالة، تصل إلى 25%، خاصة المتعلمين منهم، وهذا ما شكّل عاملا أساسيا لزيادة نسبة وعيهم بواقعهم السياسي، ومن ثم الرغبة الحقيقية في تغييره إلى واقع آخر أفضل لهم.[1]

1-2- التدهور الاقتصادي والاجتماعي: على الرغم من كبر حجم الموارد الطبيعية التي حبا الله بها بلدان المنطقة العربية، إلا أن سوء استغلال معظم الأنظمة العربية لهذه الموارد، من خلال الإخفاق في توزيعها وإعادة توزيعها، وبالتالي غياب العدالة الاجتماعية، وهو ما انعكس سلبا على البنية المجتمعية، كانتشار الفقر والأمية والبطالة...، بالإضافة إلى تدهور أداء جهاز الخدمات، وانتشار الفساد في جميع مفاصل الدولة.[2]

وعلى الرغم من تحقيق بعض الأنظمة العربية انجازات هامة وملموسة على مستوى الاقتصاد الكلي، أدت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها، إلا أن بعض الدول العربية لم تنجح في تحقيق المستوى الاجتماعي المطلوب لكافة مكونات المجتمعات العربية،[3] وكان من بين أسباب هذا الإخفاق ارتفاع مستويات الفساد بكل أشكاله في شتى المجالات، سيما منه الفساد المتعلق بالمؤسسات السياسية والإدارية، ويرافق هذا؛ ارتفاع أسعار السلع في مقابل انخفاض دخل الفرد، حيث يعيش معظم سكان المنطقة العربية في ظل نظم اجتماعية تعتمد غالبيتها على علاقات القرابة القبلية، والتي تحركها دوافع العرف والعادات والتقاليد.

وهناك العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في اندلاع هذه الاحتجاجات الشعبية، حيث يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية التي مستها موجات الحراك الاجتماعي والسياسي في عديد من القطاعات الاقتصادية، والتي

---

[1]- دنيا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في الوطن العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011، ص11

[2]- نفس المرجع، ص 11

[3]- دنيا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص12

أثرت في تحقيق مستويات مقبولة لحياة الشعوب العربية ودرجة رفاهيتها في هذه البلدان، ويأتي على رأس هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها بعض شعوب هذه المنطقة نتيجة ضعف نتائج برامج ومخططات الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وعجزها عن تخفيض معدلات الفقر وتوفير فرص العمل، ويمكن تبيان أهم هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:[1]

أ- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستويات المعيشة، وعدم عدالة توزيع عوائد التنمية في هذه الدول بين الفئات المختلفة.

ب- ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب، وضعف برامج التشغيل في بعض هذه الدول، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون عامل، وهو ما جعل من هذه الفئة تبدي اليأس من سوق العمل.

ج- ارتفاع معدلات الفقر، ووقوع النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في عديد من الدول، إذ تجاوز معدل الفقر في مصر نسبة 21%، و10% في سوريا، العراق، وتونس، وبلغ نحو 40% في كل من فلسطين، الصومال، موريتانيا، الأردن، اليمن، والسودان.

د- ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب العربية من ارتفاع الأسعار وسوء التغذية، وذلك في ظل فشل الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول العربية التي شهدت اضطرابات تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم المالي.

هـ- ارتفاع نسبة الأمية، بنسبة وصلت الى حوالي 30%، وهي نسبة كبيرة تشكل فجوة كبيرة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة.

---

[1]- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغير السياسي في المنطقة العربية" **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2014، ص 87

2- التحديات السياسية:

2-1- شخصنة السلطة: أي تمكن النخب السياسية الحاكمة والأحزاب السياسية المرتبطة بها من السيطرة على مقاليد الحكم في أغلب البلدان العربية، واستخدامها لأساليب الاستئصال السياسي للقوى المعارضة لها في المجتمع، مرتكزة في ذلك على أنها صاحبة الشرعية الوحيدة لإدارة شؤون المجتمع، الأمر الذي دفعها إلى قمع الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى، غير أن تداعيات العولمة دفعت الحكام إلى ضرورة تحقيق نوع من الانفتاح السياسي، بالكيفية التي تحقق أهدافهم وتضمن استمراريتهم في السلطة لأطول فترة ممكنة.[1]

2-2- أزمة الشرعية: انطلاقا من أن الشرعية السياسية هي خلاصة تفاعل كل العناصر والمتغيرات التي تربط الدولة ونظامها السياسي مع مواطنيها، كون الشرعية هي "القبول الطوعي للسلطة والالتزام بما تضعه من سياسات تسير وفق تطلعات الجماهير ورغباتهم وتجسدها على أرض الواقع"،[2] فإن معظم النظم السياسية العربية وإن كانت تنطلق من مصادر متعددة للشرعية، سواء كانت "تقليدية" أو "شخصية" أو "قانونية"، إلا أنها لطالما عانت من أزمة مزمنة في شرعيتها، حيث استندت هذه الأنظمة على اعتبارات القوة الحقيقية أكثر من استنادها على اعتبارات الإرادات الحقيقية لمجتمعاتها، فشرعيتها هي شرعية الأمر الواقع، المرتبطة بقوة الحزب الحاكم أو القوى التي تسيطر على المجتمع والسياسة معا والمدعومة من المؤسسة العسكرية، أو من الخارج، وبالتالي تلجأ هذه القوى الفعلية إلى قمع التنظيمات الأخرى المستقلة والمعارضة وعدم الاعتراف بوجودها.[3]

---

[1]- برهان غيلون وآخرون، **الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص- ص. 115-118

[2]- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغيير"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 157

[3]- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مراكز دراسات الوحدة العربية، ط2، ص 223

2-3- ضعف الأداء المؤسسي في الدولة: حيث أن بعض الدول العربية لا تملك مؤسسات أصلا.

2-4- تفشي الفساد السياسي والإداري: يمكن القول أن كثير من الأنظمة السياسية العربية في غالبيتها قد عرفت هذا النوع من الفساد على مر تاريخها، كما تؤكد بعض الشواهد والمؤشرات على أن الفساد يشكل جزءا من البيئة الأساسية للعديد من النظم العربية، حيث يمارسه أغلب شاغلي المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يسمى بفساد القمة، ومن البديهي أن فساد القمة يفضي إلى انتشار الفساد على كافة المستويات الإدارية والوظيفية الأخرى، ليمتد بعد ذلك إلى القاعدة الشعبية، لهذا فإن ظواهر الرشوة واستغلال الوظيفة العامة، والتحايل على القوانين وتزوير الانتخابات أصبحت من الممارسات الشائعة في أغلب الدول العربية.[1]

المبحث الثاني: التحديات الخارجية لعملية الاصلاح السياسي في المنطقة العربية

في ظل معطيات البيئتين الداخلية والخارجية، برز العامل الخارجي بتأثيراته المختلفة على معادلة مسار المشروع الاصلاحي العربي، حيث أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا حجم المعاناة التي تعيشها الشعوب العربية، وطبيعة أنظمتها السياسية، وعلى هذا تتجهت القوى الأجنبية نحو استغلال هذه الأوضاع وتوظيفها لصالحها، ومثال ذلك استغلال الو.م.أ لأحداث 11 سبتمبر 2001 في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية وتوجهاتها السياسية، كتعزيز أركان "مشروع الشرق الأوسط الجديد"، الذي أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي السابق "جون كيري" حين قال: "إنه يجب أن يُعاد ترتيب أوراق الشرق الأوسط، ولاسيما المنطقة العربية من جديد، ووفقا للأسس الفكرية للنظرية الأمريكية"، لهذا برز مجموعة من المفكرين، على غرار **"ليزاندرسون"**، و**"ديك نوتون"**

[1]- عمار حميد ياسين وعبير سهام عبيدي، مرجع سابق، ص 91

وغيرهم من الذين اهتموا بمشكلة الديمقراطية في المجتمعات العربية في مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين.[1]

وبهذا تضمن المشروع الخارجي حيال الدول التي حدثت فيها الاحتجاجات الشعبية توجهات جيواستراتيجية، ورؤى فكرية وسياسية واقتصادية، شكلت في محصلتها نقاط جذب أساسية للتأثير في معادلة هذا الحراك الشعبي العربي، من خلال توظيفها بالكيفية التي توافق سياسات وأهداف مصالح القوى الغربية في المنطقة، والتي تجلت في:

1- الأهداف السياسية:

في كتابه الموجة الثالثة للديمقراطية أبدى "**صامويل هانتنجتون**" تشاؤمه من انتقال موجة التحول الديمقراطي إلى بلدان المنطقة العربية، باعتبار أن هذه الأخيرة تحتوى على بنية ثقافية معينة قد لا تستجيب للأطروحة الديمقراطية الغربية فيها، فضلا عن أن هناك اعتبارات أخرى لها علاقة بالبنية المجتمعية تصرف العرب عن مواكبة التقدم بكل تجلياته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنو معلوماتية.[2]

وعلى هذا ازداد اهتمام أمريكا وأوربا بالمنطقة العربية، حيث أدركت أمريكا أن مصالحها الإستراتيجية تتطلب منها اهتماما خاصا بالمنطقة العربية، انطلاقا من أولويات إستراتيجيتها الجديدة، خصوصا بعد 11 سبتمبر 2001، ووفقا لهذا التصور الجديد عملت أمريكا على تقييم ومراجعة شاملة لاستراتيجيتها في المنطقة العربية، وخلصت إلى أنه من غير الممكن الإبقاء على الوضع الحالي للأنظمة العربية لمرحلة ما بعد الحراك الاجتماعي فيها، كونها لا تتماشى والتوجهات الجديدة للإستراتيجية الأمريكية في العالم عموما، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، والتي استندت على مدخلات جديدة لتعميم إستراتيجيتها وضمان استمراريتها لمراحل قادمة، من خلال ترويج القيم والثقافة الأمريكية وتعزيز تصورها

---

[1]- عمار حميد ياسين وعبير سهام، مرجع سابق، ص 93

[2]- سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية في ملف الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، **مجلة لمستقبل العربي**، بيروت، العدد 399، أيار 2012، ص 25

للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعميم النموذج الاقتصادي الرأسمالي الحر في المنطقة العربية.

وانطلاقا من هذه المؤشرات اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع دول المنطقة العربية على عدة استراتيجيات منها: توظيف نظرية الفوضى الخلاّقة والتي توحي بعدم استقرار وضع الأنظمة العربية الحاكمة، والتي تعمل على تحفيز مدركات القلق الدائم في ذهنية التركيبة البنائية السيكولوجية لصانع القرار السياسي في الدول العربية، من خلال تهديدها بالتغيير وإعادة إنتاج النظم السياسية العربية بشكل جديد، أي توظيف إستراتيجية الفوضى الخلاقة من أجل تعزيز ملامح الانقسامات والصراعات الداخلية داخل هيكلية الأنظمة العربية، وهذا ما يؤكد جوهرية الدور الخارجي في ضبط التوازن في المنطقة العربية.[1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على أنساق إستراتيجية منتظمة في مدركات التفكير الاستراتيجي حيال المنطقة العربية، ولكن التغيرات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في المنطقة هي التي تفرض عليها التعامل مع تلك التغيرات بما يتلاءم ومنطق الفلسفة الجديدة ومصالحها الإستراتيجية، سيما في ظل تغير الوعي السياسي والاجتماعي للشعوب العربية، نتيجة التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالتالي فإن الاحتجاجات المطلبية الشعبية الرامية إلى إحداث التغيير السياسي شكّل هواجس مقلقة للتوجهات الأمريكية تجاه المنطقة العربية، فهي لا تريد تغييرا خارج نطاق السيطرة، قد يفضي إلى وصول حكومات غير موالية أو معارضة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على توظيف الحراك الشعبي العربي وفق ثلاثة اتجاهات إستراتيجية:[2]

---

[1]– نفس المرجع، ص 94

[2]– أيمن شبانة،"النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، **مجلة أفريقيا قارتنا**، شباط 2013، ص– ص. 2–5

- **الاتجاه الأول:** ويصب في اتجاه إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة، تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

- **والاتجاه الثاني:** يرمي إلى تأمين عملية السيطرة الدائمة على الإمدادات الطاقوية في المنطقة العربية، من خلال التحكم في إنتاجها وأسعارها ومسارات نقلها.

- **أما الاتجاه الثالث:** فهدفه تعزيز المكانة الإقليمية، والحد من التكلفة الباهظة للصراع العربي الإسرائيلي، الذي أصبح صراع بين المقاومة والحركة الصهيونية.

2- الأهداف الاقتصادية:

لقد كان للأزمات الاقتصادية العالمية الأثر الكبير في معادلة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بصورة غير مباشرة، حيث تعرض الاقتصاد الغربي إلى أزمة حادة نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية لـ: 2008، ولقد كان لهذه الأزمة تأثيرا مزدوجا على دول المنطقة العربية، فمن ناحية شكلت محفزا داخليا للثورة على أنظمة الحكم، لعجز هذه الأخيرة في التعامل بفاعلية مع آثار هذه الأزمة، ومن ناحية ثانية مثلت قوة ضاغطة على تلك النظم، مارستها الدول الغربية لاسيما منها الولايات المتحدة الأمريكية، للضغط على الدول العربية من أجل معالجة أزمة إمدادات الطاقة التي تمر بها.[1]

وأمام هذه الأسباب مجتمعة وجدت أمريكا وأوربا نفسها في أزمة اقتصادية حقيقية، الأمر الذي أدى إلى تغيير في ميزان قوى النظام العالمي لمصلحة القوى الصاعدة؛ كالصين والهند..، وبروز مؤشرات الوهن الجيواستراتيجي في أنساق السياسة الخارجية الأمريكية والأوربية، وبذلك فإن على الولايات المتحدة الأمريكية صناعة بدائل وخيارات جديدة حيال التعامل مع المنطقة العربية، من خلال تفعيل الأداء الاستراتيجي في مجال تحفيز مدركات الفوضى الخلاقة، وإثارة الأزمات، من أجل إعادة إنعاش الاقتصاد الأمريكي من جديد، وعلى

[1]- أحمد فاضل وجاسم داوود، مرجع سابق، ص 87

ضوء ذلك عملت أمريكا على دعم وتوجيه مطالب الاصلاح التي جسدتها الاحتجاجات الشعبية والقوى الاجتماعية والسياسية المرتبطة بها، وذلك لتحقيق هدفين اثنين:[1]

– **الأول:** تحقيق إمكانات التحول الديمقراطي، وإجراء إصلاحات سياسية، وفق التصور الغربي، وليس وفق قيم وخصوصية المنطقة.

– **الثاني:** توظيف الوسائل الفعالة التي تضمن تعزيز الفوضى الخلاقة في البنية السياسية والاقتصادية والمجتمعية للدول العربية.

ومن هنا يمكن القول أنه من المؤكد أن يكون للعوامل الخارجية دور مؤثر في إحداث التغيير في المنطقة العربية، لكن التدخل الخارجي ليس بقضية جديدة على المنطقة العربية، غير أنه كان في فترات سابقة متجها أساسا نحو ترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وكذا دعم الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، غير أنه مع مطلع القرن الواحد والعشرين، تحولت القوى الأجنبية نحو دعم مبادرات لا تخدم استقرار النظام الإقليمي العربي القائم، ولا تخدم أي مشروع يسعى الى تطوير وتنمية المنطقة العربية، خصوصا منها تلك التي تبنت مواقف مناهضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجلى هذا التوجه من خلال التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي للعراق في2003، ودعم مشروع انفصال جنوب السودان، وعزل وحصار ومحاربة المقاومة في قطاع غزة منذ 2006، وحتى النظم التي كانت تعتبرها أمريكا معتدلة تعرضت هي الأخرى إلى الضغوط الخارجية المتزايدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، في إطار الربط بين الإرهاب وغياب الحريات، وتوظيف قضية ضرورة إدخال الإصلاحات السياسية وتحرير الحريات السياسية والمدنية.[2]

---

[1]– عمار حميد وعبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص 36

[2]– نفس المرجع، ص 97

خلاصة الفصل

كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن مشروع الاصلاح السياسي في بلدان المنطقة العربية في ظل التحولات الاقليمية والدولية المعاصرة، لا يزال يشهد عديد من التحديات الداخلية، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، والتي تشكل عائقا أما احداث أي تغيير على مستوى البنية السياسية والاقتصادية لهذه الدول، لا سيما في ظل ضعف اقتصادات بعض الدول العربية، والتي لا تكاد تستجيب لأدنى متطلبات المعيشة الكريمة للمواطن، كما أن هنا تحديات خارجية لها انعكاسات سلبية على مسار المشروع الاصلاحي العربي، لأن مشروع الاصلاح بجميع أبعاده، يتعارض وبكل بساطة مع أجنداتهم ومصالحهم الأستغلالية في المنطقة، وان ادعوا أنهم حماة الديمقراطية والحرية.

الخاتمة:

من خلال التعرض الى قضية الاصلاح السياسي في بلدان المنطقة العربية؛ تبين أن الاصلاح السياسي يعني اجراء بعض التعديلات والتحسينات على آليات أداء النظام السياسي السياسية والقانونية، حتى يتمكن هذا النظام من أداء وظائفه على أكمل وجه، كما أن عملية الاصلاح السياسي هي أطروحة بالمفهوم الغربي للاصلاح، أريد لها أن تطبق في بيئة عربية واسلامية غير بيئتها الأصلية، وهي عملية عرفتها المنطقة العربية في عصرها الحديث مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ووامتدت عبر تاريخ الدول العربية نفسها.

ولقد عرفت المنطقة العربية عديد من الأطروحات الاصلاحية الخارجية، على غرار المبادرة الاصلاحية الأمريكية "الشرق الأوسط الكبير"، وكذا الأطروحة الأوروبية "الشراكة الأورو- متوسطية"، لاصلاح الأنظمة السياسية في بلدان هذه المنطقة؛ غير أن هذه الشاريع باءت كلها بالفشل نتيجة عدم صدقها وبناء أسسها على منطق المصلحة والاستغلال.

وبالاضافة الى الأطروحات الاصلاحية الغربية التي طبقت على الساحة العربية، عرفت هذه الأخيرة مشاريع اصلاحية عربية المنشأ، جرت تحت رعاية جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من نتائجها الطيبة التي أسهمت في تحسين أداء عديد من الأنظمة السياسية؛ غير أنها تعتبر غير كافية، نتيجة مواجهة المشروع الاصلاحي هذا عديد من التحديات الداخلية والخارجية والتي جعلت من هذا المشروع يتعثر في كثير من الأحيان.

وما يمكن استخلاصه من هذا الموضوع هو أن مشروع الاصلاح يجب أن يكون مشروعا عربيا بامتياز، يراعي قيم وخصوصيات مجتمعات المنطقة، ويستند الى مرجعية وطنية داخلية، اذ لا يمكن تطبيق مشاريع وأطروحات اصلاحية نشأت في بيئة مغايرة للبيئة العربية والاسلامية.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

* **المواثيق**

- اعلان الحق في التنمية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان

* **الموسوعات**

- عبد الوهاب الكيالي(محرر رئيسي) وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1985

* **الكتب**

- محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، 1990

- نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي، 1986

- أحمد وهبان، **التخلف السياسي غايات التنمية السياسية"رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، كتب عربية، د.ب.ن، د.ت.ن

- فواز جرجس وآخرون، **الشرق الأوسط الجديد"الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016

- حسن محمد الزين، **الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013

- مجموعة من الباحثين، **قضايا حقوق الانسانً الطريق الى الديمقراطيةً** ، دار المستقبل العربي، بيروت: 2009

- برهان غيلون وآخرون، **الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

- علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية "قضايا الاستمرار والتغيير"**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مراكز دراسات الوحدة العربية، ط2

* **الرسائل**

- مسلم بابا عربي، **الاصلاح السياسي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2015/2014

- بومدين طاشمة، **اشكالية التأصيل النظري والمنهجي للتنمية السياسية**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلم السياسية، قسم العلوم السياسية، د. ت. ن

* **المجلات**

- هدفي العيد، **مصطلح الاصلاح السياسي في المرجعية الغربية والتراث الاسلامي**، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، جوان 2016

- مسلم بابا علي، **محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد09، جوان 2013، ص-ص. 241-242

- لزهر عبد العزيز وخالد صولي، **دور التنوع القبلي والتدخل الأجنبي في تعطيل مشروع بناء الدولة في ليبيا**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية بجامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 01، المجلد04، مارس 2019

- زكري لامية، **الشراكة الأورو- متوسطية: جوانبها، أهدافها، وآلياتها**، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد32، الجزء04، ديسمبر 2018

- وداد غزلاني وحنان حكار، "التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد03، يونيو 2017

- سمير رضوان، "التحدي الاقتصادي: ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188، أبريل 2012

- دنيا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في الوطن العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011

- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغير السياسي في المنطقة العربية" **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2014

- سعد الدين إبراهيم، "عوامل قيام الثورات العربية في ملف الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، **مجلة لمستقبل العربي**، بيروت، العدد 399، أيار 2012

- أيمن شبانة،"النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، **مجلة أفريقيا قارتنا**، شباط 2013

* **المطبوعات**

- مرزود حسين، **الاصلاح السياسي في المنطقة العربية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ل.م.د، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والاداري، 2021

* **المواقع الالكترونية**

- إيمان أيمن حسن الفخراني، **مشروع الشرق الأوسط"من بوش الابن لترامب"**، المركز العربي للبحوث والدراسات

http://www.acrseg.org/41330، تاريخ الزيارة: 05جويلية 2020

- سيد محمد الداعور، مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط، **مجلة الجزيرة**،

https://www.al-jazirah.com/magazine/16032004/almlfsais3.htm عدد 72، 03/16/ 2004 ، تاريخ الزيارة: 2025/04/12